



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في سورية

رسالة مقدمة لتأهيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد الطالب:

سعيد معن أحمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

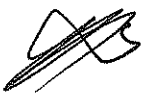
علي كنعان

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق



لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة

	عضواً مشرفاً	الاستاذ في قسم المصارف والتأمين جامعة دمشق - كلية الاقتصاد	د . علي كحمان
	عضواً	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين جامعة دمشق - كلية الاقتصاد	د . ياسر بوحسون
	عضواً	المدرس في قسم المصارف والتأمين جامعة دمشق - كلية الاقتصاد	د . مطيع الشلبي



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

إقرار

أنا الطالب سعيد معن أحمد ماجستير/دكتوراه

أصرح بأن هذا البحث هو من انجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين

دمشق 2016 / 6 / 5

اسم الطالب : سعيد معن أحمد

التوقيع :

المحقق : عبد السلام علي خان
محاضر في اللغة العربية من جامعة دمشق
قيمة لقراءة هذا البحث ودققته لغوياً ونحواً وأشهد بخلوه
من الأخطاء اللغوية (نحواً وإملائياً)

وعليه أوقع

٢٠١٦ / ٤ / ٢

التوقيع
عبد السلام علي خان





الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في سورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد الطالب:

سعيد معن أحمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي كنعان

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

2015 – 2016م

1436 – 1437هـ

قوله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

وقوله

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

كلمة شكر

عندما آن أوان الحصاد وجدت نفسي أنظر بكل مدد واحترام وتقدير إلى الذين سافرت وإياهم في رحلةٍ ستبقى خالدة في خاطري، وأخص منهم بالشكر والامتنان السيد الدكتور / علي كنعان / الذي كان خير عون لي لإعداد هذا البحث، حيث نهلت من أفكاره وسرت بتوجيهاته حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في انجاز هذا البحث، فله مني كل التقدير والشكر والعرفان والامتنان.

كما أتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول تحكيم هذا البحث المتواضع ومنحه جزءاً من وقتهم الثمين لتقييمه وإغنائه بالملاحظات القيمة فلهم كل الشكر والتقدير.

والشكر موصول إلى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الكلية على ما قدموه من عون لي خلال إعداد هذا البحث.

كذلك السيدات والسادة العاملين في الوزارات والإدارات العامة والهيئات والمؤسسات الحكومية، حيث أنهم أبدوا أجمل التفهم والمساعدة خلال جمع المعلومات وإعداد الاستبيان فلهم كل شكر وتقدير.

الباحث

إهداء خاص

إلى القلب النابض بالحب والوفاء، ورافع راية الحق في السماء .

السيد الرئيس بشار الأسد

إلى دماءٍ روت أرض وطننا الحبيب سورية.

شهداءنا العظام

إلى من وهبوا الوطن جزءاً من أجسامهم عربون وفاء ومحبة

جرحانا الأبطال

إلى الذين غيبتهم الفقد ، نحن بانتظاركم لتبرك فيكم . . .

الأسرى والمفقودين أعادهم الله سالمين

إلى الشرفاء من أبناء الوطن الذين لم يمسه فساد الأزمة وأزهر فيهم النقاء . . .

الباحث

الإهداء

للسنديان تحياتي، لمشارف نهدت على أكافها أرتاح الغمام، للنور مدّ جسوره فوق القرى يغزو
الظلام لمنايع الطيب وهامات العطاء على الدوام.

والدي الفاضل - والدتي الفاضلة

عندما فتش الصبح أحلامي لم يجد إلا عطرك مزنة خير في سماء حياتي، أغفو على وقع حروفك و
أراقص أنفاسك وأصطاد ما أشاء من عبقك، لتورقي في غدي أروع الأمنيات.

زوجتي العزيزة / دينا /

لأنك في حياتي كل شيء وأعلى شيء وأجمل شيء وأروع شيء يأخذني الحنين إليك دائماً.

ولدي العزيز / معن /

عندما تشد بي رياح الحزن أبحث عن بقعة أرض تحتويني أتنفس الفرح فوقها فأسعى إليك .

أخي الرائع / مجد /

في وجودك معنى للحياة، وأمام ابتسامتك تزهو الدنيا فيرتسم الأمل بغدٍ جميل .

خالي الغالي / ماجد /

البعض نحبه لأن مثلهم لا يستحق سوى الحب، ولأنك أمامهم سوى أن نحب، تتعلم منهم أشياء
جميلة ونرسم معهم أشياء كثيرة لتعيد طلاء الحياة من جديد .

أصدقائي الأعزاء

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الفصل التمهيدي (الإطار العام للبحث)	
مقدمة.....	2
أولاً- أهمية البحث.....	3
ثانياً- مشكلة البحث.....	3
ثالثاً- أهداف البحث.....	3
رابعاً- منهج البحث.....	4
خامساً- مجتمع البحث وعينته.....	4
سادساً- محددات البحث.....	4
سابعاً- فرضيات البحث.....	5
ثامناً- حدود البحث.....	5
تاسعاً- الدراسات السابقة.....	6

الفصل الأول: السياسة النقدية (إطار نظري)

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.....	12
أولاً- مفهوم السياسة النقدية.....	12
ثانياً- استراتيجية السياسة النقدية.....	13
ثالثاً- أهداف السياسة النقدية.....	14

أ- الأهداف الأولية.....	14
❖ مجاميع الاحتياطي.....	14
❖ ظروف سوق النقد.....	14
ب- الأهداف الوسيطة.....	14
❖ مستوى معدلات الفائدة	17
❖ العرض النقدي	17
❖ سعر الصرف	18
ت-الأهداف النهائية.....	18
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....	21
أولاً- الأدوات الكمية.....	21
أ- عمليات السوق المفتوحة.....	21
ب- آلية سعر الخصم.....	23
ت- نسبة الاحتياطي القانوني.....	25
ثانياً- الأدوات الكيفية أو النوعية.....	26
❖ سقف كمية على تسليف المصارف.....	27
❖ الأدوات التسليفية المنتقاة.....	28
❖ الإقناع الأدبي.....	29
❖ القروض الاستهلاكية.....	29
المبحث الثالث: فاعلية السياسة النقدية.....	31
أولاً- قنوات انتقال السياسة النقدية.....	31
أ- قناة سعر الفائدة.....	31
ب- قناة سعر الصرف.....	33
ت- قناة أسعار الأصول.....	34

35	ث - قناة الائتمان.....
36	ثانياً - استهداف التضخم كهدف نهائي معلن للسياسة النقدية.....
38	ثالثاً - دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية.....
الفصل الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....
43	أولاً - أسباب اختلاف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....
34	أ - اختلاف درجة النمو الاقتصادي.....
44	ب - تنوع النشاط الاقتصادي.....
44	ت - تعدد النشاط الاقتصادي.....
44	ث - العامل التقني.....
44	ثانياً: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....
45	أ - المعايير الكمية.....
45	❖ معيار حجم العمالة.....
45	❖ معيار رأس المال.....
46	❖ معيار معامل رأس المال.....
46	❖ معيار المبيعات السنوية.....
47	ب - المعايير النوعية.....
47	❖ الملكية والمسؤولية.....
47	❖ طبيعة النشاط.....
48	❖ الحصة من السوق.....
48	ثالثاً - تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....

- ❖ تعريف منظمة العمل الدولية..... 48
- ❖ تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)..... 48
- ❖ تعريف بلدان جنوب شرق آسيا..... 49
- ❖ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية..... 49
- ❖ تعريف اليابان..... 50
- ❖ تعريف الجزائر..... 50
- ❖ تعريف الجمهورية العربية السورية..... 51

المبحث الثاني: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والمعوقات التي تواجهها

- أولاً- الخصائص..... 53
- أ- سهولة التأسيس والتكوين..... 53
- ب- استقلالية الإدارة ومرونتها..... 53
- ت- الانتشار الجغرافي الواسع..... 54
- ث- التجديد والابداع..... 54
- ج- الاعتماد على الموارد الذاتية في التمويل..... 54
- ح- ميزات أخرى..... 55
- ثانياً- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة..... 56
- أ- توفير فرص العمل..... 56
- ب- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد..... 58
- ت- دعم الصادرات..... 58
- ث- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي..... 58
- ج- المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة ودعم المشاريع الكبيرة 59
- ح- مساهمتها الحيوية والكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي..... 59
- ثالثاً- المعوقات..... 59

أ- المعوقات الإدارية.....	60
ب- المعوقات الحكومية.....	60
ت- المعوقات التسويقية.....	61
ث- المعوقات التمويلية.....	62
المبحث الثالث: أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض الدول.....	64
أولاً- دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:.....	64
أ- مفهوم التمويل.....	64
ب- أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	64
ت- دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	66
ث- أنواع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	67
❖ التمويل الذاتي.....	67
❖ التمويل الخارجي.....	67
ثانياً- تجارب بعض الدول في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	68
أ- التجربة اليابانية.....	68
ب- التجربة الأردنية.....	69
ت- التجربة الماليزية.....	72
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية وأثرها في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية	
المبحث الأول: السياسة النقدية في سورية.....	76
أولاً- واقع السياسة النقدية في سورية.....	76
ثانياً- تطور السياسة النقدية السورية.....	79
أ- العرض النقدي.....	79
❖ مفهوم العرض النقدي.....	79

❖ العوامل المؤثرة على تغير العرض النقدي.....	80
❖ تطور العرض النقدي.....	82
ب- سعر الفائدة.....	84
❖ مفهوم سعر الفائدة.....	84
❖ تطور سعر الفائدة.....	86
❖ نتائج تطورات سعر الفائدة.....	92
ت- حجم التسليف.....	94
❖ مفهوم التسليف وأهميته.....	94
❖ تطور حجم التسليف.....	95
❖ نتائج تطور حجم التسليف.....	96
المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.....	98
أولاً: واقع وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	98
ثانياً: الصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.....	102
أ- صعوبة التعريف.....	102
ب- صعوبات إدارية وتنظيمية.....	104
ت- معوقات فنية	104
ث- معوقات تمويلية.....	105
ثالثاً: الهياكل والآليات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.....	106
أ- هيئة مكافحة البطالة.....	107
ب- وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....	112

الفصل الرابع: الدراسة العملية لموضوع البحث

المبحث الأول: أداة الدراسة والإجراءات	116
المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية والفرضيات وتفسيرها	126

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج	166
ثانياً- التوصيات:	168
الخاتمة:	169

المراجع والملاحق

المراجع	170
الملاحق	182

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تصنيف بروش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	49
2	الجدول البياني الخاص بتعريف المشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية	49
3	تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في اليابان	50
4	تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
5	العرض النقدي ومكوناته في سورية خلال الفترة من 2000 إلى 2010	83
6	أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفق القرار 43 لعام 2004	87
7	تطور التسليف المصرفي في سورية	95
8	مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي	99
9	التعريف الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	103
10	أعداد المشاريع الصغيرة الممولة وفق شرائح التمويل	109
11	عدد المشاريع حسب نوع النشاط والمصارف الممولة	109
12	عدد المشاريع الممولة من هيئة البطالة	109
13	فرص العمل المحققة من برامج مديرية تنمية المشاريع الاجمالي	109
14	توزع أفراد عينة الدراسة الاحصائية	117
15	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (العرض النقدي) والدرجة الكلية للمحور	119

120	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (حجم التسليف) والدرجة الكلية للمحور	16
121	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (سعر الفائدة) والدرجة الكلية للمحور	17
122	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والدرجة الكلية للمحور	18
124	قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات	19
125	طول الخلية والوزن النسبي المقابل لها	20
126	توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	21
126	توزع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية	22
127	توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	23
127	إحصاءات ومتوسطات الوزن النسبي لمتغيرات محور العرض النقدي	24
131	إحصاءات ومتوسطات الوزن النسبي لمتغيرات محور حجم التسليف المصرفي	25
136	إحصاءات ومتوسطات الوزن النسبي لمتغيرات محور سعر الفائدة	26
139	إحصاءات ومتوسطات الوزن النسبي لمتغيرات محور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	27
149	علاقة الارتباط والتفسير بين العرض النقدي وحجم التمويل	28
149	تحليل التباين العرض النقدي وحجم التمويل	29
150	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار لمتغير العرض النقدي وحجم التمويل	30
151	علاقة الارتباط والتفسير بين حجم التسليف وحجم التمويل	31
151	تحليل التباين للعلاقة بين حجم التسليف وحجم التمويل	32
152	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار لمتغير حجم التسليف وحجم التمويل	33

153	علاقة الارتباط والتفسير بين سعر الفائدة وحجم التمويل	34
153	تحليل التباين للعلاقة بين سعر الفائدة وحجم التمويل	35
154	قيمة الثابت ومعاملات الانحدار لمتغير سعر الفائدة وحجم التمويل	36
155	تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً للحالة التعليمية	37
156	تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً للحالة الوظيفية	38
158	تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً لمستوى الخبرة	39
160	مصفوفة القيم الاشتراكية للعنصر الأول	40
161	الجدور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	41
162	تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الأول	42

فهرس الرسوم البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
1	تطور العرض النقدي	82
2	تطور حجم التسليف	96

ملّخص الدراسة

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تزايدت أهميتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، وذلك لمساهمتها الكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة وأثرها في دعم الاقتصاد، إلا أنه وبالرغم من توجيه الدعم لهذه المشاريع لازالت تعاني من مشكلة الوصول إلى التمويل التي تعتبر الأساس الفاصل في نجاح هذه المشاريع، وتسعى حكومة الجمهورية العربية السورية جاهدة لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحل المشكلة التمويلية من خلال السياسات التي تتبعها بما فيها السياسة النقدية، ولذلك هدفت الدراسة إلى إظهار أثر متغيرات السياسة النقدية المتبعة في سورية على تمويل هذه المشاريع.

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات أربع من المصارف العامة العاملة في سورية وهي المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التوفير، ومصرف التسليف الشعبي، وممثلة في (مدير عام/نائب مدير عام، مدير فرع، مدير دائرة، رئيس قسم، مراقب)، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات، حيث تم توزيع 120 استبانة وتمت الإجابة على 106 استبانات.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لقرارات السياسة النقدية فيما يتعلق بالعرض النقدي وسعر الفائدة وحجم التسليف على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، كما أن نسبة تمويل هذه المشاريع من المصارف العامة منخفضة جداً، بالإضافة لعدم وجود كتلة نقدية موجهة لدعم هذا القطاع، وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

أولاً- إحداث أقسام خاصة بضمان القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف مهمتها توفير الضمانات اللازمة لإتمام تمويل تلك المشاريع.

ثانياً- تفعيل أدوات السياسة النقدية في سورية لجهة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً- اعتماد سياسة توجيهية من المصرف المركزي للمصارف فيما يخص دعم تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

Small and medium enterprises play a major role in economic and social development, have increased their importance to the economic and social levels for developed and developing countries and so big for its contribution to the reduction of unemployment and its impact in boosting the economy, however, and in spite of direct support for these projects are still suffering from the problem of access to finance which is the basis for the separation in the success of these projects, and is seeking Government of the Syrian Arab Republic struggled to support small and medium enterprise sector and resolve the funding problem through policies, including monetary policy, and therefore the study aimed to show the impact of monetary policy variables in Syria to finance these projects.

I have been using the descriptive and analytical study population of senior management category in the branches and departments of four public banks operating in Syria which is the Agricultural Bank, Industrial Bank, savings bank, and the Popular Credit Bank, and represented in the (General / Deputy Director General manager, Branch Director, Director of the Department, Head of the Department, observer), and based on the questionnaire for data collection, where distributed 120 identify respond them 106.

The study concluded that there is no effect of the monetary policy decisions with respect to the money supply and the interest rate and the amount of credit on financing small and medium enterprises in Syria, and financing these projects is very low from the public banks , in addition to the lack of financing rate earmarked to finance small and medium enterprises, and the study has came out several recommendations including:

- 1- Creating special sections to guarantee loans to small and medium enterprises in banks, its mission is providing necessary guarantees to complete financing these projects.
- 2- Activation of monetary policy tools in Syria support these projects.
- 3- Follow the policy guidelines of the Central Bank for banks with regard to support the financing of small and medium enterprises sector.

.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

المقدمة :

تعتبر التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية العامة لأية دولة، كما أنه وانطلاقاً من سعي الشعوب والأمم إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبنائها ومحاربة الفقر والبطالة فقد أصبح الدور الذي تضطلع به الحكومات كبيراً لإيجاد الحل لتلك المشكلات، وبالأخص مشكلة البطالة التي أصبحت تنامي كثيراً منذ تسعينيات القرن الماضي حيث سجلت ارتفاعاً نسبياً خاصة في الدول النامية بسبب قلة فرص العمل مقارنة مع الازدياد السكاني المستمر، وقد كانت الانطلاقة لإيجاد حل مجد هو محاولة تأمين فرص عمل للعاطلين عنه فكان التوجه هو إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم دعائم التنمية في دول العالم أجمع، وذلك بسبب الدور الإيجابي الذي تقوم به هذه المشاريع في توفير فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة¹ ومساهمتها الفاعلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الزيادة في حجم الاستثمار وزيادة حجم المبيعات، وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مازالت تتعرض لجملة من العقبات والصعوبات التي تحد من نموها وتطورها.

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى التي تتكون منها السياسة الاقتصادية، إذ أنها تتميز بقدرتها على التحكم في العرض النقدي، وتخصيص الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات المختلفة في الاقتصاد، لذلك فإن لها دوراً كبيراً يمكن أن تمارسه في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاسيما وقد تبين أن التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه المشاريع بالأخص في سورية يكمن في الوصول إلى التمويل، لأن عملية التمويل لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا ارتأت الجهة الممولة أن مخاطر العملية التمويلية مقبولة.

لذلك فإن خلاصة ما نقول لابد من وجود مصادر تمويلية مناسبة لهذه المشاريع، كما أنه لابد من وجود سياسات داعمة لإتمام نجاح هذه المشاريع وخاصة السياسة النقدية من خلال توجيه أدواتها بالاتجاه الذي يساهم في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وخاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي.

¹ لوكريز، سمية : اساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2008، ص18 .

1- أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من النقاط التالية :

أ- من الدور المتزايد الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، خاصةً وقد جاء البحث في وقت يشهد فيه العالم تحولات جذرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها الانفتاح الخارجي والتوجه لاقتصاد السوق، بالإضافة لظروف الأزمة الراهنة التي تعيشها سورية والتي من نتائجها ازدياد معدل البطالة وتدني مستوى الحياة المعيشية.

ب- من أهمية الدور الذي تؤثر به السياسة النقدية في تمويل هذه المشاريع ومساعدتها على النجاح وتحقيق غايتها في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ت- يمكن أن يعدّ البحث دليلاً إرشادياً للقائمين على صياغة السياسة النقدية في سورية من خلال إظهار أهمية هذه المشاريع وكيفية تمويلها، كما يمكن أن يكون مرجعاً يضاف إلى مكتبة البحث العلمي بسبب ازدياد اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بقلة المراجع المتعلقة حول الموضوع المذكور خاصةً في سورية.

2- مشكلة البحث:

بالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول العالم خاصةً في الدول النامية ومنها سورية، إلا أن محاولة الوصول إلى مشروعات ناجحة يعترضها الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تعيق تقدمها وتطورها، أو حتى استمرارها والتي كان جلّها بالنسبة لهذه المشاريع هي مشكلة التمويل، وانطلاقاً من ذلك فإن مشكلة البحث تكمن في بيان الطرق والوسائل التي يتم من خلالها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإظهار الدور الذي يجب أن تقوم به السياسة النقدية في فتح بوابات تمويل خاصة لهذه المشاريع وتحفيزها من خلال استخدام أدواتها وتوجيهها لدعم تلك المشاريع لتحقيق غايتها وبالتالي دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولذلك فقد تمت صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: ما هو أثر أدوات السياسة النقدية المتبعة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية ؟ وما هي الإجراءات المطلوب اتخاذها لتعزيز هذا الأثر ؟

3- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- أ- التطرق لبحث السياسة النقدية من حيث المفهوم والأدوات والتوجهات وآخر مستجداتها وتطوراتها في الجمهورية العربية السورية.
- ب- بيان مدى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة نسبة العمالة والحد من ظاهرة البطالة.
- ت- دراسة الآليات والوسائل المتبعة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وإظهار الأدوات التي يمكن أن تستخدمها السياسة النقدية في دعم تمويل هذه المشاريع.
- ث- تقديم التوصيات والمقترحات لبيان آلية إعداد السياسة النقدية وصياغتها بشكل يتواءم مع تطبيقات هذه المشاريع وأساليب تمويلها.

4- منهج البحث :

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد خصائص الظاهرة المدروسة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث وتحليلها، وقد اعتمد الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات من خلال أخذ آراء المختصين بموضوع البحث وتفرغ إجاباتهم وتحليلها بواسطة برنامج ال spss للحصول على النتائج.

5- مجتمع البحث وعينته:

يتألف مجتمع الدراسة من موظفي قسم الإقراض وقسم التخطيط وقسم المخاطر في البنوك العامة العاملة في سورية وفروعها بما فيهم من مدراء الأقسام والفروع، أما عينة البحث فقد تضمنت (106) موظفين في أربعة مصارف وهي (المصرف الزراعي - المصرف الصناعي - مصرف التسليف الشعبي - مصرف التوفير)، قاموا بالإجابة على الاستبانة الموزعة عليهم من أصل (120) موظفاً تم توزيع الاستبانة عليهم.

6- محددات البحث:

لقد واجه الباحث أثناء إعداد البحث بعضاً من الصعوبات التي شكلت عائقاً في إعداد الدراسة وتعميمها وتتجسد هذه الصعوبات في:

- أ- ظروف الأزمة الحالية التي يعيشها بلدنا والتي كان من نتائجها العقوبات التي فرضت عليه

وطالت حتى الجامعات، لذلك واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض المراجع المتعلقة بالبحث.

ب- عدم قبول الاستبيان من قبل المصارف الخاصة مما ضيق نطاق الدراسة.

7- فرضيات البحث: لقد تم صياغة فرضيات البحث وفق الصورة العدمية.

الفرضية الأولى:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين تغيرات العرض النقدي في سورية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين تغيرات العرض النقدي في سورية.

الفرضية الثانية:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين حجم التسليف الممنوح من المصارف في سورية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين حجم التسليف الممنوح من المصارف في سورية.

الفرضية الثالثة :

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين سعر الفائدة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين سعر الفائدة.

8- حدود البحث: تتعين حدود البحث بالمحددات التالية:

1- الحدود البشرية: وتتضمن عينة المصارف العامة التي تم تطبيق الدراسة فيها.

2- الحدود الموضوعية: تتناول أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل الحدود الموضوعية بالمنهج الوصفي الارتباطي، والأدوات، والأساليب الإحصائية.

3- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الحالية في عدد من المصارف في مدينتي دمشق، وطرطوس.

4- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفترة الممتدة بين عامي (2000 و 2016).

9- الدراسات السابقة :

1- (دراسة قمر ملي 2015 بعنوان: المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في

سورية) : لقد حاولت الباحثة التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها، بالإضافة إلى التعرف على أهم الخدمات الائتمانية الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك والمشاريع المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع تلك المشاريع، كما وهدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تمويل تلك المشاريع في سورية، لذلك فقد درست الباحثة حالة المصرف الزراعي وتوصلت إلى النتائج التالية:

أ- تشكل طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المشاريع المالية وذلك من حيث ارتفاع تكاليف إدارة القرض وضعف قدرة المشاريع على تقديم البيانات المالية المطلوبة، بالإضافة لغياب ثقافة الاقتراض لدى أصحاب تلك المشاريع.

ب- تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك لعدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة من تلك المشاريع ونسبة الفائدة على القروض الممنوحة لها، وأيضاً عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بالعمولات المطبقة على هذا النوع من المشاريع وشروط سداد القرض.

2- (دراسة فادي محمد اقدح 2011: بعنوان أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل

مشكلة البطالة في سورية) : لقد كان الهدف من الدراسة عدة نقاط تجلى أهمها في التعريف بالاقتصاد السوري ودراسة عملية الاستثمار كأحد محركات عملية التنمية مع دراسة واقع المناخ الاستثماري في سورية بالإضافة إلى دراسة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاجتماعية، وخلق فرص عمل حقيقية، ورفع معدلات دخل الأفراد، وحل مشكلات الفقر والبطالة مع إضاءة على الإجراءات المستخدمة في ضوء قوانين تشجيع الاستثمار.

لقد تناول الباحث واقع المناخ الاستثماري في سورية وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مبيناً الإطار القانوني لها، والإجراءات الإدارية لترخيص وتنفيذ هذه المشاريع ، كما تطرق الباحث لمشكلة البطالة في سورية بجميع أنواعها وأشكالها حيث وجد الباحث أن معدل البطالة تتأمر وتزايد وقد وصل حالياً إلى حوالي 12%.

كما درس الباحث الواقع السكاني في سورية وتوزعه بين الفئات العمرية والجهات الحكومية والتأثيرات الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العمالة السورية، وقد توصل الباحث من دراسته إلى مجموعة من النقاط الأساسية هي:

- أ- بالرغم من كثرة القوانين والقرارات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أن قسماً منها ما يزال قاصراً عن تلبية متطلبات وطموحات هذه المشاريع.
- ب- إن السياسة المالية المتبعة ولاسيما سياسة الإعفاء الضريبي لم تلبي الغاية المرجوة منها.
- ت- وجود بعض المشكلات الإدارية والمالية والقانونية التي تعيق المشاريع الصغيرة في أداء عملها.

3- (دراسة وليد عبد المجيد حسن 2011 بعنوان: السياسة النقدية وأثرها في التضخم في

سورية خلال الفترة 1995 - 2005) هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية في سورية وأدواتها المتاحة والتعرف على معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى دراسة أثر الأدوات النقدية في زيادة معدلات التضخم، وقد درس الباحث السياسة النقدية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية وتطوراتها من خلال تطورات العرض النقدي، والعوامل المؤثرة فيه وتطورات معدلات الفائدة وسعر الصرف، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- أ- إن تخفيض أسعار الفائدة المدينة قد خفض من تكلفة الاقتراض، وبالتالي شجعت على زيادة الطلب على الاستثمار.
- ب- إن السلطات النقدية استطاعت أن تحافظ على سعر صرف مستقر لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية كتوحيد سعر الصرف وربط اليرة السورية بسلة من العملات وبأوزان مختلفة.
- ت- إن سياسة الاحتياطي القانوني كانت معطلة في القطر إلا أنه مع تفعيل دور مجلس النقد والتسليف استطاعت السلطات النقدية التأثير على حجم الائتمان التي تمنحها المصارف المتخصصة.
- ث- إن نسبة شبه النقد إلى الكتلة النقدية في تزايد مستمر، مما يؤكد نجاح السلطات النقدية في تحقيق هدفها في إعادة هيكلة الودائع من خلال أسعار الفائدة الدائنة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة.

4- (دراسة سمية لوكرين 2008: أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري) : حيث كان الهدف من الدراسة هو تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية في سبيل تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أهمية تنويع صيغ وأساليب التمويل المتاحة بالإضافة للتوصل الى تشخيص مختلف أعراض المشكلة التمويلية التي تعرقل نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

لقد تناولت الباحثة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر والمشاكل التي تعترضها وأساليب تمويلها مع إظهار بعض التجارب في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى تجارب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأساليب الإسلامية، وإظهار دور البنوك الخاصة ومنها بنك البركة الجزائري في هذا المجال، وتوصلت الباحثة من الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها:

- أ- إن التمويل يعتبر حجر الزاوية في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ب- إن التمويل غير الرسمي مناسب أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالات الطوارئ.
- ت- عدم وجود أسلوب تمويلي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه على الرغم من اهتمام الدول الإسلامية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاولتها تقديم الدعم الكافي لها، إلا أن النشاط الإسلامي لم يكتسب خصوصية بسبب آليات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنوك المركزية.

5- (دراسة رزان رجاء الدين 2007: بعنوان السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري) : لقد هدفت الدراسة بشكل أساسي للتعرف على فعالية السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي وبذات الوقت ضبط الضغوط التضخمية التي تترافق عادة مع تعزيز جهود التنمية، ومعرفة الدور الذي تقوم به تلك السياسة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة ومدى تأثير النشاط الاقتصادي بالسياسات النقدية المتبعة وذلك بغية وضع تصور لسياسة نقدية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني في ظروف اقتصاد بلد نامٍ مثل سورية، وقد تناولت الباحثة السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها وتطور النظام النقدي في سورية كما قامت الباحثة بتحليل الوضع النقدي من خلال تطور العرض النقدي والعوامل المؤثرة فيه، ودرست التسليف المصرفي وأعطت بعض التوجهات المعاصرة وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية أهمها:

أ- شهد أداء السلطة النقدية في سورية تطوراً كبيراً بدءاً من العام 2002 مع صدور قانون النقد الأساسي حيث إن محور التطوير يكمن في الإعلان عن البدء باستخدام توليفات العرض النقدي كهدف وسيط من خلال تحريك سعر الفائدة /الهدف التشغيلي/ والسعي نحو تفعيل بعض الأدوات النقدية المعطلة سابقاً كالاحتياطي القانوني.

ب- شهد القطاع المصرفي في سورية نشاطاً ملحوظاً وتسارعاً في تحديثه وتطويره بشكل غير مسبوق منذ عقود، بحيث تستطيع المصارف لعب دور فعال في اقتصاد مفتوح على الاقتصاد العالمي.

ت- تكاد تقتصر الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية في سورية على وسائل الرقابة المباشرة والانتقائية.

ث- تعدد مفاهيم عرض النقود فهناك دول تستخدم ثلاثة مفاهيم أو أكثر وفي سورية، فإن عرض النقد يحسب على مستويين الضيق والواسع.

ج- من أهم العقبات المقيدة للسياسة النقدية في سورية هي عدم استقلالية المصرف المركزي عن سلطة الحكومة وتبعية هذه السياسة للسياسة المالية.

6- (دراسة خالد عبدو الزامل 2005: بعنوان دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية): وقد كان الهدف من الدراسة عدة نقاط وهي تخفيض حجم التقلبات الاقتصادية التي تحددها السياسة النقدية دون التأثير سلباً على تحريك الأنشطة الإنتاجية في سورية، واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية لاستقطاب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والتوازن العام والرقابة على النقد، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وقد درس الباحث أدوات السياسة النقدية في سورية كما تطرق إلى دراسة الفائدة والتمويل والاستثمار والادخار والكتلة النقدية والناج المحلي الإجمالي وقد استنتج الباحث العديد من النتائج. أهمها:

أ- غياب دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية في سورية، فأدوات السياسة النقدية لا تستخدم بشكل فعال.

ب- عدم استخدام معدل الفائدة كأداة لسياسة نقدية فعالة تستهدف التضخم في التسليف المصرفي، وتشجيع الادخار، واستقطاب الاستثمار، حيث كانت هذه الأداة شبه ثابتة، وعندما أرادت السلطة النقدية استخدام هذه الأداة وقعت في مشاكل أكثر خطورة على الاقتصاد الوطني

كالاستثمار في القطاعات الهامشية غير الإنتاجية كالعقارات والسيارات.

ج- (دراسة رامي زيدان 2005 بعنوان: تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية): حيث هدفت الدراسة لمعرفة مدى مساهمة هذه المشاريع في عملية التنمية الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة والتي من أهمها الفقر على نحو يقود إلى تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء والتي لوحظت مؤخراً وخاصةً منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وقد لاحظ الباحث أن وجود مثل هذه المشاريع في الأرياف يقلل من فلسفة انتقال العمالة من الريف إلى المدينة ورفع الخدمات الاجتماعية في الأرياف وهذه من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دخل المزارع ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتوازن بين وجود هذه المشاريع في المحافظات المختلفة وإيجاد فرص عمل للإنانث.

خصوصية الدراسة تجاه الدراسات الأخرى :

بعد الاطلاع واستعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي:

لقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، وأسقطت الضوء على المشاكل والعراقيل التي تواجهها، كما وأظهرت الدور الهام الذي تقوم به السياسة النقدية في دعم مسيرة التنمية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي عالٍ، لكن في نظر الباحث فإن هذا ليس كافياً، إذ إن المشكلة الكبرى التي تعترض نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة التمويل، وهو من المشاكل التي يمكن أن تعالجها السياسة النقدية من خلال التحكم بأدواتها ومتغيراتها في سبيل توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع وتخفيض تكلفته، وعليه فإن ما يميّز هذه الدراسة هو محاولتها إيجاد علاقة الربط بين السياسة النقدية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاولة معرفة الأثر الذي تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر به على قطاع تلك المشاريع من خلال متغيراتها، وإيجاد آليات ووسائل معينة تنتهجها السلطة النقدية لدعم تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفصل الأول

السياسة النقدية (إطار نظري)

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث : فاعلية السياسة النقدية

المبحث الأول

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية خلال القرن التاسع عشر وخاصةً في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي واستمر ذلك أيضاً في هذا القرن، ولذلك تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة¹، فالسياسة الاقتصادية تتطوي على حزمة من السياسات الكلية والفرعية " النقدية، المالية، الاستثمارية، الضريبية " والتي تهدف بمجموعها إلى توفير المناخ الملائم لعملية التنمية، وتشكل السياسة النقدية مع السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل دور النشاط الاقتصادي.

أولاً : مفهوم السياسة النقدية:

بالرغم من اختلاف مفهوم السياسة النقدية بين المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية، إلا أن هذه الاختلافات في تفسير السياسة النقدية لا يعني عدم وجود بعض القواسم المشتركة بين هذه المدارس. ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية لاقتصاد ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الاقتصاد، إلا أنه وبسبب أهمية السياسة النقدية فقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تتناولها ونذكر أهمها:

❖ الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم².

❖ مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان، بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار³.

❖ الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي، بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول الى حالة من الاستقرار النسبي

¹ الحلاق ، سعيد سامي، والعجلوني ، محمد محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازودي العلمية، عمان، 2010/2009، ص235.

² غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص31.

³ كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين النقدية والمالية، منشورات دار الحسين، دمشق، 1998، ص247.

للأسعار (أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار صرف العملة الوطنية)، وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة¹.

❖ هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية².

من خلال المفاهيم السابقة للسياسة النقدية يمكن القول بأن السياسة النقدية هي: مجموعة التدابير التي تتخذها السلطة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي والتي تهدف إلى إدارة المعروض النقدي من خلال التحكم بكمية النقد المتوفرة، وتوجيه الائتمان من أجل التأثير في الفعاليات الاقتصادية، والوصول لأهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانياً : استراتيجية السياسة النقدية:

إن مشكلة البنك المركزي هي رغبته في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار ومستوى مرتفع من العمالة، لكنه لا يستطيع أن يحقق تلك الأهداف مباشرةً، لذلك يقوم باستخدام أدوات معينة مثل عمليات السوق المفتوحة وتغييرات سعر الخصم وتغييرات الاحتياطيات المطلوبة لكي يؤثر على الأهداف النهائية، ولكن ذلك يستغرق مدة قد تتجاوز السنة وإذا ما قام البنك المركزي بالانتظار فإنه قد يتأخر كثيراً في وضع الإجراءات التصحيحية على سياسته لتصحيح الأخطاء التي قد تكون قابلة للتعديل، لذلك يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية من خلال استهداف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، وتدعى هذه المتغيرات الأهداف الوسيطة مثل المجاميع النقدية وأسعار الفائدة والتي لها تأثير مباشر على العمالة ومستوى الأسعار³.

لقد اتبع البنك المركزي استراتيجيات عديدة في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية كنظرية القرض التجاري، مبدأ الاحتياطيات الحرة، وأسعار الفائدة، وقد تطورت تلك الاستراتيجيات إلى أن وصلت اليوم إلى ما يسمى الاستراتيجية الحديثة⁴، والتي تعتمد على استخدام الأهداف الأولية والوسيطة من أجل

¹ مصطفى، أحمد فريد، والسيد حسن، سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

² السويدي، سهام محمد، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص77.

³ - Mishkin , Frederic S , the economics of money, banking , and financial markets , 7th ed, P414-415.

⁴ - لمزيد من الشرح انظر، بوخاري، لولو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص60.

الوصول إلى الأهداف النهائية. ونظراً لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية وإعطاء قضية السيطرة عليها أهمية كبرى، فقد تم التوجه إلى استخدام المجاميع النقدية كأهداف وسيطة بدلاً من أسعار الفائدة التي كانت سائدة من قبل.

ثالثاً : أهداف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن السياسة النقدية تتميز بوجود مجموعة من الأهداف والتي يمكن تقسيمها إلى الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة والأهداف النهائية أو العامة.

أ- الأهداف الأولية:

وهي عبارة عن متغيرات يحاول من خلالها البنك المركزي التأثير في الأهداف الوسيطة، لذلك فإن الأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

❖ مجاميع الاحتياطي (reserve aggregate):

تتضمن مجاميع الاحتياطي القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطي غير المقرض وغيرها¹.

❖ ظروف سوق النقد (market condition money):

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ويعني ذلك قدرة المقرضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية والذي يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة، وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك وهذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة في سوق النقد².

ب- الأهداف الوسيطة :

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، والتي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، وتستخدم السياسة النقدية

¹ - الحلاق، سعيد سامي، العجلوني، محمد محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، مرجع سابق، ص 238 .

² - بوخاري، لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مرجع سابق، ص 62 .

الأهداف الوسيطة نظراً لفوائدها المتمثلة في كونها متغيرات يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر عليها من خلال تأثيرها المباشر على معدلات الفائدة، وسعر الصرف، وعلى تقلبات المجمعات النقدية، كما وأنها تعتبر بمثابة الإعلان عن استراتيجية السياسة النقدية والتي تشكل ضماناً لاستقلاليتها واستمراريتها عندما تنتشر¹.

وبالرغم من قدرة السلطة النقدية على ممارسة أثرها على الهدف الوسيط بشكل مباشر وسريع بوساطة أدواتها الخاصة، إلا أن الجدل بين المدرسة الكنزوية والمدرسة النيوكلاسيكية وخاصةً التيار النقدي بزعماء ملتون فريدمان مازال قائماً حول اختيار هذه الأهداف، وهذا ما يضع السلطة النقدية أمام خيار صعب بين بديلين من الأهداف الوسيطة وهي معدلات الفائدة والكتلة النقدية².

لقد قامت المصارف المركزية بتغيير خياراتها بشأن الأهداف الوسيطة، فقد تبنت المصارف المركزية سعر الفائدة كهدف وسيط حتى فترة السبعينات، ولكن مع انتشار التيار النقدي قامت السلطات النقدية في أكثر من بلد من البلدان المتطورة بالإحلال التدريجي لهدف كمية النقود بدلاً من معدل الفائدة الذي أصبح في ظل التضخم مؤشراً سيئاً لتوجيه السياسة النقدية، والجدير بالذكر أنه بعد انهيار نظام الصرف الثابت المنبثق عن اتفاقات بريتون- وودز لم تعد الأهداف الوسيطة تقتصر على البديلين كمية النقود ومعدل الفائدة، بل أصبح الدفاع عن القيمة الخارجية للنقد الوطني والحفاظ على معدل ثابت لصرف العملة الوطنية (سعر الصرف) هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية³، وأصبح الحفاظ على استقرار سعر الصرف هاجساً للسلطات النقدية في العديد من البلدان لما لذلك من تأثير مباشر على معظم المؤشرات الاقتصادية.

وبالرغم من أهمية الأهداف الوسيطة في الوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية إلا أن المصارف المركزية في الدول الصناعية واجهت مشكلة تعثر استخدام المتغيرات الوسيطة (كالقاعدة النقدية وسعر الصرف) لتحقيق هدفين متناقضين هما: زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم⁴، وقد استندت تلك السياسة إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهداف ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين:

¹ - ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 193-194 .

² - السيد حسن ، موفق ، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 30-31 .

³ - شجاع، صافي، المصرف المركزي والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007، ص 43 .

⁴ - علي ، فؤاد محمود ، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي "في سورية" ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2011 ، ص 81 .

السبب الأول: أن التناقض بين تلك الأهداف يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في مقدرة المصرف المركزي على تحقيق أهدافه وخصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم.

السبب الثاني: يتمثل بأن المتغيرات الوسيطة كمعدل نمو القاعدة النقدية وأسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم من وقت لآخر.

ولدراسة الأهداف الوسيطة يجب الاطلاع على الشروط الواجب توافرها في هذه الأهداف وهي ثلاثة معايير¹: القابلية للقياس، قابلية التحكم بها، وإمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.

1- القابلية للقياس (Measurability) :

يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورياً لأن الهدف الوسيط هو إشارة فيما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم أنها خارج المسار، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة ربما شهرياً.

إن البيانات عن سعر الفائدة متاحة مباشرة، أما البيانات عن المتغير الهدي مثل الناتج القومي فتكون متاحة بعد فترة زمنية طويلة، ربما تصل إلى ما بعد السنة في بلد كمصر وربع سنة في أمريكا مع تأخير شهر ومن ناحية أخرى فإن بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي وحتى بيانات سعر الفائدة أكثر دقة من بيانات الناتج القومي²، لذا يجب التركيز عليها كأهداف وسيطة أكثر من بيانات الناتج القومي، كما أنها تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

2- القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط :

إن بناء استراتيجية جيدة للسلطة النقدية، وجني ثمارها يفرض على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وذلك من خلال معرفة خروج المتغير المستهدف عن الاتجاه الصحيح وإعادةه إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك المركزي أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة ولكن قد يسيطر على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لعدم إمكانية السيطرة على معدلات التضخم.

3- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

إن أهم سمة للمتغير لكي يكون هدفاً وسيطاً ذا فائدة هو أن يكون له تأثير على هدف يمكن التنبؤ به،

¹ - Iannis A Mourmouras, MG Arghyrou , monetary policy at European periphery springer, 2000 , p82 .

² - Mishkin, Frederic S, the economics of money, banking, and financial markets, previous reference, p418 .

حيث إن هذا المعيار من المعايير الهامة للأهداف الوسيطة والتي من المفترض أن تؤثر على الأهداف النهائية بشكل مباشر بحيث تتمكن السلطة النقدية من التنبؤ بالتغيرات المطلوبة في الهدف النهائي.

يوجد ثلاث نماذج أساسية للأهداف الوسيطة:

❖ مستوى معدلات الفائدة:

تعرف الفائدة بأنها: (السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض) وتعود أهميتها إلى قرون غابرة ومع تطور أشكال ووظائف النقود وتزايد أهميتها في النشاط الاقتصادي فقد تعاظم دور سعر الفائدة وأصبح ينظر إلى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية لأنه يتحدد انطلاقاً من عرض وطلب النقود، وقد تبنت المصارف المركزية معدلات الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية¹، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية.

إن تحديد معدلات الفائدة هو خيار غاية في الصعوبة وبمنتهى الدقة في آن واحد وهذه المعدلات تعتبر من أهم الوسائل التي تلجأ إليها السلطة النقدية، كما أنه من الواضح أن السلطات العامة يجب أن لا تتجاهل مستوى معدلات الفائدة لأنه يعتبر من المحددات الهامة لسلوك كل من الأسر والمشاريع اللذين هما شديدا الحساسية على تكلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقونه عن توظيفاتهم (مدخراتهم).

إن العلاقة التي تجمع بين معدل الفائدة في الأجل القصير وكمية النقد ليست بسيطة ولا مستقرة، لأن الطلب على القروض والطلب على النقد يخضعان لتحركات لا ترتبط فقط بمعدل الفائدة². لذلك يجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماماً خاصاً لتقلبات معدلات الفائدة وأن تسهر لإبقاء تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق.

❖ العرض النقدي:

يمكن للسلطات النقدية أن تحدد العرض النقدي كهدف بسيط، ولكن يشترط لذلك أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، وهذا ما أصبح مشكلة أساسية في السنوات الأخيرة، إذ إن العرض النقدي أو ما يسمى بالمجمعات النقدية³، والتي تمثل كمية النقد في التداول والتي يستطيع الجميع تقديرها ليست

¹ - الحوراني، أكرم محمود، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، ص1-2.

² - بوخاري، لولو موسى، مرجع سابق، ص65.

³ - ملاك، وسام، مرجع سابق، ص210.

بمعزل عن الابتكارات المالية سواء أكانت هذه المجمعات هي M_1 M_2 ¹، لذلك فإن ضبط المجمعات الأوسع هو الذي يحظى باهتمام المصارف المركزية في غالبية البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

❖ سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف واحداً من العوامل الأساسية لنجاح السياسة النقدية في ظل أي نظام اقتصادي فهو يمثل عدد الوحدات النقدية التي تستبدلها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى².

تأتي أهمية سعر الصرف من أثره المباشر على أسعار المستوردات، ما يعني بالضرورة تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد لكون هذا الأخير يؤثر على الأسعار النهائية³، لذلك فإن تدخل الدولة بهدف رفع سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى، قد يكون سبباً في تخفيض التضخم ورفع القدرة الشرائية للعملة الوطنية. كما أن الاستقرار النسبي لسعر الصرف يعتبر من العوامل التي تساعد على جذب المستثمرين، وذلك بسبب تأثيره على الاستقرار السعري وهذا ما تصبوا إليه السياسة النقدية في أهدافها النهائية.

ت-الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

إن الاقتصادات المعاصرة هي اقتصادات نقدية⁴، أي أن النقد يؤدي دوراً أساسياً وحاسماً فيها، سواء على صعيد الفرد أو المؤسسة أو المجتمع. ونظراً لأن الاستقرار في قيمة النقد يعد من أبرز العوامل التي تعزز الثقة بالاقتصاد الوطني فإننا نعتقد أن هدف استقرار الأسعار يعد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

وعلى وجه العموم فإن الأهداف الأساسية لسياسات الاقتصاد الكلي هي دعم أهداف الاقتصاد والذي غالباً ما يعاني من التضخم والبطالة وضعف النمو الاقتصادي والصعوبات في المدفوعات الدولية، وصولاً إلى الحالة الإيجابية المتمثلة في الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والسعي للتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المرضي، بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات.

¹ - M_1 : تتضمن وسائل الدفع بينما M_2 تشمل بالإضافة إلى M_1 توظيفات تقليدية في حسابات على الدفاتر، وسيتم شرحها لاحقاً.

² - خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الورق للنشر والتوزيع، 2004، ص203.

³ - القصار، محمد سامر، سعر الصرف وعلاقته الهامة مع السياستين النقدية والاقتصادية، مقال مقدم لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

⁴ - حساني، عبد الرزاق، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية في سورية وآفاقها، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2002، ص1.

والجدير بالذكر أن الأهداف المذكورة والتي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها وبالرغم من تألقها، إلا أنها قد تتعارض مع بعضها البعض، فمثلاً استقرار المستوى العام للأسعار يتعارض مع هدف العمالة الكاملة في المدى القصير¹، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج فإن أسعار الفائدة ومعدل التضخم يبدآن بالارتفاع، وعندئذ فإن محاولة البنك المركزي السيطرة على ارتفاع أسعار الفائدة عن طريق شراء السندات سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع السعر السوقي للسندات، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السوقي ولكن عمليات السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية والعرض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، لذلك فإن الخيار بين معدل النمو ومكافحة التضخم كهدفين متنازعين لم يعد من الدوافع الأساسية للسياسة النقدية².

كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن مهام السياسة النقدية قد تطورت وأصبحت أكثر تركيزاً على هدف يتمثل في الاستقرار النقدي، وأصبحت تلك السياسة عنصراً مستقلاً له أهدافه وأدواته وبالتالي يمكن إدراج أهداف السياسة النقدية كآلاتي:

1. علاج بعض الظواهر الاقتصادية (ركود - كساد - تضخم)، إذ إن التحكم في عرض النقد ومعدلات نموه يحقق علاجاً للفجوة التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد³، حيث إن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي ومستوى التوظيف مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعلاج الركود أو الكساد الاقتصادي. أما في حالة التضخم فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية يهدف إلى تخفيض عرض النقد في المجتمع ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار، ومستوى الطلب الكلي والحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي علاج ظاهرة التضخم.

2. تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.

3. إيجاد ظروف وبيئة عمل مناسبة لتطوير عمل المشاريع المالية والمصرفية وذلك من خلال

¹ - Mishkin, Frederic S, the economics of money, banking, and financial markets, previous reference, p414 .

² - السيد حسن، موفق، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 22 .

³ - لمزيد من الشرح انظر غدير، هيفاء غدير، مرجع سابق، ص 34-35.

المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور، حيث أن السوق النقدية تعتبر من المصادر الأساسية في تأمين سيولة النظام المصرفي.

4. المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، حيث يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وهو يستأثر بأهمية بالغة لكونه يعكس درجة تدخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ونظراً لأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها.

5. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي يعتبر أحد المكونات الهامة للاستقرار الاقتصادي العام¹، وخاصةً في البلدان المتخلفة مما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة، ويتم ذلك من خلال التحكم في عملية إصدار النقود التي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية، إذ إن زيادة الإصدار النقدي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.

6. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان، وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم أو ركود)، بالإضافة إلى مراقبة توزيعه من خلال قيام البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية فيما يتعلق بتوسعها وانكماشها في مقدار ما تصدره من ائتمان²، .

ومما سبق عرضه: إن السياسة النقدية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تصب جميعها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ودعم عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فإن الباحث يرى أن الوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية يحتاج إلى الترابط والتكامل بين أهدافها الأولية والوسيطة لتحقيق المرجو منهما، وأيضاً فإن توفر المرونة والسرعة في الاستجابة لقرارات السلطة النقدية يساهم في تحقيق الأهداف النهائية بشكل أسرع، كما أنه لتحقيق أهداف السياسة النقدية لا بد من وجود أدوات تستخدمها تستطيع من خلالها التحكم بكميات النقود الموجهة للاقتصاد، وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني من هذا الفصل.

¹ - طعمة، محمد، أثر السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011، ص28.

² - رزق، ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، 2008-2009، ص225.

المبحث الثاني

أدوات السياسة النقدية

تتحكم السياسة النقدية بالعرض النقدي من خلال جملة من الأدوات التي يمكن تقسيمها إلى الأدوات الكمية والأدوات الكيفية أو النوعية.

أولاً: الأدوات الكمية:

أ- عمليات السوق المفتوحة:

تطلق تسمية عمليات السوق المفتوحة على الإجراءات الأكثر شيوعاً لإحداث التغير في عرض النقود¹ ويتم ذلك عندما تغير البنوك المركزية القاعدة النقدية إما ببيع أو شراء السندات والأوراق المالية في السوق المفتوحة²، حيث تدخل السلطات النقدية في السوق النقدية لشراء أو بيع الأوراق المالية والنقدية والسندات الحكومية، للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح، وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي، أو تلك التي خارج الجهاز المصرفي (حيازة الأفراد)، ففي حالة الشراء يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية من البنوك التجارية ومن الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة سيولة المصارف، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان، وبالتالي زيادة العرض النقدي، أما في حالة البيع يقوم المصرف المركزي ببيع الأوراق المالية والسندات الحكومية للمصارف التجارية والأفراد مما يخفض من حجم السيولة لدى المصارف التجارية، وتقل قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم يقل حجم المعروض النقدي، وبالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.

أما الأهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة تتحدد في الأبعاد الأساسية التالية³:

1. التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة¹ لدى البنوك التجارية إما بالزيادة أو بالنقص، مما

¹ - الاقتصاد الدولي، ترجمة د. قيس خضر وآخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، 2013، ص281.

² - David begg , Stanley fischer, Rudiger dornbusch, economics, 5th.ed, , McGraw-Hill, Sydney, 1997 p383 .

³ - فهمي، حسين كامل ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 2006 ، ص15 .

يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي، والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

2. محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحريكهما بطريقة متنسقة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي، وبالتالي حجم الاستثمار في الدولة.

3. محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والنتيجة عن عوامل السوق.

تؤثر عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والسندات في سعر الفائدة السوقية، إذ إن دخول البنك المركزي بائعاً فإن ذلك يخفض من سعر الورقة المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك، والعكس صحيح في حالة دخوله مشترياً ويستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج حدة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد أو تخفيضها²:

1. في حالة الركود الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية لزيادة كمية النقد المتداول، ومن ثم زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان، وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي.

2. أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة، فإن البنك المركزي يقوم بعملية بيع الأوراق المالية الحكومية للمصارف التجارية وللجمهور، مما يؤدي إلى خفض كمية النقد المتداول ومن ثم تنخفض قدرة المصارف على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض مستوى الأسعار.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه السياسة لا تكون ذات فعالية كبيرة في حالة الانكماش (الركود)، لأن شراء البنك المركزي للسندات بهدف زيادة حجم الائتمان الذي تعطيه البنوك التجارية يصطدم بإحجام الأفراد عن طلب القروض من هذه البنوك، لذلك فهي أكثر فعالية في حالة الانتعاش ومحاربة التضخم³، ويتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة على توفر الشروط التالية⁴:

1- وجود سوق مالية ونقدية متطورة تتوفر فيها العديد من الأوراق المالية بحدود 200-300

¹ - الاحتياطيائ الفائضة = الاحتياطيائ الكلية - الاحتياطيائ الإلزامية .

² - الحوراني، أكرم محمود ، وحساني، عبد الرزاق ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق 2010-2011م ، ص223-224 .

³ - الحلاق، سعيد سامي، والعجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق، ص 159.

⁴ - كنعان، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص266-267.

ورقة مالية بين أسهم وسندات حكومية.

2- تطور مستوى الوعي المصرفي، وهذا الأمر يؤدي إلى تعامل الأفراد بالنقود الخطية.

3- أن تكون نسبة الأموال المحتفظ بها في المصارف ضمن الحدود التي يقررها المصرف

المركزي بين 15 - 20% لأنه في حال زيادة هذه النسبة فإن سياسة السوق المفتوحة لا

تحقق الهدف المنشود.

4- عدم قدرة المصارف على تعويض النقص الحاصل في سيولتها من خلال عدم السماح لها

بالاقتراض من المصارف الأجنبية.

تتمتع عمليات السوق المفتوحة بالعديد من النقاط التي تميزها عن غيرها من أدوات السياسة النقدية، فهي تحدث بمبادرة من البنك المركزي، والذي لديه كامل السيطرة على حجمها، وهي تتسم بالمرونة والدقة حيث يمكن استخدامها عند أي حد مهما كان صغيراً أو كبيراً، ويتم تنفيذ عمليات السوق المفتوحة بسرعة فهي تنفذ على الفور ولا تتطوي على آجال تنفيذية، كما ويتم عكس عمليات السوق المفتوحة بسهولة في حالة أراد البنك المركزي إجراء أي تصحيح¹.

ب- آلية سعر الخصم:

يعتبر سعر الخصم من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك عندما تقترض منه، ويعتبر المبلغ الذي يقترضه البنك من البنك المركزي بمثابة الاحتياطي القانوني لذلك البنك²، وسعر الخصم أهميته في تنظيم سياسات الإقراض للبنوك الأخرى³، إذ إن البنوك التجارية وهي بصدد تحديد أسعار الفائدة على الائتمان الذي تمنحه للأفراد والمشاريع لابد أن تأخذ في اعتبارها معدل سعر الخصم، وذلك لأنها لابد أن تضع هامش ضمان يحميها عندما تضطرها الظروف الموسمية إلى الالتجاء لإعادة خصم أوراقها التجارية أو ديونها، حيث إن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى تقليل اقتراض البنوك من البنك المركزي، وبالتالي سوف تقل احتياطياتها فترتفع أسعار الفائدة على قروض تلك البنوك عموماً، وبالتالي يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم عندما يرغب في تقييد الائتمان والتقليل من العرض النقدي، بينما يقوم المركزي بخفض سعر الخصم عندما يرغب في زيادة منح الائتمان من قبل البنوك وزيادة العرض النقدي.

¹ - Mishkin , Frederic S , the economics of money, banking , and financial markets , previous reference, p400 .

² - Sharp, Ansel.M, Grime, Poul W, Register, Charles A, economics of social issue, 17th.ed, 2006, p335 .

³ - صديق، رمضان، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008، ص163.

يطلق أيضاً سعر الخصم على الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية للبنك المركزي لإعادة خصمها لديه، وذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك لمواجهة أزمة سيولة مرتقبة خلال فترة معينة، أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها وذلك من أجل مساعدتها على القيام بوظائفها الأساسية ألا وهي منح الائتمان (خلق النقود الداخلية) وبذلك نجد أن البنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي بغرض الحصول على الائتمان، أو لإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها، وعادة ما تلجأ البنوك التجارية لهذا السبيل للحصول على موارد نقدية إضافية مدفوعة بمحاولتها التوفيق بين أهم هدفين لها وهما الربحية والسيولة¹. لذلك يطلق البعض على سعر الخصم تغير سعر البنك والذي عادةً ما يكون محدداً من قبل البنك المركزي باعتباره بنكاً يمكن أن يغير هذا السعر من وقت لآخر طبقاً لأهداف السياسة النقدية وطبقاً لمتطلبات الظروف الاقتصادية.

مثلاً: في حالات التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الخصم حتى يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان للوحدات الاقتصادية، وذلك بسبب زيادة تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، مما يدفعها إلى تغيير هذا الاتجاه، والعكس صحيح في حالات الانكماش والركود فإن البنك المركزي يقوم بخفض سعر الخصم سعياً منه لتشجيع البنوك التجارية في التوسع في عملية الائتمان، وتتوقف فعالية سياسة الخصم على العوامل التالية²:

- 1- مدى اتساع سوق النقد عامة وسوق الخصم بوجه خاص.
- 2- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود أثناء تغير سعر الخصم (سعر البنك).
- 3- مدى اعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية.
- 4- مدى أهمية سعر الفائدة في النفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية المطلوب تمويلها بالائتمان المصرفي.

تزيد فعالية هذه السياسة في التأثير على الائتمان في حالة وجود سوق نقدية كاملة ومنظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل³. بالإضافة إلى استقرار النشاط الاقتصادي واعتماد البنوك على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية، وأهمية الفائدة التي تتقاضاها البنوك من عملائها كبند من نفقات الأنشطة الاقتصادية الممولة بالائتمان.

¹ - مصطفى، أحمد فريد، والسيد حسن، سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص55-56.

² - غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص179.

³ - عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص287.

ورغم أهمية سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية الكمية التي تستخدم في التحكم في حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية، وبالتالي حجم نمو الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد بما يتلاءم ومعدل نمو النشاط الاقتصادي، وخاصةً في بعض الدول كاليابان وبريطانيا، إلا أنه توجد بعض الصعوبات المحددة عند استخدامها في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم رغبة المصارف الأمريكية والعديد من المصرفيين الأمريكيين في الاقتراض من الحكومة الاتحادية، لذلك يستعاض عنها بسوق كبيرة وضعت من أجل الأموال الاتحادية للبنوك التجارية نفسها، حيث أن المصرف الذي يريد أن يقترض يجد مصرفاً آخر يريد أن يقرض وذلك وفق معدل الأموال الاتحادية وبالتالي يتجنبون سعر الخصم وبنك الاحتياطي الفيدرالي، والسبب في ذلك هو أن المصرفيين الأمريكيين يعتبرون أن الاقتراض سوف يؤخذ على أنه إشارة للضعف المالي¹.

ت - نسبة الاحتياطي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية الكمية التي تستخدم في التنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، لاسيما وأنه يجب ضبط وتوجيه التمويل المصرفي، ومراقبته، بما يخدم متطلبات الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية، وبما يتلاءم مع معدل نمو النشاط الاقتصادي في الدولة.

إن تغير نسبة الاحتياطي والسيولة لها دور فعال في التأثير على عرض النقد²، حيث تنص التشريعات المالية الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بأرصدة لدى المصرف المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به المصارف التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويتم استخدام هذه الأداة بإحدى الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: إذا أراد المصرف المركزي زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان، فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي فإن ذلك يخلق احتياطياً إضافياً لدى البنوك التجارية، وهو ما يعطي فرصة لتلك البنوك لمنح المزيد من الائتمان مما يؤدي إلى التوسع في عرض النقود.

¹ - Hogendorn, Jan S, modern economics, Prentice-Hall, 1995, p510 .

² - عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، مرجع سابق، ص287.

الحالة الثانية: إذا أراد المصرف المركزي تخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان فإنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي يكون على البنوك التجارية في هذه الحالة أن تضيف إلى احتياطيها وهو ما يقلل من قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى التخفيض من عرض النقود.

تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من أقوى الأسلحة النقدية للمصرف المركزي في البلاد اقتصادياً، ففي بعض الدول النامية يكاد يكون من المستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة نظراً لضيق أسواق النقد والمال، كما وأن سياسة سعر الخصم محدودة الأثر أيضاً¹.

يتبين لدينا أن هذه الوسيلة تكون أكثر فاعلية في مكافحة التضخم منها في تنشيط الحياة الاقتصادية، وهنا تشترك هذه الوسيلة مع الأسلحة النقدية الأخرى، ففي أوقات الركود الاقتصادي قد يترتب على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، أما في أوقات التضخم في أكثر فاعلية من سعر الخصم لأنها تضع قيد كمي مباشر على مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وتتوقف فعالية هذه الأداة على ما لدى المصارف من فائض في احتياطياتها، وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

بالرغم من ذلك فإن سياسة الاحتياطي القانوني لها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود وخاصة عند مقارنتها بأداة السوق المفتوحة²، حيث يلاحظ أن إحداث تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني شيء معقد ومضني، كما أنها تتسم بعدم المرونة حيث لا يكون مستحباً تغييرها على فترات متقاربة، بل يفضل البعض ثباتها على فترات طويلة ولا يتم اللجوء إليها إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ثانياً : الأدوات الكيفية أو النوعية:

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها سابقاً إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاماً دون تمييز، كما أن تلك الأدوات قد تكون غير قادرة على التأثير على المصارف التجارية، لاسيما إذا كانت فروعاً لمصارف أجنبية، لذلك يلجأ المصرف المركزي إلى استخدام أدوات نوعية، وهي أدوات ووسائل تستخدمها السلطات النقدية في التأثير على تدفقات واستخدامات التمويل المصرفي الممنوح دون أن تؤثر على الحجم الكلي للتمويل المصرفي.

¹ - كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية و النقدية، مرجع سابق، ص256.

² - عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، مرجع سابق، ص278.

هذه الأدوات تستطيع التأثير على مقدار التمويل المصرفي والقروض التي تمنح لعمليات أو لقطاعات اقتصادية معينة، عن طريق الشروط والإجراءات التي يشترط توافرها لمنح التمويل المصرفي مثل الضمانات المطلوبة في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية، فعن طريق استخدام هذه الأدوات يمكن توجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات اقتصادية انتقائية، أو الحد من حجم القروض والتمويل المصرفي الموجه لبعض القطاعات غير الإنتاجية أو غير ذات أولوية في المجتمع، وتستخدم هذه الأدوات خاصة عندما ترى السلطات النقدية أن حرية الأسواق المالية لا تحقق التوزيع الأمثل للتمويل المصرفي، أو بسبب فشلها في تحقيق أولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والهدف من استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية والتمويلية هو¹:

1- التمييز بين الاستخدامات الهامة والاستخدامات غير الهامة للائتمان المصرفي والتميز ضد الاستخدامات غير الهامة للقروض المصرفية.

2- معالجة القطاعات الحساسة من الاقتصاد القومي دون التأثير على الاقتصاد القومي ككل.

3- التأثير على وضع ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، حيث يكون التمييز في صالح صناعات التصدير، وذلك بخصم الكمبيالات المقدمة بوساطة المصدرين، حتى يمكن تقوية وضع الصرف الأجنبي عن طريق الحد من الواردات، فإن البنك المركزي قد يطلب سعراً أعلى لإعادة خصم الأوراق التجارية الخاصة بالواردات عن السعر الذي يعاد به خصم الأوراق التجارية الخاصة بالصادرات.

4- إن الهدف من الأساليب النوعية للرقابة على الائتمان هو الرقابة على كل أنواع الائتمان التجارية والمالية بعكس الأساليب الكمية التي تكون مقتصرة فقط على الائتمان المصرفي وحده، كما ويمكن استخدام هذه الأدوات في إيقاف التوسع في الائتمان وأهم هذه الأدوات:

أ- سقوف كمية على تسليفات المصارف:

تتبع أهمية هذه الأداة من كونها أداة تدخل مباشر يستطيع المصرف المركزي من خلالها أن يوقف المصارف عند حد معين من التسليف أو تشجيعها على زيادة حجم توظيفاتها بغية تحقيق الأهداف النقدية والاقتصادية المنشودة، والتي تتمثل في تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتأخذ قرارات المصرف المركزي بخصوص سقوف التسليف

¹ - رزق ، ميراندا زغلول ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص 270 .

الأشكال التالية¹:

1. يحدد المصرف المركزي خطة تسليفية لمدة عام ولجميع المصارف ولكافة أنواع القروض (زراعية - صناعية - تجارية)، ويوزع هذه الخطة على جميع فصول السنة ويحدد حصة كل مصرف من هذه الخطة استناداً لودائعه وحجمه ودوره في النظام المصرفي.
2. يوزع المصرف المركزي الخطة للعام الجديد على المصارف التجارية ويلزم كل مصرف بمبلغ معين فإذا تجاوز هذا المبلغ يتعرض للعقوبة، وذلك بحرمانه من الاستفادة من الإعانات والمساعدات ولذلك لا تستطيع المصارف مخالفة هذا الإجراء.

ب- الأدوات التسليفية المنتقاة:

قد يفلح المصرف المركزي في تخفيض سقف الائتمان الممنوح للمصارف التجارية، ولكن كنتيجة لذلك قد تتضرر بعض القطاعات من هذا التخفيض كالقطاعات الإنتاجية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى السلع التي يحتاجها الأفراد، لذلك يلجأ المصرف المركزي لاتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحديد حجم التسليف وسعر الفائدة والآجال لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وذلك لتشجيع القطاعات أو المشاريع التي تحتل الدرجات المتقدمة في سلم الأولويات تحقيقاً لتوازن اقتصادي منشود ومن أهم هذه الإجراءات²:

1. تحديد معدلات الفائدة التمايزية: وهي معدلات فائدة تشجيعية تكون أقل من المعدلات الجارية في أسواق رأس المال بهدف تنمية بعض القطاعات، كالقطاع الزراعي وقطاع العلوم والتكنولوجيا.
2. تخصيص بعض القروض من قبل السلطات العامة مثل قروض التصدير وقروض الاستثمار في مجالات التنمية الصناعية والطاقة والمشاريع الاستثمارية والحيوية.
3. تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها، حيث تمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بمعدلات تفاضلية للقطاعات التنموية. فمثلاً تزداد آجال القروض الإنتاجية الزراعية والصناعية لأنها تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يخفض آجال القروض التجارية لأنها تسترد رأسمالها بسرعة.

إن هذه الإجراءات التي يحددها المصرف المركزي تلعب دوراً هاماً ومباشراً في وقف التوسع في منح

¹ - لمزيد من التوضيح انظر: كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 272.

² - الحوراني، أكرم محمود، حساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 228.

الائتمان، وإلزام المصارف بجميع الإجراءات لكي تخفف أنشطتها الائتمانية. ولكن بالرغم من أهمية أدوات تخصيص الائتمان النوعي إلا أن الكثير من الاقتصاديين يقللون من تلك الأهمية وخاصة في الوقت الحاضر نظراً لكثرة القيود والضوابط .

ت - الإقناع الأدبي:

قد تكون الإجراءات النقدية قاسية بحق المصارف التجارية لذلك يلجأ المصرف المركزي إلى الطرق الدبلوماسية بدلاً من اتخاذ قرارات مباشرة، كالإقناع الأدبي مثلاً أو ما يطلق عليه سياسة المصارحة حيث يقوم المصرف المركزي بالتأثير على المصارف التجارية والمنشآت المالية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، حيث يعتبر الإقناع الأدبي من الوسائل التي تتخذها البنوك المركزية والتي تعتمد على التأثير النفسي من أجل إدارة وتوجيه الائتمان¹، ويستمد البنك المركزي قدرته على الإقناع من المكانة الأدبية التي يتبوأها بين البنوك في الدولة، هو إما أن يقدم نصائحه بصورة مباشرة من خلال الاجتماعات التي يعقدها مع مسؤولي البنوك أبو بصورة غير مباشرة، من خلال التصريحات والبيانات الصحفية التي يدلي بها لوسائل الإعلام².

ومما ذكر يلاحظ أن الإجراءات السابقة بطبيعتها أدبية، وهي لا تحمل طابعاً إلزامياً، ويأمل المصرف المركزي من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة إلا أن فعالية الإقناع الأدبي تتوقف على مدى مكانة البنك المركزي في الدولة ومدى الثقة التي يتمتع بها بين البنوك التجارية³.

ث - القروض الاستهلاكية:

تنتشر القروض الاستهلاكية في المجتمعات المتقدمة، حيث يحصل الموظف أو الحرفي أو صغار المدخرين على السيارات والسلع المعمرة والأجهزة الالكترونية، وذلك عن طريق البيع الآجل أو حسب طريقة الدفع بالتقسيط، ويقوم التاجر بالمقابل بالحصول على قرض من المصرف، وذلك بهدف تمويل عمليات البيع.

تساعد هذه الطريقة صغار المدخرين وذوي الدخل المحدود والفقراء على زيادة استهلاكهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد الوطني، ولكن الازدياد في منح هذه القروض ليس في مصلحة المستهلكين بشكل خاص ولا الاقتصاد بشكل عام نظراً لأثاره السلبية على الأمد الطويل المتمثلة في

¹ - بوخاري، لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص79 .

² - صديق، رمضان، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص173.

³ - الحلاق ، سعيد سامي ، العجلوني ، محمد محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، مرجع سابق ، ص 165 .

انخفاض الاستهلاك نتيجة للوفاء بالتزامات سداد القروض¹، بالإضافة لزيادة معدلات التضخم في حالة عدم مرونة العرض². لذا يتدخل المصرف المركزي للحد من هذه القروض من خلال وضع قيود على عملية البيع بالتقسيط يشترط فيها عدم حصول التجار على قروض مصرفية.

من خلال الاطلاع على أدوات السياسة النقدية نجد أن الأدوات النوعية أكثر مرونة وفاعلية من الأدوات الكمية في التطبيق، وذلك لأنها أدوات توجيهية تتناول قطاعات معينة من الاقتصاد دون غيرها، مما يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أنه يمكن تطبيقها بمعزل عن القرارات الإدارية التي قد يكون تطبيقها صعباً أو بحاجة إلى فترة زمنية معينة، لكن أهمية هذه الأدوات وسهولة تطبيقها يحتاج إلى مزيد من المكانة والاستقلالية التي يتمتع بها المصرف المركزي.

لذا فإن الباحث يرى ضرورة تفعيل الأدوات النوعية بالشكل الذي يساهم بشكل أكبر في دعم عملية التنمية، وذلك من خلال استخدام هذه الأدوات وتوجيهها لدعم تنمية وتطوير المشاريع وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها، وأيضاً ضرورة العمل على تكامل تلك الأدوات مع الأدوات الكمية لزيادة فاعلية السياسة النقدية في المحيط الاقتصادي.

¹ - خياط، محمد نجيب غزالي، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة: دراسة اقتصادية قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2006، ص10.

² - كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص277.

المبحث الثالث

فاعلية السياسة النقدية

إن للسياسة النقدية دور بالغ الأثر في الاقتصاد، وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها النهائية، ومحاولة تفعيل تلك الأدوات وفقاً لحالة الاقتصاد، إلا أنه لمعرفة أثر قرارات السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية لابد من معرفة القنوات التي يتم عن طريقها انتقال هذا الأثر، وأيضاً مدى فاعلية السياسة النقدية في الوصول إلى حالة من الاستقرار النقدي والمالي وخاصة استقرار الأسعار من خلال السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث.

أولاً: قنوات انتقال السياسة النقدية:

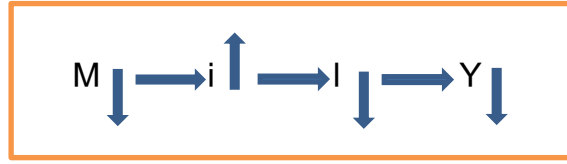
إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية هو التعبير الأكثر شيوعاً لوصف الطرق المختلفة التي من خلالها تؤثر تغيرات السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغيرات في العرض النقدي على الناتج والأسعار حيث تسعى السياسة النقدية للسيطرة على ظاهرة الطلب الكلي من خلال التحكم مباشرة بالعرض النقدي، ويعتبر العرض النقدي قناة هامة تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الناتج والأسعار إلى جانب قنوات أخرى يمكن لأسعار الفائدة أن تؤثر من خلالها، حيث يتم انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي عبر تلك القنوات وتتأثر آلية انتقال السياسة النقدية بشكل قوي بمرونة المتغيرات الاقتصادية خلال هذه القنوات والتي ترتبط بهيكل النظام المالي للدولة وهيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام، ولمعرفة آلية انتقال أثر السياسة النقدية لابد من دراسة تلك القنوات والتي تتمثل في:

1- قناة سعر الفائدة 2- قناة سعر الصرف 3- قناة أسعار الأصول 4- قناة الائتمان.

أ - قناة سعر الفائدة:

إن انتقال آثار السياسة النقدية من خلال قناة سعر الفائدة جسد السمة الأساسية لآلية الانتقال في الدراسات والأبحاث الاقتصادية حيث اعتبرت الآلية التقليدية لنقل الأثر النقدي، إضافةً إلى أنها حسب

النموذج الكنزي تعتبر أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي من خلال النموذج التالي:



حيث أن انخفاضاً في العرض النقدي ($M \downarrow$) والذي يشير إلى سياسة نقدية تشدّدية سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة الحقيقية ¹ ($i \uparrow$)، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، الأمر الذي يسبب انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري ($I \downarrow$) وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي وفجوة الناتج ² ($Y \downarrow$). أما في حال ارتفاع العرض النقدي، والذي يشير إلى سياسة توسعية، فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية وبالتالي انخفاض في تكلفة رأس المال مما يشجع الاستثمار ويؤدي إلى زيادة النمو والتشغيل.

ووفقاً لقناة سعر الفائدة التقليدية الكينزية فإن الزيادة في معدل الفائدة الإسمي على المدى القصير، تؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة الإسمية على المدى الطويل، وعندما تكون الأسعار الإسمية على درجة من الجمود وبطيئة في التعديل فإن التغيرات في أسعار الفائدة الإسمية تترجم إلى تغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية أيضاً، وبذلك تجد الشركات بأن التكلفة الحقيقية للاقتراض قد ارتفعت وبالتالي تلجأ إلى تقليل استثماراتها مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري ويقود هذا أيضاً إلى تقليص كمية الطلب الكلي وتدني الإنتاج والتوظيف والعمالة ³.

إن مسار سعر الفائدة له آثار حساسة جداً في الاقتصاد بمعنى أن أي تغير في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى تغير في تكاليف الاستثمار، وبالطبع تغير في الاستهلاك فقد اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المشاريع في شأن الإنفاق الاستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمشاريع، ولذا فقد عرفها تايلور بأنها القناة الأكثر فعالية لانتقال أثر السياسة النقدية ⁴، ويلعب سعر الفائدة دوره كصلة

¹ - معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم

² - Mishkin, Frederic S : Symposium on the monetary transmission mechanism, journal of economic perspectives, fall, 1995, p4.

³ - Ireland, peter N, The monetary transmission mechanism, Federal reserve bank of Boston, November 2005, p3.

⁴ - Kalikek, Mbewe, and Sheefeni, Johannes peyavali, interest rate channel and monetary transmission in Zambia, journal of emerging issues in economics, finance and banking (JEIEFB), 2013, p910.

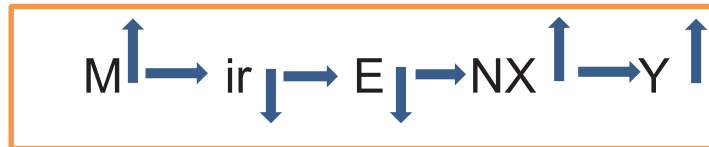
بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاثة روابط¹:

- ❖ الرابط الأول: يتمثل في العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة.
- ❖ الرابط الثاني: يتمثل في العلاقة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار.
- ❖ الرابط الثالث: يتمثل في العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي.

ب- قناة سعر الصرف:

تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية وخاصةً في النماذج الاقتصادية الكلية القائمة على الاقتصاد المفتوح والاقتصادات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي، فهو يعبر عن السعر النسبي للعملة المحلية مقاساً بالعملة الأجنبية، ويعرف بأنه كمية العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية وهو بذلك أداة الربط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، حيث تزيد أهمية هذه القناة في حالة الدول النامية التي تتمتع أسواقها بدرجة محدودة من التطور كما ويحول جمود أسعار الفائدة فيها دون استخدامها كمتغير وسيط.

تبدأ سلسلة انتقال الآثار من أسعار الفائدة إلى أسعار الصرف عن طريق شرط تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة (UIPC)² والذي يربط سعر الفائدة بتحركات سعر الصرف المتوقعة، حيث تعمل قناة سعر الصرف إلى جانب قناة سعر الفائدة، فعندما تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية يقلل ذلك من استقطاب الودائع المحلية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ($E \downarrow$)، مما يسبب ارتفاعاً في صافي الصادرات ($NX \uparrow$) وارتفاعاً في مستوى الإنتاج الكلي ($Y \uparrow$)³ وفق النموذج التالي:



في الاقتصادات المفتوحة يؤدي التغير في سعر الفائدة إلى التأثير في الاقتصاد حيث إن الآثار الحقيقية لتغير معدل الفائدة على المدى القصير تأتي من خلال قناة سعر الصرف، لأن ارتفاع أسعار الفائدة يرفع سعر الصرف الأجنبي، مما يخفض من صافي الصادرات وبالتالي انخفاض الإنفاق على

¹ - بخاري، لعلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص94.

² - UIPC: uncovered interest parity condition . شرط تعادل سعر الفائدة غير المغطى

³ - Mishkin, Frederic S, the economics of money and banking, Previous reference, p618.

مكونات الطلب الكلي¹، فعندما يرتفع معدل الفائدة الإسمي المحلي مقارنةً بنظيره الأجنبي، يصبح أكثر جاذبية للإيداعات وبالتالي فإن التوازن في سوق العملات الأجنبية يستلزم ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية وهذا بدوره يؤثر على الصادرات، حيث تصبح السلع المنتجة محلياً أغلى من السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وانخفاض الناتج المحلي والعمالة.

ت- قناة أسعار الأصول:

تؤثر تغيرات السياسة النقدية في أسعار الأصول المالية والسلع المعمرة وخاصةً العقارات، وهذه التغيرات لها دور هام في التأثير على الناتج الكلي والعمالة من خلال التأثير في الإنفاق، فعندما ترتفع أسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول التي يمتلكها وبالتالي انخفاض قيمة الثروات مما يخفض الإنفاق على الاستثمارات.

بشكل عام يسبب ارتفاع سعر الفائدة انخفاضاً في أسعار المنازل، نظراً لأن تكاليف تمويل شرائها سترتفع مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي يحصل هبوط في أسعارها، وهذا الأمر ينطبق على الأصول أخرى كالعقارات، وأيضاً فإن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على القيمة السوقية للأصول المالية كالأسهم والسندات، فبارتفاع معدلات الفائدة تنخفض أسعار الأسهم نظراً لأن ذلك سيؤدي إلى خصم التدفقات النقدية بقيمة أعلى الآن مما يسبب انخفاضاً في القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لعوائد الأسهم، وبالتالي انخفاضاً في أسعارها²، كما ويرتبط سعر السندات عكسياً مع سعر الفائدة على المدى الطويل، فالارتفاع في أسعار الفائدة طويلة الأجل يخفض من أسعار السندات مما يشكل خياراً استثمارياً أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمر، وهذا من شأنه أن يقلص الطلب على الأسهم لصالح السندات التي تعطي لحاملها سعر فائدة أعلى وبالتالي تنخفض أسعار الأسهم.

تعتمد فعالية هذه القناة على درجة تطور أسواق الأصول المالية والعقارية وخاصةً الأسواق الثانوية، كما وتزداد هذه الفاعلية مع زيادة نسبة الأصول المالية من إجمالي المحفظة الاستثمارية للوحدات الاقتصادية³.

¹ - سامويلسون، بول، وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الإلهية للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 550 .
² - The transmission mechanism of monetary policy, report from the staff of Bank of England, p4 .
³ - العمر، حسين علي، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009، ص 254.

ث - قناة الائتمان:

إن عدم الاتفاق حول فعالية القناة التقليدية (سعر الفائدة) في نقل الأثر النقدي وذلك بسبب فشلها في تفسير أثر سعر الفائدة قصير الأجل على الناتج أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل أثر السياسة النقدية جاءت من خلال قناة الائتمان والتي تنقل ذلك الأثر عبر قناتين وهما:

قناة الإقراض المصرفي (قناة الائتمان الضيقة) وقناة الميزانية العمومية (قناة الائتمان الموسعة).

1- قناة الإقراض المصرفي (قناة الائتمان الضيقة):

تعتمد هذه القناة على الدور الحيوي والهام الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد من خلال وظيفتها الرئيسية في منح الائتمان إلى الهيئات والقطاعات المختلفة، وبشكل عام تعد الودائع من أهم الموارد المصرفية وتحتل مركز الصدارة بين الموارد المالية للمصرف¹، بالإضافة إلى مصادر أخرى كرأس المال والأرباح المحتجزة والقروض والاحتياطيات وكلها تمثل الدعامات التي تمكن المصرف من تلبية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء.

إن اتباع سياسة نقدية تشددية من قبل البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى الانكماش في المعروض من احتياطات البنوك ومن ثم التقليل من ودائعها وخاصةً البنوك الصغيرة التي تعد الودائع المصدر الرئيسي لأموال الإقراض فيها وهذا بدوره يضعف قدرة الجهاز المصرفي على الإقراض للشركات مما يخفض من إنفاقها الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الناتج والعمالة²، كما أنه عند رفع سعر الخصم من قبل البنك المركزي تقوم المصارف برفع سعر الفائدة على القروض وخاصةً للأجل القصير مما يخفض الطلب عليها نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذه القناة قد تناقصت في السنوات الأخيرة مع توفر خيارات تمويل أكثر تنوعاً للبنوك.

2- قناة الميزانية العمومية (قناة الائتمان الموسعة):

تؤثر السياسة النقدية في قدرة الأفراد والشركات على الاقتراض من خلال أثرها على قائمة المركز

¹ - الحوراني، أكرم، و حساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 2010-2011، ص119.

² - Irland, peter N, The monetary transmissiom mechanism, Federal reseve bank of Boston, November 2005, p4.

المالي (الميزانية العمومية)، وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن هذه القناة كما قناة الإقراض تنشأ من مشاكل المعلومات غير المتماثلة في أسواق الائتمان والتي تؤدي إلى تزايد المخاطر الأدبية والاختيار غير السليم، حيث ترتبط هذه القناة بآثار السياسة المتضمنة تغيرات سعر الفائدة على التدفقات النقدية.

إن اتباع سياسة نقدية تشددية يزيد من أسعار الفائدة ويزيد مصروفات الشركات غير المالية التي تعتمد على القروض المصرفية، ويؤدي ذلك إلى خفض التدفقات النقدية وإضعاف مواقف ميزانياتها العمومية، وبالنسبة للشركات فإن ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من قيمة الأصول المرتبطة بأسعار الفائدة، ويخفض من القيمة الصافية للشركات وبالتالي فإن الضمانات التي تتقدم بها الشركات سوف تنخفض¹، ويرتفع معه احتمال تعثر تلك الشركات في سداد ما يترتب عليها من أقساط وفوائد، كما أن انخفاض القيمة الصافية للشركات يزيد من مخاطر الاختيار غير السليم مما قد يكبدها خسائر في المستقبل، ومن جهة أخرى تزداد مشاكل الخطر الأخلاقي مما يعني تراجع حصة اصحاب الشركات في شركاتهم وهذا ما يشكل لهم حافزاً للانخراط في مشاريع استثمارية ذات مخاطر عالية مما يزيد من احتمال عدم قدرة الشركات على سداد قروضها، وهذا يعني أن الانخفاض في القيمة الصافية يؤدي إلى انخفاض الإقراض وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري².

ثانياً: استهداف التضخم كهدف نهائي معن للسياسة النقدية:

يمثل التضخم معضلة حقيقية أمام التنمية في جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ولذلك فإن البنوك المركزية تسعى جاهدة للسيطرة عليها وخاصة في الدول النامية، حيث تعد سياسة استهداف التضخم أسلوباً جديداً وحديثاً للبنوك المركزية في إدارتها لسياساتها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، وذلك بهدف السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الاسعار والذي سيكون أفضل مساهمة في النمو الاقتصادي³، وقد اعتمدت البنوك المركزية استهداف التضخم كاستهداف وسيط يؤثر على الهدف النهائي وهو الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل وذلك بعد فقد سعر الصرف والمجاميع النقدية فعاليتها كاستهدافات وسيطة خاصة في ظروف عدم استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للابتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية

¹ - Hai, bui van, trang, tran thi minh, The Transmission Mechanism of Monetary Policy in Vietnam : A VAR Approach, Working Paper, the graduate institute Geneva, 2015, p7.

² - Mishkin, Frederic S, the economics of money and banking, Previous reference, p622.

³ - financing global development: The Role of Central Banks, briefing paper, German development institute, 2015, p2.

كبيرة للبنوك المركزية¹.

يعرف استهداف التضخم بأنه تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة².

يشكل استهداف التضخم إطار عمل للسياسة النقدية يتجسد في إعلان واضح وصريح من قبل السلطات النقدية عن الأهداف الكمية الرسمية لمعدل التضخم، وذلك من خلال استناد السياسة النقدية على مجموعة واسعة من المعلومات بما فيها توقعات التضخم، كما ويتميز وجود إطار لاستهداف التضخم بأنه يجمع بين عنصرين متميزين هما. أولاً: هدف رقمي دقيق التضخم في المدى المتوسط وثانياً: استجابةً للصدمات الاقتصادية على المدى القصير³، وبالتالي فإن وجود قدر كبير من الشفافية والمساءلة يؤدي إلى تقليل انتهاج السلطات النقدية سياسة توسعية في الأجل القصير تتعارض مع أهدافها في الأجل الطويل.

إن استهداف التضخم يتطلب أمرين. الأول: هو أن يكون البنك المركزي قادراً على إدارة السياسة النقدية مع درجة معينة من الاستقلال، ولكن لأنه لا يوجد بنك مركزي يمكن أن يتمتع باستقلالية تامة بعيداً عن التأثير الحكومي، ولكن يجب أن يكون حراً في اختيار الأدوات اللازمة لتحقيق معدل التضخم الذي تعتبره الحكومة مناسباً. أما الشرط الثاني: فهو رغبة وقدرة السلطات النقدية بعدم استهداف مؤشرات أخرى مثل الأجور، مستوى العمالة، وسعر الصرف⁴.

تتمتع الدول الصناعية بكفاءة عالية في تطبيق سياسة استهداف التضخم نظراً إلى ما توفره من متطلبات لتجسيد هذه السياسة ونجاحها في تحقيق أهدافها، وفي المقابل تعاني الأسواق الناشئة جملة من المشكلات تعوق عملية استهداف التضخم. ومنها⁵:

1. ارتفاع معدلات التضخم وتذبذبها بشكل كبير مما ينعكس على صعوبة التنبؤ بالتضخم.

¹ - بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم " دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية "، البنك المركزي العراقي، ص4.
² - جباري، شوقي، والعوادي، حمزة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى للدراسات الاستراتيجية، المجلد الثاني، العدد(8)، 2014، ص77.
³ - Hammond, Gill, State of the art of inflation targeting, CCBS Handbook No. 29, bank of England, 2012, p5.
⁴ - Jahan, sarwat, inflation targeting: holding the line, publication of the international monetary fund, 2012.
⁵ - التونسي، ناجي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، ص14.

2. ارتفاع درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية.
3. عدم فاعلية الأدوات النوعية للسياسة النقدية، وذلك لضيق السوق النقدي والمالي والتدخل المباشر من قبل الدولة في منح الائتمان.
4. عدم استقلالية السلطة النقدية وتداخل أهداف السياسة المالية مع السياسة النقدية.
5. النقص الكبير في المعلومات اللازمة لعملية استهداف التضخم.
6. تتطلب سياسة استهداف معدل التضخم التزام السياسة النقدية بهذا الهدف، دون الالتزام بأي هدف آخر.

لقد حققت سياسة استهداف التضخم نجاحاً كبيراً وخاصةً في دول أمريكا اللاتينية التي تمكنت من القضاء على مشكلة ارتفاع التضخم بعد تبنيها لسياسة استهداف التضخم كهدف وسيط لسياساتها النقدية، ولكن توجد شكوك في امكانية الحفاظ على معدلات التضخم في المدى الطويل.

ثالثاً: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هدفاً تسعى إليه جميع حكومات الدول من خلال سياساتها الاقتصادية، وقد استحوذت تلك التنمية على اهتمامات رسمي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والاقليمية، لذلك فقد تمكنت الدول العربية من تطوير اقتصاداتها واحراز بعض التقدم في مجال التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدل نمو حقيقي وصل إلى 5% في المتوسط خلال الفترة من 2000 - 2009¹، وقد تبنت الدول مؤخراً استراتيجيات تنموية ركزت بشكل أساسي على تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتوفير مناخ مواتٍ وداعم للقطاع الخاص كي يلعب دوراً رئيسياً في التشغيل ودفع النمو في مجالات التجارة والاستثمار وتقديم الخدمات العامة من خلال الشراكة مع القطاع الحكومي في تنفيذ وتمويل المشاريع العامة.

يمارس القطاع الخاص نشاطاً كبيراً على مستوى الاقتصاد، ويعتمد في نشاطه على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة 90% منه، ولذلك فإن دعم هذه المشاريع يشكل هاجساً رئيسياً لدى القائمين على رسم السياسات الاقتصادية، وخاصةً السياسة النقدية التي أصبحت اليوم تحتل مكان

¹ - بدوي، احمد ابو بكر علي، مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي الياباني في تعزيزها، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2011، ص5.

الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية، وذلك لدورها الهام في التحكم بعرض النقد في الاقتصاد وتوجيهه نحو القطاعات.

يأتي دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أهدافها في تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق التوظيف والحفاظ على استقرار الأسعار والحد من التضخم، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على الصادرات والواردات عبر قناة سعر الصرف، كما وتساهم السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جمع الادخارات وتشجيع الاستثمارات، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية واستثمارها بالشكل الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، لذا يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك التي تقدم القروض للاستثمار من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، بالإضافة إلى سعيه إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والذي يلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الحيوية لتحقيق التنمية وخلق فرص العمل، فمثلاً استخدمت البنوك المركزية منذ الحرب العالمية الثانية سياسة نقدية للحفاظ على أسعار فائدة منخفضة لدعم الاستثمار السريع والحد من تكلفة الدين العام¹.

إن من يقوم برسم السياسة النقدية وصياغتها هي البنوك المركزية التي لها بالغ الأثر في عملية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقوية وتعزيز القدرة الاقتراضية للبنوك والموجهة لذلك القطاع، كما وتبلغ أهميته من خلال الوظائف التي يقوم بها، فهو يتولى مهمة إصدار النقود ويتولى الإشراف على التسليف من خلال تحديده لكميات النقود التي ينبغي على المصارف تسليفها، ويساعد في رسم وتحديد معالم السياسة الاقتصادية لأنه يستطيع أن يحدد معدلات النمو والاستثمار وغيرها².

إذ يستطيع البنك المركزي توجيه الدعم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الوظائف التي يمارسها، فبالإضافة إلى وظيفته الرئيسية في إصدار النقد فهو يتمتع بعدة وظائف تشكل مصدراً لذلك الدعم وهي:

أ - مصرف الحكومة:

من خلال هذه الوظيفة يستطيع المصرف المركزي إمداد الحكومة بما تحتاجه من تمويل، وتنظيم إصدار القروض العامة التي تطرحها الخزينة وتسويقها للمصارف والأفراد، وتحديد معدلات الفائدة

¹ - Khou, vouthy, and others, Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, working paper, international labour office, 2015, p13.

² - كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص237.

وآجالها وطرائق تسديدها¹.

ب- الرقابة على البنوك:

يستطيع البنك المركزي من خلال رقابته على البنوك العاملة تحت مظلته أن يلزم تلك البنوك بسقوف تمويلية محددة لدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ويستخدم من أجل ذلك بعض أدواته النقدية مثل الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة وغيرها.

ت- الرقابة على الائتمان وتوجيهه:

يتميز المصرف المركزي بدوره الإشرافي والرقابي فهو يضع الخطة التسليفية للمصارف ويشرف على تنفيذها، ومن هنا تبرز أهميته في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توجيه الائتمان لها، وتحديد سقف تمويلي لها، وكمثال لذلك فقد ألزم بنك السودان المركزي البنوك التجارية بتحديد سقف تمويلي لقطاع الأسر المنتجة وصغار المنجيين لا يقل عن 10% من إجمالي التمويل²، كما ويستطيع المصرف المركزي دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بعض السياسات التشجيعية كتخفيض سعر الفائدة الخاص بقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لودائع القروض الموجهة لتلك المشاريع.

ومن خلال ما سبق فإن فعالية السياسة النقدية تترجم من خلال سرعة الاستجابة لقرارات السياسة النقدية وإحداث التغيرات المطلوبة خاصة في مجال التضخم، إذ إن التضخم من الظواهر الاقتصادية ذات التأثير السلبي على الاقتصاد، فهو يعرقل عملية التنمية الاقتصادية ويحد من نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع تكلفة تمويل تلك المشاريع، لذا يرى الباحث أنه يجب على البنوك المركزية وضع سياسات جديدة لتخفيف شروط التمويل تحت عناوين عريضة للتمويل ومنها الأوراق المالية المدعومة بالأصول والضمان وغيرها، بحيث لا يكون الهدف الرئيسي لها هو تنشيط تدفق الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنما يكون الهدف المباشر هو تخفيض ضغوط التمويل على المؤسسات المالية، إذ إن سياسة البنك المركزي في التأثير في الموقف النقدي عن طريق ضبط مستوى أسعار الفائدة أصبحت تقليدية، ولذلك يتعين عليها أن تنظر في التدابير غير القياسية لتخفيف الشروط النقدية، ويمكن لهذه السياسات أن تؤثر في الموقف النقدي الكلي في الاقتصاد أو أن تكون أكثر استهدافاً لقطاعات معينة أو الأثنين معاً.

¹ - الحوراني، أكرم، وحسائي، عبد الرزاق، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص151.

² - الزبير، حاتم عبد الله، دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء تجربة البنوك السودانية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر، عمان، الأردن، 2005، ص4.

الفصل الثاني

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الثالث: أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض

الدول.

تمهيد :

تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويعود ذلك إلى الدور الحيوي الهام الذي تؤديه هذه المشاريع في النمو الاقتصادي خلال المراحل التنموية المختلفة للدول، حيث تؤدي دوراً فعالاً في اقتصاديات البلدان فهي تتمتع بالمرونة والديناميكية كما وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات.

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً لعجلة النمو الاقتصادي، ومساهماً حيوياً في الناتج المحلي الإجمالي ومصدراً أساسياً لتنمية مهارات ريادة الأعمال والابتكارات وتوفير فرص العمل لأن هذه المشاريع تشكل فضاءً رحباً تتوفر فيه فرص عمل جديدة وكثيرة وبالتالي تتجسد أهميتها بدرجة أساسية من خلال قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وبتكلفة رأسمالية قليلة، ولها دور في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول خاصةً عند فئة الشباب.

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانةً بارزةً في النشاط الاقتصادي وخاصةً في الدول النامية، وبالأخص تلك الدول التي تعتمد بنسبةٍ كبيرةٍ من اقتصادها على القطاع الزراعي، حيث أضحت هذه المشاريع المصدر الأبرز للفقراء في مجال خلق العمالة وتكوين الدخل وبشكل عام فإن هذه المشاريع ذات ملكية شخصية وتفتقر إلى الإطار القانوني لكونها تعمل خارج القطاع الاقتصادي المنظم.

لقد زاد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتخذت كوسيلة من وسائل إصلاح الدمار الذي حل بالدول فقام بعضها بتبني نموذج تلك المشاريع بوصفه نموذج تنموي يهدف إلى الإسهام في عملية إعادة البناء وتطوير اقتصاداتها والنمو بها.

لذلك فإن هذا الفصل سيظهر مفهوم هذه المشاريع وأهميتها ودورها في الاقتصاد بالإضافة إلى المشكلات والصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى أهمية تمويلها مع الاضائة على تجارب بعض الدول الرائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية النسبية التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في التنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة ولاسيما في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لها، كما وأنه بالرغم من المحاولات المتعددة من المنظمات المتخصصة في المشاريع الصغيرة في الوطن العربي والعالم وانعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بتلك المشاريع، إلا أن الفكر الاقتصادي لم يتضمن مفهوماً خاصاً بها، حيث يختلف مفهوم هذه المشاريع من دولة إلى أخرى، ويختلف أيضاً بين الدول النامية والدول المتقدمة وبالتالي فإلى الآن لا يوجد تعريف دقيق ينطبق على دول العالم المختلف بنفس الدرجة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حتى داخل الدولة الواحدة.

إن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يختلف أيضاً بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها، ومراحل النمو الاقتصادي والصناعي التي يمر بها اقتصاد الدولة، ولذلك فلا بد من التعرف على أسباب اختلاف التعاريف والمعايير المستخدمة في تعريف تلك المشاريع والمشاريع محاولاً الوصول إلى تعريف عام وشامل لها.

أولاً : أسباب اختلاف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لقد وجد عدد من الأسباب التي أدت إلى اختلاف التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية، لذلك فإن البحث في هذه الأسباب أمر في غاية الأهمية بغية الوصول إلى تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المشاريع والمشاريع في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل هذه الأسباب في:

أ- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن التفاوت في درجات النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ينعكس على تطور التكنولوجيا المعتمدة وعلى وزن الهياكل الاقتصادية، فمثلاً المشاريع الصغيرة في اليابان والولايات

المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها مؤسسات كبيرة في دولة نامية كسورية والجزائر وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

ب- تنوع النشاط الاقتصادي:

إن اختلاف النشاط الاقتصادي وطبيعته يؤدي إلى صعوبة إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن لكل مؤسسة نشاط اقتصادي معين، ولها تنظيم داخلي وهيكلية مالية مختلفة خاصة عند المقارنة بين مؤسسة تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري فمثلاً مؤسسة تضم 500 عامل في قطاع صناعة السيارات يمكن اعتبارها مؤسسة صغيرة.

ت- تعدد النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه. فمثلاً النشاط الصناعي ينقسم إلى مؤسسات صناعية استخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية والتي بدورها تنقسم إلى عدة فروع، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمار الذي يتطلبه نشاطها¹.

ث- العامل التقني:

يتلخص العامل التقني في مدى الاندماج بين المشاريع، فعندما تكون المشاريع أكثر اندماجاً يؤدي ذلك إلى توحيد العملية الإنتاجية وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المشاريع إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المشاريع ويؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة².

يتضح لدينا بعد دراسة الأسباب السابقة أنه ثمة صعوبة كبيرة في وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون مقبولاً ومرضياً لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، ولذلك فقد حاول العديد من الباحثين تعريفها بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تحديد مفهوم تلك المشاريع، وتحديد ما إذا كان المشروع يندرج ضمن المشاريع الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة.

ثانياً: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وتصنف هذه المعايير إلى معايير كمية وأخرى نوعية (وصفية).

¹ - السعيد، سعيدة، واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2003، ص 43.

² - خوني، رايح - حساني، رقية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنش و التوزيع، القاهرة، 2008، ص 18.

أ- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية، وقد تعددت هذه المعايير نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وهي كثيرة أهمها معيار عدد العمال، معيار حجم رأس المال، معيار معامل رأس المال/ العمل أو ما يسمى تكلفة فرصة العمل، معيار حجم المبيعات، وتعد التعريفات المعتمدة على هذه المعايير ذات صفة محلية، لأنها توضع في ضوء ظروف كل دولة على حده¹.

❖ معيار حجم العمالة (عدد العمال):

يعتبر هذا المعيار من المعايير الكمية التي تستخدم في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأكثر شيوعاً، ويعود ذلك لتوفر البيانات الخاصة بحجم العمالة في غالبية الدول²، كما ويعتبر هذا المعيار الأكثر فعالية في المقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وأكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى ويتميز بعدد من المزايا أهمها³:

- 1- سهولة حسابه مما يسهل المقارنة بين المشاريع وخاصةً إذا تمت على المستوى الدولي.
- 2- الثبات النسبي حيث لا يتأثر بمعامل التضخم والركود ولا يتأثر بتقدم الاستثمارات.
- 3- توفر البيانات وسهولة الحصول عليها من المشاريع المختلفة حيث يتم نشرها بصفة دورية ومستمرة.

بالرغم من المزايا السابقة إلى أن ما يؤخذ على هذا المعيار عدم إمكانية الاعتماد عليه في تحديد ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنه لا يبين الحجم الحقيقي للمشروع، بالإضافة إلى أنه لا بد من وجود توليفة لمختلف عوامل الانتاج وأهمها رأس المال.

❖ معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد حجم الاستثمار وحجم المشاريع في العديد من الدول، وذلك للتمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين الصناعات الكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً، حيث يستخدم هذا المعيار في العديد

¹ - عنية، هالة محمد لبيب، ادارة المشاريع الصغيرة في الوطن العربي : دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وادارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2002، ص16 .

² - المير بك، وفاء، والشمري، تركي، تأسيس المشاريع الصغيرة وادارتها، مراجعة واشراف: رمضان الشراح، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2006، ص82.

³ - لوكريز، سمية، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري، جامعة دمشق، 2008، ص8

من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لكن ما يُؤخذ عليه تذبذبه واختلافه وتفاوتته الكبير حتى في الدولة الواحدة.

فمثلاً: تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي هذا المعيار للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما المتوسطة فتتمثل في المنشآت التي يستثمر كل منها من 2 مليون وأقل من 6 ملايين دولار، بينما تعد كبيرة إذا بلغ رأسمالها المستثمر أكثر من 6 ملايين دولار¹.

إلا أن هذا المعيار وحده غير كافٍ، لكون بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر العامل الكبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى².

❖ معيار معامل رأس المال :

باعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما بعض الانتقادات، حيث أن استخدام كل واحد على حدة يعطي مؤشراً أو مقياساً غير دقيق في تحديد حجم المؤسسة وتصنيفها فقد يكون عدد العمال قليلاً في المؤسسة ولكن رأسمالها كبير ففي هذه الحالة تصنف مؤسسة صغيرة حسب معيار العمالة وكبيرة حسب معيار رأس المال، ولذلك فإنه لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدقة لابد من الجمع بين معياري العمالة و رأس المال ويتم ذلك من خلال ما يسمى معيار معامل رأس المال.

$$\text{معامل رأس المال} = \text{رأس المال الثابت} / \text{عدد العمال}$$

وهذا المعيار يعطينا الكمية الإضافية من رأس المال اللازمة لتوظيف العمال وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضاً في قطاع الخدمات والتجارة ومرتفعاً في القطاع الصناعي³.

❖ معيار المبيعات السنوية:

يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشاريع من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. كما وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في

¹ - الهيئي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة المال والصناعة، العدد 24، بنك الكويت الصناعي، 2006، ص13 .

² - جواد، نبيل، ادارة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2006، ص30 .

³ - عبد الجبار، سالم، النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص20-21 .

التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة¹، ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن يستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم.

إن عدم قدرة المعايير الكمية على تحديد حجم المؤسسة وطبيعتها جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية وهي تلك المعايير التي تعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وأهم هذه الخصائص²:

- 1- تمركز ملكية المشروع بيد عدد قليل من الأفراد.
- 2- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق التي يتنافس فيها صغيراً نسبياً.
- 3- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد ما على الخامات المحلية والموارد الطبيعية.
- 4- احتياجاته لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، لذلك فالتخصص الإداري فيه قليل نسبياً.
- 5- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمالة. ومن أهم هذه المعايير:

❖ الملكية والمسؤولية:

من الشائع أن ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص، والتي تكون في أغلبها مشاريع استثمارية فردية أو عائلية ولهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكيها مباشرة، بالإضافة إلى وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعود ملكيتها للقطاع العام في بعض الدول كالجزائر مثلاً³. كما وتتميز هذه المشاريع بهيكل تنظيمي بسيط يكون فيه المالك صاحب القرار، فهو يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت (الإنتاج والإدارة والتمويل)، في حين يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص في المشاريع الكبرى.

❖ طبيعة النشاط :

إن طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة يلعب دوراً هاماً في تحديد حجمها، فهناك بعض المشاريع التي لا تتطلب رأس مال ضخم أو عدداً كبيراً من الأيدي العاملة كمشروعات الأعمال الحرفية

¹ - الأسرج، حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2007، ص3، عن موقع <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/3989/>

² - زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005، ص14.

³ - أسماء، زراية، آثار سياسة تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 2011، ص9.

والصناعات التقليدية والتي يكفي لقيامها ورشة عمل صغيرة وذلك بعكس المشاريع أو الصناعات التي تتطلب معدات استثمارية ضخمة ویداً عاملة كثيرة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية.

❖ الحصة من السوق :

تعتبر درجة سيطرة المؤسسة على السوق من أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمحدودية الحصة السوقية وذلك للأسباب التالية¹:

- 1- صغر حجم المؤسسة. 2- صغر حجم الإنتاج. 3- ضآلة حجم رأس المال.
- 4- محلية النشاط. 5- الإنتاج الموجه إلى الأسواق المحلية التي تتميز بضيقها.
- 6- المنافسة الشديدة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

إلا أنه وبالرغم من ذلك فإنه يوجد أحياناً مؤسسات صغيرة تغزو الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها.

ثالثاً: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بعد التعرف على أسباب اختلاف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة في تعريفها فلا بد من عرض تعريف هذه المشاريع والمشاريع في بعض الدول العربية والأوروبية والمنظمات الدولية.

❖ تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشاريع المتوسطة الي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً، وما يزيد عن 99 عاملاً يعد مشروعات كبيرة².

❖ لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)³:

عرفت اليونيدو المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفل بالمسؤولية

¹ - خوني، راجح - حساني، رقية، المشاريع الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص22.

² - قبرصلي، صبا، دور الإنتمان المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(35)، العدد(3)، 2013، ص138.

³ - صلاح الدين، حسن، استراتيجيات وأليات دعم و تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي، 2009، ص26-27.

بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية)، ويتراوح عدد العاملين فيها بين (10- 19) عاملاً، أما المشاريع المتوسطة الحجم فهي التي يعمل بها (20- 99) عاملاً.

❖ تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اعتمدت بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة أعدها بروش وهيمنز حيث وضعوا تصنيفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل أساسي على معيار العمالة¹ ومبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(1) : تصنيف بروش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال .

مؤسسة عائلية حرفية	من 1 الى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر :صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص12.

❖ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية تعاريف عديدة ومختلفة، فمثلاً هنالك التعريف الصادر عن البنك الفيدرالي عام 1953 والذي يعتبر فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسة المستقلة في الملكية والادارة وتستحوذ على نصيب معين من السوق². كما ونلاحظ أن هناك اختلافاً في تصنيف المنشآت الصغيرة بين نشاط وآخر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) : الجدول البياني الخاص بتعريف المشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار

¹ - حميدة، رابح، استراتيجيات وتجارب ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص 9 .

² - يوسف، توفيق عبد الرحيم، ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 16 .

أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 0,5 مليون دولار

المصدر: د. الشماع، خليل، الائتمان الصناعي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (بالتعاون مع المصرف الصناعي) سورية: 2002، ص 120، وموقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section.

❖ تعريف اليابان:

لقد تم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان سنة عام 1963 حيث ميز القانون التوجيهي والذي تم تعديله بين هذه المشاريع على أساس عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) : تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	300 عامل أو أقل	300 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عاملاً أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، طوكيو، 2002، ص4.

❖ تعريف الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبنَ منذ الاستقلال تعريفاً رسمياً سوى بعض المحاولات التي جاء في مؤخرتها القانون التوجيهي لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 1- 18، والذي اعتمد التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي¹، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتحترم معايير الاستقلالية ويبين الجدول التالي تعريف تلك المشاريع:

¹ - يتمثل تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعتمد في نيسان عام 1996، في أنها "كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون و.ن.أ والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير".

الجدول رقم (4): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
مؤسسة مصغرة	1 - 9	➤ 20 مليون د ج	➤ 10 مليون د ج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	➤ 200 مليون د ج	➤ 100 مليون د ج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	200 مليون د ج - 2 مليار د ج	100 - 500 مليون د ج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 01 - 18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية عدد 77 .

❖ تعريف الجمهورية العربية السورية:

لقد تم اعتماد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006، والخاص بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشاريع، حيث تم تعريف تلك المشاريع على أساس مزدوج وهو رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي¹:

المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله / 5000000 / خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن / 1500000 / مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.

المشروع المتوسط: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله / 15000000 / خمسة عشر مليون ليرة سورية ولا يقل عن / 5000000 / خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً.

نجد من خلال ما تم عرضه تعدد المعايير المتبعة في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعتماد معظم الدول على المعايير الكمية في التصنيف، أما من وجهة نظر الباحث فإن عملية التصنيف يجب أن تأخذ في عين الاعتبار المعايير الكمية والنوعية وذلك لمراعاة حاجة كل قطاع من القطاعات لرأس المال وعدد العمال، وعليه فإن الباحث يرى أن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية السابق ذكره جاء بعيداً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وذلك لتحديد سقف لرأس المال المستثمر وعدد العمال بشكل لا يتلاءم مع ذلك الواقع ومع طبيعة المشروع المراد إقامته

1- المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 القاضي بإحداث هيئة عامة تدعى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع، المادة 1 .

فالمشاريع الصناعية تختلف عن المشاريع التجارية، كما أنه أصبح قاصراً عن متطلبات سوق العمل والاستثمار وعليه فإنه يجب تعديل التعريف إما بزيادة رأس المال وعدد العمال على الشكل التالي:

أ- المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله / 500000000 / خمسين مليون ليرة سورية ويعمل به عدد من العمال لا يزيد عن 15 عامل.

ب- المشروع المتوسط: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله / 1500000000 / مئة وخمسون مليون ليرة سورية ولا يقل عن / 500000000 / خمسين مليون ليرة سورية ويعمل به عدد من العمال بين 15 و 50 عامل.

أو من خلال اعتماد تعريف لكل قطاع من القطاعات بما يتوافق وحاجة هذه القطاعات لرأس المال وعدد العمال، وإدخال معيار حجم المبيعات السنوية في التصنيف، وتعود أهمية وضع تعريف عام وشامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأهمية تلك المشاريع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سيتم تناوله في المبحث القادم.

المبحث الثاني

خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وأهميتها والمعوقات التي تواجهها

تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي أكسبتها أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، إلا أنه بالرغم من تلك الأهمية لاتزال هذه المشاريع تعاني جملة من المعوقات، لذلك فخصائص تلك المشاريع وأهميتها والمعوقات التي تواجهها هي فحوى هذا المبحث .

أولاً الخصائص :

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة المتطورة منها والنامية، وذلك لما تتمتع به هذه المشاريع من خصائص تجعلها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات الدول الكبيرة ومن أهم هذه الخصائص:

أ - سهولة التأسيس والتكوين:

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة لإنشائها بالإضافة إلى بساطة ووضوح متطلبات التأسيس، فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي لقيام أعمال صغيرة يمكن أن تصبح في المستقبل شركات ومنظمات متوسطة الحجم¹.

ب - استقلالية الإدارة ومرونتها:

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة فهو أقل تعقيداً من المشاريع الكبيرة، مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة، ويعود ذلك إلى تركيز إدارتها إما في شخص مالکها أو في شخص مالکيها مما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي ويترتب على ذلك²:

1. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.

¹ - الغالبي ، طاهر محسن منصور ، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر، 2009، ص 27 .

² - الأسرج، حسين عبد المطلب، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ورقة عمل، وزارة التجارة والصناعة المصرية، 2010، ص 10 .

2. نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة.

3. إتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة كما تتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أو من خلال الاحتكاك المباشر بين أصحاب المشاريع والعاملين لديها مما يحفز من إنتاجية العامل.

ت - الانتشار الجغرافي الواسع :

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع، فهي تغطي مناطق كثيرة مختلفة وعدد سكان أكبر مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة نسبياً والتي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي بمتطلباتها وفق عادات الشراء وأنماط الاستهلاك السائدة، حيث أن طبيعة نشاط مؤسسات الأعمال الصغيرة يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل ارتباطها بالمستهلك كبيراً.

ث - التجديد والإبداع :

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة، كما وتمتاز هذه المشاريع بملكيتها لأهم وأعظم براءات الاختراع في العالم وذلك ناتج عن حرص أصحاب هذه المشاريع على ابتكار أفكار جديدة تعود عليهم بالأرباح¹، حيث تركز المشاريع الكبيرة على المنتجات التي طلبها مستمر ويمكن التنبؤ به لتترك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتجات التي تنطوي على مجازفة أكبر، وتستغرق وقتاً أطول في بيعها لذلك يتعرض أصحاب هذه المشاريع للإفلاس عدة مرات، مما يدفعهم إلى بيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر قادرة على تمويل العملية، وذلك بسبب صغر حجم هذه المشاريع وانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويلية²، الأمر الذي يحد من قدرتها على التجديد والابتكار.

ج - الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل :

نظراً لصغر حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنها تتميز بانخفاض حجم رأس المال المطلوب لإقامتها، لذلك نجد أن مالكي هذه المشاريع يلجؤون إلى تمويل مشاريعهم من مصادر داخلية فردية أو

1 - الناصر، مشري محمد، دور المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2008-2011، ص19

2 - زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية (دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية)، ص17.

عائلية أو حتى من الأصدقاء والمعارف بالإضافة إلى وجود صعوبة في الاقتراض من المصارف والبنوك للأسباب التالية¹:

أ- عدم قدرة أصحاب هذه المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.

ب- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على قروض.

ح- ميزات أخرى :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزات عديدة ومنها:

1. انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة وعدم تعقيدها، فهي تمتاز ببساطة العمل فلا يحتاج

العاملون فيها إلى مستويات عالية من التدريب، بالإضافة إلى انخفاض نفقات الصيانة وإصلاح الأعطال.

2. عادةً ما تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتشغيل الطاقة الإنتاجية كاملةً وذلك لتحقيق أكبر

حجم إنتاج ممكن ولكي تبقى حالة المنافسة عالية²، فلا أحد يستطيع إنكار دور المنافسة في تحقيق التطور الاقتصادي، وتنمية القدرات والمهارات للوصول إلى رضى المستهلك لتلبية حاجاته.

3. توفير فرص عمل كثيرة وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم

حيث أن أسلوب الإنتاج كثيف العمل وخفيف رأس المال³، وبالتالي فهي تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة مما يساعد على امتصاص البطالة.

4. انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لمدة طويلة.

5. قصر فترة استرداد رأس المال المستثمر حيث تميز بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات

ورقم الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة استرداد رأس المال المستثمر ويقلل من مخاطر الاستثمار الفردي.

6. سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - قوبع، نادية، إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص: 20.

² - لوكريز، سمية، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص: 16.

³ - تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ورقة مقدمة من دولة الكويت خلال الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، 2012، ص: 4.

7. تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دور في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي حيث تعتبر هذه المشاريع مصدراً من مصادر تغذية المشاريع الكبيرة بالمواد الأولية، بالإضافة إلى إمكانية استفادتها من مخلفات المشاريع الكبيرة، وهنا تكمن أهمية التعاقد من الباطن¹ بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر من أهم محفزات نمو وتطوير المشاريع الصغيرة من جهة وتكامل المشاريع الخدمية والتنموية من جهة أخرى.

8. تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة التضخم وذلك من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي².

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أظهرت التحديات أهمية الدور الذي تؤديه هذه المشاريع في دعم وتنمية الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ويظهر دورها في مواجهة كافة آثار التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أثبتت التجربة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة على الصمود في مواجهة المتغيرات والتقلبات الاقتصادية³، والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أدركت دول العالم أجمع أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دورها في تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على الإسهام الفعال في دعم الاقتصادات المتخلفة والنامية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يأتي في مقدمتها دعم النمو الاقتصادي وتنشيط العملية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمار، ويظهر دور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

أ- توفير فرص العمل :

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضاءً رحباً تتوفر فيه الكثير من فرص العمل وخاصة للشباب العاطلين عن العمل فهي تتفوق على المشاريع الكبيرة التي لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة

¹ - بدوي، محمد وجيه، تنمية المشاريع الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، منتدى التنمية البشرية للشباب ومردودها الاقتصادي: 2004، ص23..

² - دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي ورقلة، 2013/2012، ص10.

³ - المشاريع الصغيرة والمتوسطة " التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى ، صنعاء-اليمن، فندق الموفنبيك.

الداخلية إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون سوق العمل سنوياً حسب تقارير منظمة العمل الدولية¹، وبالرغم من الإمكانيات المتواضعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي تسهم في الحد من ظاهرة البطالة المتفشية وخاصةً في الدول النامية، وتساعد بشكل رئيسي في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي الناتج عنها وترسيخ الأمن الاجتماعي، وذلك لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة².

فمثلاً: تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة شرق آسيا ودول الأطلسي ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع والتي تستقطب ما بين 35% و 85% من إجمالي قوة العمل، بينما تستوعب الهند حوالي 50% من العمالة الصناعية³، ولذلك تسعى معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية إلى ترقية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة وبتكلفة استثمارية بسيطة، إذ تشير بيانات جمعيات تنمية المجتمع العاملة في المشروعات الصغيرة في مصر أن تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة تصل في المتوسط إلى 7500 جنيه، بينما تصل في المشروعات العامة والحكومية إلى 75000 جنيه، أي أن تكلفة فرصة العمل في المشاريع الكبيرة والحكومية تصل إلى عشرة أضعاف تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصغيرة⁴، وتظهر أهمية هذه المساهمة في الدول النامية خاصةً وذلك لعوامل يأتي في مقدمتها:

1. معاناة معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان مع زيادة كبيرة في قوة العمل، فضلاً عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات.
2. تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تجميع المدخرات الوطنية وبالتالي فهي تساعد في حل المشكلة التي تعاني منها العديد من الدول النامية وهي ضآلة المدخرات الوطنية وبالتالي ندرة رأس المال⁵ والذي يشكل عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية.

كما وأنه في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفاشي الفقر في المجتمعات، وخاصةً مجتمعات العالم الثالث فإن إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد وسيلة ناجعة لتوليد الدخل، فهي تساعد في القضاء

¹ - تقرير عالم العمل 2014، منظمة العمل الدولية: البلدان التي تستثمر في فرص عمل عالية الجودة تستطيع تحقيق قفزات اقتصادية.

² - حرب، بيان، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " التجربة السورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006، ص 114.

³ - الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مرجع سابق، ص 14.

⁴ - كاسب، سيد و د. كمال الدين، جمال، المشاريع الصغيرة " الفرص والتحديات"، مركز تطوير الدراسات العليا، كلية الهندسة- جامعة القاهرة، 2007، ص 13.

⁵ - صالح، عدنان مناتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

على الفقر وخلق تنمية متوازنة من خلال خلق الفرص الاستثمارية للمواطنين وتوفير السلع والخدمات التي يحتاجونها وتنمية المناطق النائية.

ب- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تتم عملية المشاركة في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة التي تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات وتعبئتها حيث تعتبر تلك المشاريع وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على جمع المدخرات الخاصة بالأفراد وصغار المدخرين الذين يميلون إلى إنشاء استثماراتهم الخاصة والإشراف عليها بأنفسهم¹، بغرض تشغيلها داخل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى اعتمادها على رؤوس الأموال الوطنية، ولذلك يمكن القول بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساعد على استغلال الموارد المحلية في استثمارات منتجة.

ت- دعم الصادرات:

تشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الصادرات، حيث تعد هذه المشاريع الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي والمستند رئيسياً على منتجات المشاريع الكبيرة فهي تسهم في زيادة صادرات العديد من المنتجات إما بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، أو بشكل غير مباشر وبأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية².

ث- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقف على الناحية الاقتصادية فقط، وإنما يبرز دورها في الناحية الاجتماعية من خلال مساهمتها في إشراك المرأة في العملية الاقتصادية، حيث إن طبيعة تلك المشاريع توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة ويساهم في تدعيم دورها وخاصة المرأة الريفية³، لأن هذه المشاريع قادرة على استيعاب عمالة نسائية كبيرة وفي نشاطات عديدة منها الألبسة الجاهزة والتطريز وغيرها من النشاطات الحرفية البسيطة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة وبالتالي فهي تسهم في تخفيف البطالة عند النساء.

¹ - لوكريز، سمية، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، إشراف د. رسلان خضور، 2008، ص19.

² - أحمد، فتحي السيد عبده أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص72.

³ - أحمد، بوسهيم، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص226.

ج- المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة ودعم المشاريع الكبيرة:

إن للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الصناعية وذلك من خلال دعمها للصناعات الكبيرة فبالإضافة لدورها التنموي فقد ثبت أن قوة المشاريع الكبيرة تتوقف بشكل أو بآخر على حيوية المشاريع المساعدة الأصغر حجماً والتي تساهم في تدعيم قدرتها الإنتاجية¹، حيث توفر هذه المشاريع فرص التكامل مع الصناعات الكبيرة فيما يطلق عليه الصناعات المغذية²، والتي تعمل على إمداد الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه وبشكل يسمح لها بالتواجد في معظم المجالات خاصة مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجياً وصناعياً، كما وتساهم المشاريع الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من بواقي الإنتاج وفقد التشغيل.

تقوم المشاريع الصغيرة بدور مؤثر في رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة فهي تحقق وفراً لصالح تلك المشاريع من خلال تخزين المواد الخام والأجزاء والسلع النصف مصنعة³، كما وتحصل المشاريع الكبيرة على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة، حيث عادة ما يكون سعر الشراء من المشاريع الصغيرة أقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاء المنتجة.

ح- مساهمتها الكبيرة والحيوية في الناتج المحلي الإجمالي

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لاقتصاد أي دولة وتصنف كواحدة من أهم أليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الانتاجي، وتمثل المشاريع نسبة ليست بقليلة من إجمالي المشاريع في الوطن العربي حيث تمثل بين 80% و 90% من إجمالي المشاريع ويتراوح متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بين 30 و 99 بالمائة⁴.

ثالثاً: المعوقات:

إن نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يعاني العديد من المعوقات والتحديات التي تعرقل نشاطها وتقف حائلاً أمام تقدمها، فبالرغم من الدور الحيوي الهام لتلك المشاريع في الاقتصاد فإنها مازالت تواجه تحديات رئيسية، حيث تقيد التقارير بأن الاقتصادات النامية أساساً ليس لها استخدام كافٍ من التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى الافتقار إلى التدريب على الأعمال التجارية وعدم

¹ - زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، مرجع سابق، ص20.

² - سماي، علي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، ص142 .

³ - بن عنتر، عبد الرحمن و عليان، ندير، عوامل نجاح وفشل المشاريع الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006، ص667.

⁴ - صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2013، الفصل العاشر ص223 .

كفاية القرارات الإدارية والارتفاع في نسب الضرائب والمشاكل البيروقراطية¹.

كما أنه مع عدم وجود جهة رسمية ذات جهاز إداري متكامل تشرف على هذه المشاريع، وتكون مسؤولة عن التخطيط والاشراف والمتابعة والدعم والرقابة والتطوير والتمويل، فإن هذه المعوقات سوف تحد من قدرة هذه المشاريع على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وبالتالي الحد من أثر هذه المشاريع على الناحية التنموية وإن من أهم هذه المعوقات ما يلي:

أ- المعوقات الادارية:

تتمثل هذه المعوقات بضعف المهارات الادارية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضعف الانتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكاليفها، إضافة إلى النقص في الأيدي المؤهلة والمدرّبة وبالتالي تدني مستوى الكفاءة²، وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر له مهارة وملكة الادارة والتسويق إلا أنها في أغلب الأحيان تفتقر للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من الاختصاصات كالمحاسبية و التسويقية والفنية وأن نسبة كبيرة من هذه المشاريع تفتقر لعنصر الادارة الفاعل في تحديد أهدافها وبرامجها وتنفيذها وفق الأصول العلمية والعملية التي كرستها التجارب والدراسات³، لذلك فإن الكثير من تلك المشاريع تنتهي بالفشل أو التعثر.

ب- المعوقات الحكومية :

يعاني الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عدداً من المعوقات من جانب الحكومة حيث تعتبر الإجراءات الحكومية مشكلة متعاظمة في الدول النامية خاصةً من جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمثلاً إجراءات ترخيص تلك المشاريع وتسجيلها تحتاج إلى كثير من الوقت بسبب ما تعانيه الدوائر المختصة من الروتين والبيروقراطية، كما أنه في كثير من الاقتصادات الانتقالية ينظر إلى الإطار القانوني والتشريعي لتلك المشاريع على أنها أحد أكبر المعوقات، وذلك بسبب عدم تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بها بما يحافظ على أصحاب الاعمال والمستهلكين والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية للبلد ومراقبة تطور ونمو المشاريع وهذا هو

¹ - Karadag, Handa, Financial management challenges in small and medium- sized enterprise: A strategic management approach, emerging markets journal, university of Pennsylvania, volume 5 NO 1, 2015, P28.

² - بشارت، هيا جميل، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الطبعة الأولى 2008، ص39.

³ - الفاعوري، حمدان عبيد، مشكلات ومعوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها، ورقة عمل في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف والمشاريع المالية والاقتصادية في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان 2005، ص13.

الواقع في سورية¹.

إن الكثير من رواد الأعمال ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فشلوا في تسجيل مشاريعهم نظراً للتكاليف المرتفعة في الوقت والمال، وأيضاً بسبب ضعف الحماية الجمركية لمنتجات الصناعات الصغيرة² والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص والإعفاءات.

ت- المعوقات التسويقية :

إن من عوامل نجاح أي مشروع هو القدرة على تسويق منتجاته وإلا فإنه سوف يتوقف عن العمل ويلقى الفشل وهذا ما تتعرض له أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر التسويق عاملاً مهماً لولوج المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى السوق وبالتالي الحصول على رضى المستهلك³، ولذلك فإن هذه المشاريع يجب أن تدرك تماماً أن التسويق أحد ركائز اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر ولا يمكن تخيل حركة أي مؤسسة أو مشروع دون ممارسة عملية التسويق.

تقسم المعوقات التسويقية إلى قسمين أولاً: معوقات تسويقية داخلية ناجمة عن إهمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي والذي ينحصر في أغلب تلك المشاريع في البيع والتوزيع وإهمال الجوانب الخاصة بدراسة السوق والتي تعتبر من الجوانب الهامة في تصريف المنتجات والخدمات، حيث أن وجود فائض في المعروض من الإنتاج يعتبر من معوقات تسويق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن حجم الإنتاج يعتمد على سعة الأسواق المحلية بالإضافة إلى عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد والسلع المنافسة، وهذه الأمور غائبة عن اهتمام أصحاب تلك المشاريع وذلك لعدم معرفتهم بوسائل التسويق وبسبب نقص المؤهلات والإمكانيات الذي يعتبر من العقبات التسويقية⁴، ويعود ذلك إلى نقص الوعي التسويقي للأفراد وعدم قدرتهم على التمييز بين التسويق وعمليات البيع والتوزيع وإلى ضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية.

وثانياً: معوقات تسويقية خارجية وهي متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة ويأتي في مقدمتها المنافسة التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عدة جوانب،

¹ - الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية 2014-2018، وزارة الاقتصاد السورية، دمشق، 2013، ص19.

² - بدوي، محمد وجيه، تنمية المشاريع الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص11.

³ - التسويق كعامل لنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة - ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الدولي لمتطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص2، 2006.

⁴ - زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، مرجع سابق، ص29.

إما من مثيلاتها من المشاريع وذلك لتمييزها بكثرتها وتشابه أنشطتها مما يزيد حدة المنافسة بين منتجات تلك المشاريع إلى جانب المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة¹، خاصة في ظل الانفتاح والعولمة، أو المنافسة مع المشاريع الكبيرة التي تتمتع بوفورات الحجم مما يجعلها تمتلك قدرات متفوقة ومرنة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساعدتها بالتحكم في الأسعار والانتاج. وبالإضافة إلى ذلك فإن عوامل أخرى كالهبوط الحاد في الأسعار، وتغيير أذواق المستهلكين تعتبر من العوامل التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث- المعوقات التمويلية :

إن إقامة أي مشروع مهما كان نوعه (صغير - متوسط - كبير) يحتاج لمجموعة من المقومات التي تساعد على انطلاقه ونجاحه واستمراره. فبالرغم من أهمية هذه المقومات المتمثلة في دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات التسويقية والتسهيلات الحكومية والتمويل وترابطها وتكاملها إلا أن التمويل يعتبر في مقدمة هذه المقومات حيث أن توفر رأس المال يعتبر من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع والذي يمر بثلاث مراحل بدءاً من مرحلة التأسيس ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الاحلال، وقد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصدر للتمويل غير كافية فلا بد من وجود مصادر بديلة لتمويل هذه المشروعات ومنها التمويل المصرفي.

يأتي التمويل في مقدمة المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، وعليه تتعرض المشاريع التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشاريع في مختلف مراحل نموها، ونظراً لهذه المخاطر فإن البنوك التجارية تتجنب تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع حرصاً منهم على نقود المودعين²، هذا الأمر دفع الكثير من الدول لإنشاء مؤسسات مصرفية خاصة تقوم ب³:

1. حل مشكلة الضمانات لهذه المشاريع.
2. تقديم الاستشارات للاستثمار السليم لرؤوس الأموال في هذه المشاريع.
3. الاستعانة بالقروض وهي المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.

¹ - لوكريز، سمية، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق ص27.

² - المحروق، ماهر والمقابلة، إيهاب، المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، ورقة عمل، 2006، ص5

³ - محمد، عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص60 .

تعتبر المصارف التجارية والمصارف المتخصصة مصدراً مهماً لتمويل تلك المشاريع خاصة في الدول النامية بسبب ضعف دور الأسواق المالية، وضعف التنوع في الهيكل الائتماني¹، إلا أنها تتميز بارتفاع تكلفة الاقتراض منها بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى شروط سداد القروض اللذين يعتبران من المعوقات الرئيسية لإقبال المنشآت الصغيرة للحصول على التمويل من البنوك، وخاصة في مراحلها الأولية²، ويعود ذلك إلى سعي البنوك لتحقيق أعلى عائد ممكن للقروض مع الاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة، وهذا ما يدفعها للبحث عن المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى وغير قابل للتعثّر، بالإضافة إلى الشروط الصعبة التي تفرض على صاحب المشروع الالتزام بها وإلا تعرض المشروع لمخاطر التصفية.

يتضح مما سبق أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني جملة من المعوقات والمشكلات التي تحد من نموها وتطورها ومن أداء دورها في عملية التنمية، لذا فإن على صانعي القرار في الحكومات والقطاع الخاص العمل معاً لتوفير المتطلبات اللازمة لقيام هذه المشاريع بدورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات نذكر منها:

- 1- وضع استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشاريع من الجوانب كافة من خلال توفير بيئة عمل ملائمة تعالج جميع المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير الخدمات التمويلية والاستشارية اللازمة.
- 2- تعميم ثقافة العمل الحر لدى الشباب وتعزيز روح المبادرة والابتكار لديهم وتشجيعهم على القيام بمشاريع صغيرة ومتوسطة، فهي تسهم بشكل كبير في تطوير أفراد المجتمع نحو الاعتماد على النفس وإعلاء قيمة الذات، إذ أنها تعتبر حقل ملائم للتدريب وبناء الخبرات وخصوصاً للشباب في مراحل بناء خبراتهم العملية وانخراطهم في سوق العمل، كما وأن الكثير من هذه المشاريع تحمل خاصية الريادة والمبادرة والابتكار.

¹ - الربيعي، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشاريع الصغيرة مع إشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ورقة عمل، ص7، من الموقع/ <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/8494>.

² - البلتاجي، محمد، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة المعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن- عمان، 2005، ص12.

المبحث الثالث

أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض الدول

يعتبر التمويل مقوماً أساسياً من مقومات نجاح أي مشروع أو مؤسسة، فبالرغم من أهمية العوامل الأخرى لقيام أي مشروع إلا أنه بدون وجود التمويل لا يمكن للمشروع أن يبدأ في أي مرحلة من مراحلها، لذلك فإنه لا بد من التعرض لأهمية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و لتجارب بعض الدول.

أولاً : دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أ - مفهوم التمويل:

يمثل التمويل ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص سواء عن طريق الاقراض بفوائد أو بضمانات يتم الاتفاق عليها، أو من خلال الاستثمار ومنح الهبات لتمويل المشاريع الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للمجتمعات الفقيرة¹، حيث يعتبر التمويل من أهم وظائف المشاريع المالية، فهي تقوم بمنح القروض لمن هم في حاجة إليها (أفراد - شركات - مشاريع) لتسيير أمورهم وذلك يزيد في حركة النشاط الاقتصادي.

يعرف التمويل بأنه: توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك².

ويقصد بتمويل المشاريع الصغيرة تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعاشي لأصحاب هذه القروض وعوائلهم والمحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخلاً مستمراً³.

ب - أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

إن قضية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار

¹ - الشامي، أحمد محمد، الأساليب التقليدية لتمويل الصناعات الصغرى، ورقة عمل مقدمة إلى غرفة تجارة دمشق، 2004، ص1.

² - حيدر، نهاد، تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة " تجربة بنك الاستثمار الأوروبي"، رسالة ماجستير، 2001، ص30.

³ - بنال، أحمد حسين، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد (7)، 2011.

الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية وخاصةً الدول العربية. لما تؤديه هذه المشاريع من دور محوري وأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن البحث عن حلول للعوائق والتحديات التي تواجه تلك المشاريع والتي جاء في مقدمتها التمويل يعتبر اللبنة الأولى والأساسية للنهوض بتلك المشاريع ومساعدتها على النجاح والاستمرار، حيث يبقى التمويل إحدى المشكلات الكبيرة التي تعترض الأفكار المولدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لأسباب تتعلق بعدم كفاية القروض المقدمة نظراً لموجة الغلاء التي تسود الأسواق والتضخم الذي أصبح سمة الاقتصاد المحلي.

إن ما يميز هذه الدراسة هي خصوصية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالجانب التمويلي حيث تبرز أهمية هذه المشاريع من الناحية التنموية لما لها من دور في زيادة الطلب الكلي الفعال ولذلك فإن التمويل المقدم لهذه المشاريع يؤدي إلى التوسع في التوظيف والقدرة على توليد الدخل ومن ثم زيادة الاستهلاك، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار والدخل وهكذا فإن التمويل بهذا الشكل يؤدي إلى زيادة موسعة في الدخل¹.

تتبع أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المشاريع ودورها في اقتصادات الدول جميعاً وخاصةً أنها ليست بحاجة إلى رأس مال كبير كالمشاريع الكبيرة فضلاً عن أن نمو تلك المشاريع وتطورها يعتبر المفتاح الأول لخلق فرص عمل جديدة لذا فقد تزايد الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في معظم الدول النامية استجابة لاستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى أن تمكين المشاريع الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية يعتبر أمراً حاسماً لنمو تلك المشاريع وخاصةً في مراحلها المبكرة وقد يكون الأداة الوحيدة الأشد فاعلية في معالجة أوضاع الفقر ورفع مستويات المعيشة وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة².

ومع ذلك فإن الحصول على التمويل لا يزال إلى الآن يشكل عائقاً رئيسياً في استمرار تلك المشاريع ونجاحها وخاصةً في الاقتصادات الناشئة إذ يعتبر التمويل على درجة عالية من الصعوبة لـ 41% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً مقارنة بـ 30% في البلدان المتوسطة الدخل و 15% في البلدان المرتفعة الدخل³، ومع ذلك فإن البلدان الأقل نمواً تواجه مجموعة أكثر حدة من التحديات في توفير سياسة تمكينية وأطر قانونية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالبلدان

¹ - بشارت، هيا، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق ص 58-59.

² - الخير، طارق و د. رمضان، ريم، تمويل المشاريع الصغيرة، جامعة دمشق، 2008، ص 14.

³ - SME Finance Policy Guide, international finance corporation, world bank group, 2011, p9.

ذات الدخل المنخفض والمرتفع التي لها قدرة مؤسساتية أقوى ومستويات أعلى من الحصول على التمويل.

ج - دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في عملية التنمية المحلية فهي تقوم بتجميع الودائع ثم إعادة توجيهها بما يخدم الاقتصادات المحلية، سواء في شكل قروض أو استثمارات، وتتميز البنوك بأنها إحدى أهم المشاريع المالية في الاقتصاد إذ أنها تمثل المصدر الأساسي للائتمان، أو ما نسميه الأموال الجاهزة للإقراض¹، وذلك لمختلف القطاعات العائلية والحكومية وقطاعات الأعمال بمختلف حجومها وطبيعة أعمالها، كما أنها مازالت تسيطر على الحجم الأكبر من عملية الإقراض قصير الأجل، وطويل الأجل، وبالإضافة إلى ذلك فهي مازالت تمثل القناة الأولى التي تقوم الحكومة من خلالها بتنفيذ وتطبيق سياساتها النقدية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لقد لعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً ومحورياً في قضية التنمية وتمويل المشاريع في كافة بلاد العالم، حيث أن مؤسسات التمويل في أي مجتمع تكون مسؤولة وبدرجة أساسية عن نوعية النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع، فقد عملت المصارف السورية على تنمية أوعيتها الادخارية والاستثمارية وتطوير منتجاتها التسليفية من أجل توسيع حجم النشاط العام وتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الوطني²، كما إن قيام البنوك بتوفير التمويل الجيد والمناسب للمشاريع بعيداً عن التعقيد الإداري واللجوء إلى مؤسسات التمويل الوسيطة. وأيضاً تقديم الدعم المالي للراغبين في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة أو التوسع في مشروعات قائمة يساعد في خلق قطاع تصديري يخدم مسيرة التنمية.

ويأتي دور المصارف والبنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات المالية والمنتجات التمويلية لهذه المشاريع والمتمثلة بالقروض، فمن أشكال التمويل المقدم من قبل المصارف تبعاً لأغراض طالب التمويل ومدة القرض ما يلي:

1- القروض قصيرة الأجل: تمنح هذه القروض لمدة لا تتجاوز السنة بغرض توفير المواد الخام

اللازمة للمشروع بما يضمن استمرار الإنتاج، وعدم حصول اختناقات خلال مراحل المختلفة

أو يمكن أن تكون على شكل سلف تمويلية لتعويض النقص في السيولة والعجز في رأس

¹ - الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، منشورات جامعة دمشق، 2005، ص109.

² - جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر، 2005، ص99.

المال العامل.

2- القروض متوسطة الأجل: وهي قروض تمنح لمدة تتراوح بين السنة والخمسة سنوات بغرض

تمويل الإنشاءات أو شراء الآلات والمعدات الجديدة.

3- القروض طويلة الأجل: تمنح هذه القروض لفترة تزيد عن خمسة سنوات بغرض التجديد أو

التوسع أو الإحلال بالنسبة للمشروعات القائمة أو المشاريع الجديدة، كما تمنح بغرض تمويل

شراء واستيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج¹.

د- أنواع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتل أهمية كبيرة في المحيط الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي على حدٍ سواء، لأن إنشاء هذه المشاريع وتطورها واستمرارها لا يتطلب مبالغ مالية ضخمة كالمشاريع الكبيرة، كما أنه يشكل العصب الشوكي والشريان الأبهري لإقامة ونجاح أي مشروع، حيث تعتمد تلك المشاريع على نوعين من التمويل: تمويل ذاتي وتمويل خارجي.

❖ التمويل الذاتي:

يتم التمويل الذاتي عن طريق ما يسمى بالأموال الخاصة وهي رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة المساهمين، والتي تتمثل في المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو الأموال التي يحصل عليها صاحب المشروع بالاقتراض من بعض المعارف والأصدقاء، كما وتتم تغطية الاحتياجات الكثيرة للمشروع من الأرباح التي يحققها أو ما يسمى بالأرباح المحتجزة، والتي تعتبر مصدراً مهماً من مصادر تمويلها، وذلك بهدف إما توسيع نشاطاتها أو التخفيف من عبء الاقتراض²، كما أنه من الأفضل الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة نمو المشروع حتى يبلغ مرحلة النضج ويبدأ بتوزيع الأرباح، ولكن عادةً ما تكون هذه المدخرات غير كافية مما يجعل الكثير من أصحاب المدخرات يعزفون عن إقامة المشاريع.

❖ التمويل الخارجي:

يقصد بالتمويل الخارجي لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواءً أكانت محلية أو أجنبية بوساطة التزامات مالية (قروض - سندات - أسهم) لمقابلة احتياجاته التمويلية³، ويتم لجوء

¹ - خضر، حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002، ص12-13.

² - الزغي، هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص94.

³ خوني، رابع - حسان، رقية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص99.

المشاريع إلى مصادر التمويل الخارجية في حالة عدم كفاية المصادر الذاتية، ويمكن إجمال مصادر التمويل الخارجي بما يلي¹:

الائتمان التجاري، التسهيلات الائتمانية المصرفية، قروض المشاريع المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة، وبصفة عامة يمكن القول بأنه كلما صغر المشروع كلما اعتمد على موارده المحلية والذاتية.

ثانياً: تجارب بعض الدول في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أ- التجربة اليابانية:

تعتبر التجربة اليابانية من التجارب الرائدة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تشكل تلك المشاريع حجماً كبيراً في الاقتصاد الياباني، فاليابان تتميز بقدراتها الكبيرة على تصدير منتجاتها وقد بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشاريع الصغيرة لأن تلك المشاريع حققت تكاملاً عظيماً للوصول إلى المشاريع العملاقة، وقد كان لاعتماد اليابان على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل حوالي 99.7% من عدد المشاريع وتشكل 70% من الأيدي العاملة² قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

لقد أدت الحكومة اليابانية دوراً عظيماً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقد تم تعديله في عام 1999، فالسياسة التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل هي ردم الفجوة الانتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة، أما بعد التعديل فقد أعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني والذي يشدد على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه تلك المشاريع، ومحاولة تطويرها وتنميتها، وهذا ما جعل إنتاجها يتمتع بجودة عالية، وتبعاً للمواصفات العالمية مما شجع المشاريع الكبيرة على الاعتماد على منتجات المشاريع الصغيرة بالإضافة إلى التكامل معها وتقديم الدعم لها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات.

¹ - جداد، مناور، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2006، ص25.

² - أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440 هـ ، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، صفر 1423هـ، ص10 .

كانت أول خطوة لتشجيع وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد لتلك المشاريع، ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيعها لأنها تعتمد على الدعم المباشر من الدولة والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات¹.

لقد أهتمت التجربة اليابانية بتوفير برنامج تدريب فني وذلك من خلال هيئة خاصة تقوم بالإجابة على جميع الاستفسارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة، وتقديم الدراسات والمعلومات اللازمة، إلى جانب اهتمامها بموضوع التسويق والذي يشكل عقبة في وجه استمرارية تلك المشاريع حيث عملت هيئات حكومية على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على طرح منتجاتها في الأسواق وغزو الأسواق الدولية من خلال إقامة المعارض الدولية لمنتجاتها ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى تبني الحكومة اليابانية نظام الشركات التعاونية لدعم تلك المشاريع وحمايتها من الإفلاس من خلال مشاركة شركات التأمين.

أما بالنسبة لموضوع التمويل فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحظى على التمويل من عدة مصادر يتمثل أهمها في²:

1- البنوك التجارية التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة لتلك المشاريع والمنشآت القائمة عليها.

2- هيئات التمويل الحكومية وهي هيئات تقوم بمنح القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولديها فروع منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.

3- نظام ضمان القروض المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (Credit guarantee) والذي له فروع منتشرة في أنحاء اليابان ومن خلال هذا النظام أصبحت عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مؤسسات التمويل سهلة وميسرة.

ب- التجربة الأردنية

تعتبر التجربة الأردنية من التجارب العربية الرائدة في دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية ودول المنطقة عموماً، فقد سعت الحكومة الأردنية للتركيز على المشاريع

¹ - الصوص، سمير زهير، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين)، وزارة الاقتصاد الأردني، 2010، ص 21 .

² - حسنين، رانيا، قطاع سياسات تنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تجارب الدول، جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية 2012 .

الصغيرة والمتوسطة لما تمثله من فرصة لها للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

لقد تبنت الحكومة الاردنية مؤخراً عدة برامج لتنمية المشاريع الصغيرة بهدف التوسع بتقديم الخدمات التمويلية والفنية والادارية لها لتمكين الفئات المستهدفة من إنشاء أو توسيع مشاريعهم الصغيرة من خلال أربع استراتيجيات وهي¹:

1- تطوير القدرات المؤسسية والفنية للهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة.

2- تفعيل دور القطاع المصرفي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة.

3- تطوير المناخ الاستثماري والاقتصادي للمشروعات الصغيرة.

4- دعم الجهود نحو توفير الخدمات الاستثمارية والتدريبية المساندة للمشروعات الصغيرة في مختلف المحافظات.

وقد نتج عن تلك الاستراتيجيات أن اعتمدت الحكومة الاردنية العديد من السياسات والمبادرات في هذا المضمار وكان من أبرزها²:

1. شبكة مراكز الابداع الأردنية - حاضنات الأعمال: والتي تهدف إلى تقديم المساعدة لتمويل الأفكار الابداعية وتحويلها إلى ثروة من خلال تقديم الدعم إلى رواد الأعمال ودعم الأفكار الريادية وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة.

2. صندوق اقراض المرأة والذي يهدف إلى تمكين دور المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال تقديم خدمات مالية مستدامة لصاحبات المشاريع الصغيرة من ذوي الدخل المحدود.

3. الصندوق الوطني لدعم المشاريع بالملكة الأردنية الهاشمية والذي يهدف إلى دعم منشآت القطاع الخاص الأردنية الصغيرة والمتوسطة من الناحية المالية والفنية والادارية ليصبح أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة المحلية والعالمية.

4. برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية تستطيع إحداث تغير إيجابي في ظروف ومستوى معيشة المواطنين، وتمكين المجتمعات المحلية وتعظيم قدراتها من خلال دعم المشاريع الصغيرة.

¹ - الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، المشاريع الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع اشارة لدورها في التنمية في الأردن، ورقة عمل مقدمة في متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17- 18 نيسان 2006، ص 82-83 .
² - المحروق، ماهر، أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية - سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، موقع منظمة العمل الدولية، ص25-28 .

5. المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.
6. الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) والتي تعتبر من أنجح النماذج على الصعيد العربي في دعم المنشآت الصغيرة وتمويلها من خلال تقديم خدمات مالية بتوفير القروض الصغيرة وخدمات غير مالية تتمثل في دعم العملاء وتسويق منتجاتهم.
7. صندوق التنمية والتشغيل: يساعد الصندوق في التخفيف من البطالة والفقر في الأردن من خلال دعم العمل الحر، ومساعدة المقترضين على إقامة مشروعات صغيرة، كما أن من أهم برامج الصندوق برنامج تمكين المرأة الريفية من خلال تمويل مشاريع النساء في مناطق الريف والبادية.
8. الشركة الأردنية لضمان القروض ويأتي دورها الهام في توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية للمشروعات الاقتصادية، ومجتمع الأعمال الصغير والمتوسط الحجم من خلال تقديم الضمانات لتغطية مخاطر القروض التي تقدمها المشاريع المالية بمختلف أجالها وأنواعها بالإضافة لتقديمها لخدمة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
9. جمعية نادي حاجيات الأعمال والمهن: تهدف الجمعية إلى الارتقاء بالمرأة الاردنية في جميع المهن والأعمال ودعم مشاركتها في التنمية الاقتصادية.
10. البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة يسهم هذا المشروع في تحقيق الأهداف التنموية من خلال دعم الشركات والمشاريع وتقديم خدمات الدعم والاستشارات الفنية اللازمة لتطوير المشاريع الصغيرة بالإضافة إلى الخدمات التمويلية من خلال تأسيس شركات ومؤسسات خاصة لذلك.
11. الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة وهي شركة مالية هدفها إقراض المشاريع الصغيرة من خلال أخذ ضمانات ضمن أسس متبعة تحت عنوان منهج العمل الأفضل وتقديم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة للقروض الموجهة للنساء الراغبات في العمل في منازلهن من أجل تطورها واستمرارها.

لقد خلصت دراسة أجرتها جمعية البنوك في الأردن إلى أن حوالي 60% من البنوك العاملة في المملكة تمتلك دوائر ووحدات متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأن حوالي 76% من البنوك في الأردن لديها موظفون مؤهلون ومتخصصون لخدمة عملائها من هذه الشركات، وبينت الدراسة أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية في الأردن للشركات الصغيرة والمتوسطة

تشكل 95 بالمئة من البنوك التجارية¹.

ت- التجربة الماليزية:

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الهامة والرائدة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فهي بالرغم من قصر عمرها نسبياً في هذا المجال إلا أنها أثبتت تميزاً ملفتاً بين الدول الناجحة، فقد أدركت الحكومة الماليزية أهمية الدور الذي تؤديه هذه المشاريع لذا تبنت جملة من السياسات بهدف دعم عملية التنمية والحد من مشكلة البطالة لديها، ومن هذه السياسات السياسة التشغيلية والتي تتضمن دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر وفقاً لما يلي²:

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في منظومة الاقتصاد القومي فوفقاً لتعداد عام 2005 التي أجرتها الإحصاءات العامة في ماليزيا تبين أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة تعادل 99.2 % من إجمالي الشركات، كما أنها ساهمت بحوالي 56.4 % من العمالة، ويعتبر هذا تطوراً بالنسبة لعام 2000 حيث كانت نسبة تلك الشركات حوالي 89.3 % ويعود ذلك إلى سعي الحكومة الماليزية الدائم لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة.

وبالرغم من عدم وجود قانون مماثل للقانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان، إلا أنه يتم تحفيز تلك المشاريع من خلال جملة من التشريعات أهمها:

1- إقامة روابط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المرتبطة بالحكومة ومع الشركات المتعددة الجنسيات.

2- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعرفة وتطوير ريادة الأعمال.

3- تأسيس مجلس تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية (NSDC) والذي يوفر التوجيه السياسي لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه³:

1. تصميم وتوجيه استراتيجيات شاملة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة في الاقتصاد الماليزي.

¹ - قندح، علي، منتدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة يستعرض التمويل الاسلامي والتجربة الاردنية، عن الموقع : www.petra.gov.jo.

2 - Small & Medium Enterprise Development Policies in 6 ASEAN Countries, Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN, 2008, p44-47.

³ - حسن، سحر أحمد، مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و2013)، ورقة عمل مقدمة لمجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩ / ٧٠، شتاء ٢٠١٥، ص57-58.

2. تنسيق التعاون والاتصال وتوجيه كل الأطراف المعنية لضمان التطبيق الفعال للسياسات وخطط العمل الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. الاشراف الفعال على كل مبادرة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتطبيق الفعال للسياسات ومراجعة أدوار ومسؤوليات الأعضاء في الوزارات والمكاتب التجارية.

وقد تم تنفيذ مختلف المبادرات التي تعود بالفائدة على صناع القرار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المجلس تهدف إلى جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عامل اقتصادي مهم، وزيادة مساهمته في الاقتصاد الكلي وقد شملت ما يلي:¹

❖ تعزيز البنية التحتية.

❖ بناء القدرات والطاقات.

❖ تعزيز فرص الحصول على التمويل.

4- تطوير مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي مؤسسة متخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عن طريق توفير مرافق البنية التحتية و الدعم المالي والخدمات الاستشارية للإنتاجية والجودة وتسهيل الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة وبرامج الدعم الأخرى و تقديم حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، وكان الهدف النهائي هو إعداد مشروعات صغيرة ومتوسطة كفاء ومرنة لتنافس الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للتمويل، فإن البنوك هي المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا فهي تسهم في 89% من تمويل تلك المشاريع طبقاً لبيانات عام 2009، ولكن هناك مؤسسات أخرى تسهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا مثل المؤسسات المالية التنموية وشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل والتأجير. ومن أمثلة تسهيلات التمويل المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ما يلي:²

1. البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا) والذي أسس قسم تمويل التنمية والمشاريع لدعم المشاريع القابلة للاستمرار، إذ يقدم البنك خدمات استشارية مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من

¹ - SMEs Experience in Malaysia, Egyptian Banking Institute, Cairo, Second Series, 2011,p14.

² - تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة، ورقة عمل، منتدى البائل العربي للدراسات، القاهرة، 2013، ص9.

خلال المعلومات عن مصادر التمويل المختلفة لتلك المشروعات ودعم تسهيل عملية تقديم طلب التمويل.

2. البنك الزراعي وهو يعمل كأبي بنك آخر ولكنه يركز على تمويل وتقديم خدمات بنكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والقطاعات المرتبطة بها.

3. المكتب الائتماني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى توفير تقارير عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساعد على تقييم الجدارة الائتمانية لتلك المشاريع من خلال تجميع المعلومات الأساسية عن أداء الشركة وتاريخ مدفوعاتها.

4. مؤسسة ضمان الائتمان التي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي لا تملك ضمانات أو سجل متابعة للحصول على تسهيلات ائتمانية من المؤسسات المالية بتقديم ضمانات لتغطية تلك التسهيلات.

إن ما سبق عرضه من تجارب الدول السابقة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يبين أن أساس نجاح هذه التجارب هو تكامل المقومات اللازمة لنجاح هذه المشاريع، وذلك من خلال سعي حكومات تلك الدول لاتباع استراتيجيات من شأنها دعم تلك المشاريع وتطويرها وتوفير بيئة العمل المناسبة، بالإضافة إلى إيلاء قضية التمويل أهمية كبيرة من خلال تأسيس بنوك وصناديق خاصة بتمويلها، وتأسيس شركات ضمان القروض بهدف ضمان القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولذلك ومن رأي الباحث أنه يجب الاطلاع على تلك التجارب ومحاولة الاستفادة منها في تطوير التجربة السورية خاصة وأن تلك التجارب مثلت تجارب لدول نامية وأكثر تطوراً استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ساهمت في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، لاسيما وأن سورية من الدول النامية التي تتمتع بمناخ استثماري ملائم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن تلك المشاريع تمثل أحد ركائز النهوض بالاقتصاد السوري في ظل ما تعيشه سورية من أزمة كونية مضى عليها أكثر من خمس سنوات.

الفصل الثالث

تطور السياسة النقدية وأثرها في تنمية المشاريع الصغيرة

والمنوسطة في سورية

المبحث الأول: السياسة النقدية في سورية

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمنوسطة في سورية

المبحث الأول

السياسة النقدية في سورية

أولاً- واقع السياسة النقدية في سورية

تسعى كل دولة من دول العالم لاستثمار مواردها الاقتصادية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين لذلك فهي تحاول بلوغ أهدافها من خلال تطبيق سياسة اقتصادية تتمتع بالقرارات الرشيدة والعقلانية، وخاصةً في المجال النقدي والمالي لأن السياسة النقدية هي جوهر السياسة الاقتصادية وسر نجاحها.

وحيث أن السياسة النقدية بشكل عام تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتي في مقدمتها الحفاظ على القوة الشرائية للعملة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، إلا أن أهداف تلك السياسة تختلف تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ففي الدول المتقدمة تتركز هذه الأهداف في الحفاظ على العمالة الكاملة للاقتصاد والاستقرار في المستوى العام للأسعار، أما في الدول النامية فتتركز على تعزيز النمو الاقتصادي وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر¹، وسورية كغيرها من البلدان النامية التي تسعى في إطار سياستها الاقتصادية وخاصةً سياستها النقدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

لقد انتهجت سورية نهج الإصلاح الاقتصادي، بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد، لاسيما الإصلاح المالي والنقدي بهدف تطوير أداء الاقتصاد السوري ورفع كفاءته، وكانت أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 في عام 2002 والذي نص على المهام الأساسية لمجلس النقد والتسليف والتي من أهمها وضع السياسة النقدية وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة، وحاجات الاقتصاد الوطني بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار والقوة الشرائية للنقد الوطني، وسياسات التسليف والفائدة والادخار المصرفي وأسعار الصرف.

يتولى تنفيذ السياسة النقدية في سورية المصرف المركزي، ويعمل تحت إشراف الدولة وبضمانتها

¹ - ononugbo, Michael chinedu, monetary policy in developing country, the case of Nigeria, the university of Leeds, July 2012, p31 .

وضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، وتستند رؤيته الاستراتيجية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي حيث يركز تحقيق الاستقرار النقدي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستهدف الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر كهدف نهائي معلن للسياسة النقدية بما يضمن استقرار قيمة العملة، أما الاستقرار المالي فيركز على تطوير القطاع المالي والمصرفي وضمان سلامته ومتانته لتمكينه من أداء وظيفته في تمويل مشاريع القطاعات الاقتصادية الوطنية.

يسعى المصرف المركزي لتعزيز استقلاليته لضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية وهي¹:

1. تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني.
2. المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
3. تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
4. توسيع إمكانيات استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.

ومع أن المفهوم السائد باقتصار أهداف السياسة النقدية على هدف واحد وهو استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة واستقرار النظام المالي، إلا أنه في سورية فإن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة وثابتة ومنها: تأمين معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار، وتحقيق الأمن الغذائي، والحد من تقلبات الأسعار، وضمان مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود²، لذلك فقد سعت الحكومة السورية إلى تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة بالوصول إلى معدلات عالية من الاستثمار الأمر الذي يزيد من معدلات النمو ومن حجم الدخول، وقد استخدمت النقد لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم حجم النقد والتسليف وسعر الصرف للوصول إلى تلك الأهداف ولكن من المستغرب أن القائمين على السياسة النقدية السورية ومنذ سنوات عديدة كانوا يعطون الأولوية في سياساتهم إلى هدف تحقيق ثبات نسبي في سعر صرف الليرة السورية بغض النظر عن مدى انعكاس ذلك على الاقتصاد الكلي (الجهة معدل التضخم أو النمو أو البطالة أو التوازن المالي أو النقدي)، ولذلك كان عدم الانسجام واضحاً بين القائمين على السياسة النقدية مع القائمين على السياسة المالية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تمويل عجوزات الموازنات

¹ - قانون النقد الأساسي رقم 23 عام 2002، المادة 1.

² - د. جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، مرجع سابق، ص 47.

المتتالية، والتي تطلبت زيادة في العرض النقدي، بشكل غير مسبق (نحو 15 % سنوياً خلال الفترة 2005-2010)¹. واستناداً لما سبق فإن السياسة النقدية في سورية تتمتع بجملة من الخصائص وهي:

أ- مجموعة من الإجراءات والتشريعات والأنظمة والقوانين التي يقوم باتخاذها مجلس النقد والتسليف فهو يصدر قرارات برفع أو تخفيض سعر الفائدة، وشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف استقرار سعر الصرف وينسق مع وزارة المالية إدارة الدين العام، كما يفرض على المصارف التجارية التقيد بالأنظمة والقوانين في إطار الرقابة على عمل هذه المشاريع، ومثال على ذلك القرار رقم 93 تاريخ 2004/12/19 بخصوص مسؤوليات المصارف عن إدارة مخاطر الائتمان وغيرها².

ب- يعد مجلس النقد والتسليف السلطة النقدية العليا في سورية وذلك وفقاً للمادة الأولى من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 .

ت- يستخدم مجلس النقد والتسليف مجموعة من الأدوات أهمها سعر الفائدة وسعر الصرف لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة السورية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

إن هذه السمات والخصائص التي تتمتع بها السياسة النقدية في سورية ما زالت في بداية الانطلاقة نظراً لأن معالم الإصلاح الاقتصادي في سورية لم تتضح بعد، لذلك تركز السلطات النقدية على هدفين أساسيين وهما: استقرار أسعار الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار، وقد حققت السلطات السورية ذلك إلى حد كبير وخاصةً بعد إحياء مجلس النقد والتسليف عام 2003 والذي دفع السلطات النقدية لإعادة النظر بأسعار الصرف المتعددة حيث قام المجلس باتخاذ الإجراءات التالية:

1. تبني سياسة تحديد سعر الصرف بعد أن كان المصرف التجاري السوري يحدد هذا السعر استناداً لسوقي بيروت وعمان، بحيث يخدم هذا التحديد توجهات الاقتصاد السوري وليس المضاربين في هذين السوقين.

2. فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وربطها بسلة عملات (حقوق السحب الخاصة)، إذ إن هذا الربط يخفف من حدة التقلبات في أسعار صرف الليرة ويخفض من المضاربة، وهو ما يساهم في استقرار قيمة الليرة السورية، كما أنه تم وضع ضوابط تحد من عمليات المضاربة بالنقد

¹- الحوراني ، أكرم ، السياسة النقدية في سورية بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي، جريدة تشرين، 2012 .

²- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 93 لعام 2004، مصرف سورية المركزي دمشق 2004 ص1 .

الأجنبي لحماية المصارف من تقلبات أسعار النقد¹.

إلا أن الأزمة السورية والتي بدأت بوادرها في بداية العام 2011 جعلت الوصول لهذين الهدفين أمراً يتسم بالصعوبة وخاصةً بعد التقلبات الحادة في سعر الصرف والتي أدت إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، لذلك فقد تدخلت السلطات النقدية في سورية على عدة محاور:

1. سعر الفائدة : قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة أكثر من مرة بغاية تشجيع الإيداعات في المصارف، والحد من السحوبات، لكن هذا الإجراء مفيد عندما يكون الاقتصاد في حالته الطبيعية، أما في الأزمات فلا يحقق هذا الهدف الغرض المطلوب لكن الحس الوطني للمواطنين هو من ساهم في زيادة الإيداعات والحد من السحوبات.

2. سعر الصرف: لجأ المصرف المركزي منذ بداية الأزمة إلى القيام بالعديد من الإجراءات التي تسعى إلى طمأنة المواطن بوجود احتياطي كافٍ لدى السلطات النقدية، فلجأ إلى بيع المواطنين مبلغ عشرة آلاف دولار أميركي شهرياً، ثم استمر في تمويل مستوردات القطاع الخاص، وبعدها تدخل بشكل مباشر في سوق القطع من خلال أربعة مزادات وآخر إجراء كان تحرير سعر الصرف.

ثانياً- تطور السياسة النقدية في سورية:

أ- العرض النقدي

❖ مفهوم العرض النقدي:

يقصد بعرض النقد (المعروض النقدي) كمية المال المتاحة في الاقتصاد²، وعرفه سامويلسون و نورد هاوس في كتابهم الاقتصاد من خلال مفهومين:

العرض النقدي بالمعنى الضيق M1: وهو يتضمن العملات المعدنية غير المودعة بالبنوك، والعملة الورقية وحساب الشيكات الذي يمثل ودائع الشيكات والنقود المصرفية (وهي عبارة عن أموال أو مبالغ مودعة بالبنوك أو المشاريع المصرفية الأخرى حيث يمكن تحرير الشيكات على أساسها).

العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2: وهو عبارة عن M1 مضافاً إليها شبه النقد الذي يتكون من

¹ - الرداوي، تيسير، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص10.

² - Mankiw, Gregory, principle of economics, Havard university, sixth edition, 2011, p626.

ودائع المدخرات في البنوك وحساب صناديق الاستثمار في اسواق المال وودائع حساب السوق النقدية¹.

ويعرّف أيضاً : بأنه جميع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية المصدرة والنقود الخطية والعملات الأجنبية وأشباه النقود التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والانتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة التي تؤدي إلى زيادة الانتاج من السلع والخدمات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي²، وهناك مفهوم آخر للعرض النقدي جاء فيه:

M1: تمثل العرض النقدي بالمعنى الضيق وتتألف من مجموع العملات الورقية والنقود المعدنية المتداولة والودائع تحت الطلب، أما M2: M1 + الودائع في صناديق الادخار في الحسابات العادية (وتتضمن ودائع التوفير والودائع لأجل)، ويعد هذا المقياس حديثاً نسبياً بسبب وجود بعض الودائع المدرة للفائدة وبقيم كبيرة في M1 أو في M2.

M3 : وتمثل العرض النقدي بالمعنى الواسع ويعكس وظيفتي النقد كوسيط في المبادلات وكحافظ للقيمة ويتكون من $M1 + M2$ ³.

أما في سورية فإن عرض النقد كما ورد في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي يتألف من: الكتلة النقدية M1: النقد المتداول + الودائع تحت الطلب، والكتلة النقدية M2 : M1 + شبه النقد، إذ أن شبه النقد يتألف من ودائع لأجل بالعملة السورية + ودائع التوفير بالعملة السورية + الودائع بالقطع الأجنبي + تأمينات لقاء الاستيراد.

لقد أثبتت M2 خلال العقدين الأخيرين أنها مؤشر مفيد على اتجاهات نمو العرض النقدي، وأظهرت استقراراً أكبر من M1 في معظم البلدان النامية كما أثبتت أنها مقياس أفضل للنشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى وجود توليفات أخرى للعرض النقدي تصل إلى M5 وخاصة في البلدان المتقدمة ويعود ذلك إلى لتطورها الاقتصادي والمصرفي وتعدد الموجودات المالية فضلاً عن ارتفاع الوعي المصرفي لدى الأفراد.

❖ العوامل المؤثرة على تغير العرض النقدي :

ينشأ التغير في عرض النقد إما عن طريق الدولة ممثلة بالبنك المركزي الذي ينفرد بعملية إصدار

¹ - سامويلسون وهاوس، نورد، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 533-534 .

² - كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 476 .

³ - حوراني، أكرم وحساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 160-161 .

النقود بجميع فئاتها ويقوم بمنح القروض للحكومة ومؤسسات الدولة للقيام بواجباتها وتسديد التزاماتها وتنفيذ الاستثمارات وتلبية الاحتياجات المالية والتمويلية، أو من خلال الجهاز المصرفي المتمثل بالبنوك التجارية التي تقوم بعملية خلق النقود فهي تقوم بمنح القروض للعملاء من الودائع الفائضة لديها.

تعتبر السياسات المالية والنقدية واحدة من أهم العوامل المؤثرة في عرض النقود، حيث تستطيع الدولة التحكم في المعروض النقدي، إما من خلال أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي والمتمثلة بنسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم و سياسة السوق المفتوحة، أو من خلال السياسة المالية المتمثلة بالتحكم بالضرائب والانفاق الحكومي أو اللجوء إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى الدين العام. وفيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي في سورية:

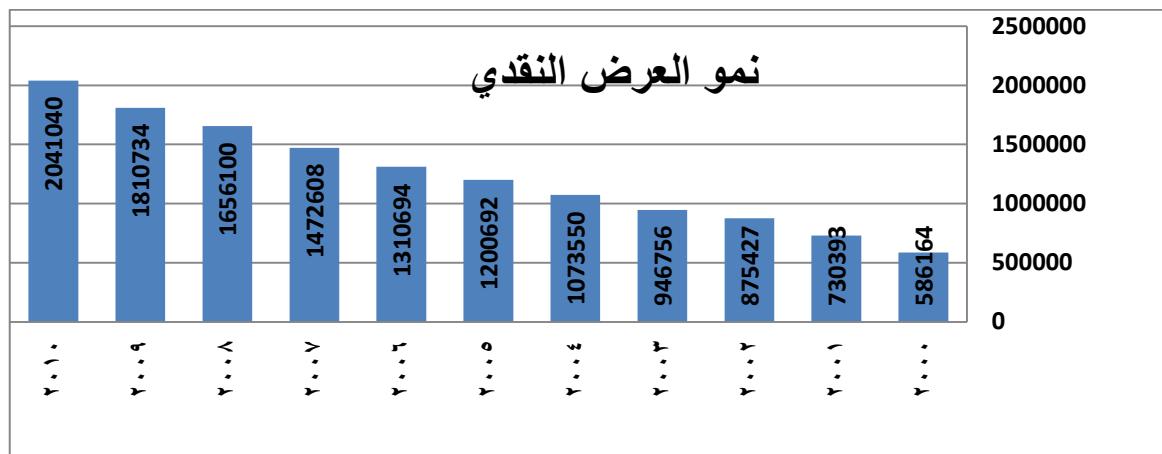
1. صافي الموجودات الأجنبية: ويمثل الفرق بين موجودات البلاد من العملات الأجنبية والتزاماتها منها حيث تمثل الموجودات الأجنبية حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الذهب والعملات الأجنبية، أما التزاماتها فتتمثل في استعمال موارد صندوق النقد الدولي إضافة إلى الالتزامات والديون الأخرى.
2. صافي الديون الممنوحة للدولة: وهو الفرق بين إجمالي الديون الممنوحة للدولة ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي، ويعد صافي الدين الممنوح للدولة من أهم العوامل المؤثرة في العرض النقدي وتغيراته بسبب لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة من المصرف المركزي عن طريق الإصدار النقدي¹.
3. الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية: حيث تقوم السلطة النقدية بإحداث توسع نقدي من خلال زيادة منح القروض للقطاعات الاقتصادية وخاصةً في المراحل التي تعاني فيها هذه القطاعات من العجز المالي وتدني مستوى التشغيل.
4. الديون الممنوحة إلى القطاعات غير الحكومية (الخاص والتعاوني والمشارك): حيث تقوم السلطة النقدية بمنح القروض لهذه القطاعات بهدف تشجيع القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وإقامة المشاريع الاستثمارية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولكن إن دور هذه الديون في تطورات العرض النقدي ضعيفة مقارنة

¹ - د. جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، مرجع سابق، ص155.

بغيرها .

❖ تطور العرض النقدي:

مخطط بياني رقم (1)



نلاحظ من المخطط البياني رقم (1) تزايد نمو العرض النقدي خلال الفترة بين 2000 و 2010 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل التي يبينها الجدول رقم (5) كآآتي:

1. ارتفاع نسبة نمو العرض النقدي في عام 2001 لتصل إلى 24.61% ويعود ذلك إلى زيادة ودائع التوفير، وذلك بسبب ارتفاع الفائدة على ودائع التوفير مما دفع الناس لزيادة الايداعات في دفاتر التوفير على حساب الودائع الآجلة.
2. تطور حجم النقد المصدر في العام 2004 فقد زاد بحدود 48 مليار ليرة سورية ويعود ذلك إلى توسع الحكومة في تمويل البرامج الزراعية (الحبوب والأقطان)، والاستثمار في مؤسسات القطاع العام بهدف دعم برامج الإصلاح التي كانت قد بدأت.
3. تطور الودائع تحت الطلب لكنها تراجع في العام 2006 بشكل ملحوظ وذلك نتيجة للسحوبات الطارئة في نهاية العام 2005 بسبب الظروف السياسية في لبنان، لكنها عادت إلى تطورها في الأعوام التالية، مع ملاحظة تطورها الكبير في الأعوام 2008 و 2009 و 2010، مما يفسر حالة الركود التي دخل بها الاقتصاد العالمي، والاقتصاد السوري نتيجةً للأزمة المالية في عام 2008.
4. تراجع نمو ودائع التوفير في بدء العام 2005 وذلك بسبب تخفيض سعر الفائدة على ودائع التوفير من 8% إلى 5%، مما دفع الناس بإعادة النظر بهذه الودائع.

العرض النقدي ومكوناته في سورية خلال الفترة 2000 ولغاية 2010											
الأرقام بملايين الليرات السورية											
السنوات	النقد المتداول خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	M1	الودائع لأجل بالعملة السورية	ودائع التوفير بالعملة السورية	الودائع بالقطع الأجنبي	تأمينات لقاء الاستيراد	شبه النقد	M2	نسبة نمو العرض النقدي	النتائج المحلي الاجمالي
2000	203881	164807	368688	6334	165260	22372	23510	217476	586164	%19.99	903944
2001	229294	190645	419939	7899	216291	51214	35050	310454	730393	%24.61	974008
2002	258374	244656	503030	7225	261676	61339	42157	372397	875427	%19.86	1016520
2003	284999	265317	550316	7776	300065	39439	49160	396440	946756	%8.15	1067265
2004	332659	278201	610859	18479	306179	63408	74625	462691	1073550	%13.39	1263139
2005	384729	312971	697700	48142	271529	94707	88614	502992	1200692	%11.84	1493766
2006	399167	288272	687438	123194	237685	155513	106863	623256	1310694	%9.16	1726404
2007	422365	309304	731669	174443	233584	183258	149655	740940	1472608	%12.35	2020838
2008	468815	358445	827260	243113	235118	208278	142331	828840	1656100	%12.46	2448260
2009	492952	423066	916018	314057	249272	191586	139802	894717	1810734	%9.34	2520705
2010	540246	523263	1063510	403392	264213	184627	125297	977530	2041040	%12.72	2791775

النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

5. يلاحظ من خلال تطور الكتلة النقدية الموسعة M_2 بأنها تطورت بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج اعتباراً من عام 2004 وحتى الوقت الحاضر ويعود ذلك لأسباب أهمها: استمرار الحكومة بدعم أسعار المحروقات حتى أيار 2008، مما زاد من مديونية الحكومة تجاه المصرف المركزي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأساسية عالمياً بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، فضلاً عن الارتفاع الحاد في أسعار العقارات خلال الفترة 2006-2008 مما زاد الطلب على الليرة السورية، الأمر الذي أدى لظهور فوضى نقدية فسرها التضخم المرتفع في تلك الفترة، وأيضاً تمويل عجز الموازنة بسبب الجفاف وسوء المواسم الزراعية وتراجع الانتاج ودخول المهجرين العراقيين، وغيرها من الأسباب أدت لارتفاع معدلات التضخم.

ب- سعر الفائدة

❖ مفهوم سعر الفائدة :

يعد سعر الفائدة من المتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي فالتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء ذات الفائض المالي أو ذات العجز المالي كما تؤثر في السيولة المحلية بصفة عامة. ومن ناحية أخرى فإنه يؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بتوزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والادخار، كما يؤثر أيضاً في قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

يعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الأدوار التي يلعبها سعر الفائدة في صناعة السياسة النقدية والتي ميزها فيردمان في دراسة له حول دور سعر الفائدة في السياسة النقدية والتي بينت وجود ثلاث أدوار لسعر الفائدة وهي¹:

1. كمتغير متصل مباشرة بأهداف السياسة النقدية.
2. كمتغير يستخدم كهدف وسيط.
3. كمتغير يقدم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية (مؤشر).

¹ - Fredman, Benjamin M, the role of interest rate in federal reserve policymaking, NBER working paper series, Cambridge, 2000, p9.

تطور مفهوم سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية والمتغيرات الدولية المتعاقبة، وتعددت مفاهيم سعر الفائدة في المدارس الاقتصادية وروادها ومنها¹:

عرف فيشر سعر الفائدة في كتابه نظرية الفائدة بأنه ثمن عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاستثمار، أما مارشال في كتابه أصول علم الاقتصاد عرف معدل الفائدة بأنه الثمن الذي يدفع لاستخدام رأسمال في أي سوق، ويرى والراس أن معدل الفائدة هو الذي يعادل بين الادخار والاستثمار الكلي، أما معدل الفائدة عند كينز فهو الثمن الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود مع الكمية المتاحة من النقود، وتتحدد حسب كينز بمدى الحاجة للسيولة، فكلما ازدادت الحاجة للسيولة (تفضيل الاحتفاظ بالنقد) كلما ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا تخلى الأفراد عن السيولة ينخفض سعر الفائدة، لذلك فسعر الفائدة عند كينز ليس ثمناً للامتناع عن الاستهلاك وإنما ثمن التخلي عن السيولة².

بالرغم من أهمية سعر الفائدة وتبنيه كهدف وسيط للسياسة النقدية يأتي في المرتبة الثانية بعد العرض النقدي³، إلا أنه عانى من الجمود الكبير في سورية الذي دام حوالي الربع قرن، ولكن هذا الجمود كسر بعد حركة الإصلاح النقدي الذي شهدته القطر العربي السوري والتي توجت بإحياء مجلس النقد والتسليف عام 2003 والذي باشر بتحريك أسعار الفائدة حسب حاجة الاقتصاد الوطني.

يتأثر سعر الفائدة في سورية بمجموعة من العوامل وهي⁴:

1. السياسة الاقتصادية العامة للدولة والهادفة إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار لتشجيع الادخار والاستثمار.
2. سعي الدولة لتشجيع الاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السورية لزيادة الانتاج.

¹ - أ.د. عابد، شريط وأ. علي، سدي، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، 2011، ص4.

² - د. فضيل، فارس، و د. ساحل، محمد، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني، الجزائر، 2009، ص8.

³ - حساني، عبد الرزاق، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2002، ص80.

⁴ - العينية، روعة، أثر سعر الفائدة على النمو الاستثماري في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011، ص75.

3. سياسة تعدد أسعار الصرف التي تتبعها الدولة لتزيد مقدرتها على التحكم بالقطع الأجنبي
4. الفجوة بين الادخار والاستثمار، فزيادة هذه الفجوة تتطلب رفع سعر الفائدة لجلب الودائع المصرفية وإعادة توظيفها.

5. الصادرات والواردات : إن زيادة الصادرات تزيد من الاحتياطيات الأجنبية مما يرفع من قيمة العملة الوطنية ويخفض من سعر الفائدة، لكن زيادة الواردات على الصادرات تخفض من الاحتياطيات الأجنبية مما يضطر الدولة للقيام برفع سعر الفائدة لزيادة الاحتياطيات وتجميع المدخرات الوطنية .

❖ تطور سعر الفائدة :

تعد قرارات مجلس النقد والتسليف والمتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية نظراً لكون الهدف الرئيسي من هذه القرارات هو دعم قيمة العملة الوطنية وتشجيع الادخار والاستثمار على صعيد الاقتصاد الكلي¹، حيث يعتمد مصرف سورية المركزي في إدارة سياسة سعر الفائدة على تحريك سعر الفائدة على الإيداعات بما يمكن من التحكم بإدارة الأموال المعدة للإقراض لدى المصارف وجذب الموارد المالية التي تعزز الادخار الوطني وثم تخصيصها للاستثمار، لذلك فقد أصدر مجلس النقد والتسليف جملة من القرارات التي هدفت إلى إعادة هيكلة الودائع من خلال تحريك أسعار الفائدة على الإيداع بمختلف الآجال ومنح هامش حرية للمصارف في وضع اسعار الفائدة .

بدأ التخفيض في أسعار الفائدة منذ عام 2003 حيث أدرك مجلس النقد والتسليف ضرورة إدخال تعديلات على أسعار الفائدة المعمول بها وتفعيل دور سعر الفائدة كأداة رئيسية من أدوات السياسة النقدية، لذلك وإدراكاً منه بأهمية التسليف المصرفي وتحريك الودائع والادخارات باتجاه زيادة التوظيفات المستثمرة وتمويل المشاريع الانتاجية قام بإصدار القرارات التالية:²

1- القرار رقم 4/ تاريخ 2003/5/28 والذي يقضي بتخفيض الفائدة الدائنة نقطة واحدة والمدينة نقطة ونصف، وأصبحت معدلات الفائدة الدائنة كما يلي: حساب جاري 4%، حساب توفير 7%، شهادات استثمار 8%، ودائع لأجل (6 شهور) 6%، ودائع لأجل

¹ - التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2014، ص 13 .

² - قرارات مجلس النقد والتسليف للأعوام من 2003 – 2015 .

سنة فأكثر 7%، ودائع توفير الأطفال 8%.

2- القرار رقم 39 تاريخ والذي يحدد أسعار الفائدة الدائنة حسب ما يلي والتي تعتبر نافذة منذ 2004/1/1.

- الحسابات الجارية 1% للقطاع العام و 2% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى السنة 5%، والتي تزيد عن السنة 6%.
- حسابات التوفير 4% (حد أقصى 2 مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال 6% (حد أقصى 200000 ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار 5.6%.

3- القرار رقم 43 تاريخ 2004/1/5 والذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح نافذاً منذ تاريخ 2004/1/6 واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره 1% كالتالي:

- الحسابات الجارية 1% للقطاع العام و 2% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال مختلفة لا تتجاوز السنة 5.5%، والتي تزيد عن السنة 6.0%.
- حسابات التوفير (دفاتر التوفير) 5%.
- ودائع توفير الأطفال 6% (حد أقصى 200000 ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار 5.6%.

4- جدول تعديل أسعار الفائدة المدينة المقرر تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من 2004/1/6 مع السماح بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره 1%.

جدول رقم (6) أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفق القرار 43 لعام 2004

المصرف التجاري السوري	القطاع العام	القطاع الخاص
عمليات الحسم	6.5	7.5
عمليات القروض والسلف		
أ- عقود واعتمادات تصدير	4.0	6.0
ب- تخزين منتجات زراعية	4.0	6.0
ت- لقاء ضمانات عينية	5.5	7.5
د- على المكشوف/ لقاء ضمانات شخصية	6.5	8.5
هـ- فوائد تأخير	12.0	12.0

المصرف العقاري	حتى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
مؤسسة الاسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	6.5	7.0
الجمعيات التعاونية السكنية	6.0	6.5
الأفراد لغايات سكنية	7.0	7.5
منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطيف	8.5	9.5
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيفية	9.5	—
فوائد التأخير	12.0	12.0

المصرف الصناعي	القطاع العام	القطاع الخاص والمشارك	التعاونيات الانتاجية والحرفية
عمليات الحسم			
أ- سندات صناعية	6.5	7.5	7.0
ب- سندات تجارية	6.5	7.5	7.0
عمليات القروض والسلف			
أ- قصيرة الأجل	6.5	7.5	7.0
ب- متوسطة وطويلة الأجل	6.5	8.0	7.5
ث- الحسابات الجارية المدينة	7.5	8.0	8.5
د- فوائد التأخير	12.0	12.0	12.0

مصرف التسليف الشعبي	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
اعتمادات مهنية وتجارية	7.0	7.5
قروض حرفية وصناعية وإنتاجية	7.0	7.5
قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة إلخ	7.0	7.5
قروض المشاريع السياحية	7.0	7.5
قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	7.0	7.5
قروض ذوي الدخل المحدود	6.0	6.5
الحسابات الجارية المدينة	8.5	—

12.0	12.0	فوائد التأخير
------	------	---------------

مصرف التوفير	قروض متوسطة وطويلة الأجل
أ- قروض قصيرة الأجل	—
ب- قروض متوسطة الأجل	8.0
ج- قروض طويلة الأجل	8.5
فوائد التأخير	12.0

المصدر : قرار مجلس النقد والتسليف رقم 43 تاريخ 2004/1/6.

5- بعد تحديد معدلات الفائدة في القرار 43 بدأت التعديلات عليه بشكل متتال وفق قرارات مجلس النقد والتسليف، فكان القرار 119 تاريخ 2005/3/9 الذي أعاد النظر في هيكلية الودائع من خلال تخفيض نصف نقطة للحسابات الجارية لتصبح 0.5% للقطاع العام و 1.5% للقطاعات الأخرى مقابل زيادة نقطة للودائع لأجل يزيد عن السنة لتصبح 7% وودائع توفير الأطفال 7% مع رفع السقف ل 300000 ل.س وشهادات الاستثمار 7.5%.

6- بقي السعي لتغيير هيكلية أسعار الفائدة قائماً باتخاذ القرار 160 تاريخ 2005/9/18، وبعده القرار 172 تاريخ 2005/11/14، ثم القرار 174 تاريخ 2005/12/3 .

7- القرار رقم 216 تاريخ 2006/8/16 والذي بموجبه تم اعتبار معدلات الفوائد المدينة وهوامش الحركة المحددة بالقرار 174 تاريخ 2005/12/3 تأشيريه غير ملزمة تسترشد بها المصارف العامة والخاصة.

8- القرار رقم 298 تاريخ 2007/6/18 والقاضي بتعديل القرار 174 وذلك بإعطاء المصارف العاملة هامش حركة ± 2 فيما يخص الفوائد الدائنة المقررة.

9- القرار رقم 393 تاريخ 2008/5/5 والذي حدد بموجبه أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل بين 7% - 9% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة ± 2 %. ويحدد المصرف سعر الفائدة على هذه الودائع شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف وأعلى معدل على هذه الودائع عن 3%. كما حدد القرار أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على وداائع التوفير بـ 6%

سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة أن لا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية.

10- ونظراً لأهمية سعر الفائدة ودورها الكبير في دعم المشاريع الاستثمارية أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 462 تاريخ 2009/1/31 بهدف دعم قدرة المصارف على الإقراض الاستثماري التنموي ولتمكين اقتصادنا الوطني من مواجهة آثار الأزمة المالية والذي حدد بموجبه أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع على الحسابات الجارية بـ 1% وأسعار الفائدة الدائنة على الودائع لأجل بين 6-8 % سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3% ، وهذا ما يسمح للمصرف الحرية في تحديد فائدة الاقراض وفق الشروط حيث أن تخفيض سعر الفائدة الدائنة على الودائع يسهم في تخفيض سعر الفائدة المدينة على القروض مما يشجع الطلب الكلي. كما وتضمن القرار أن تحدد أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على ودائع التوفير بـ 6% سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة للمودع الواحد ويعامل الفائض عن المليون في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية وأن تحتسب الفوائد على ودائع التوفير بشكل شهري على أقل رصيد للحسابات خلال الشهر وتضاف الفائدة على الحساب كل ستة أشهر.

يعتبر هذا القرار من القرارات الهامة بشأن تعديل أسعار الفائدة لأنه جاء متماشياً مع الخطة المدروسة التي وضعها مجلس النقد والتسليف باتجاه تحرير أسعار الفائدة وجعلها معدلات تأشيرية تسترشد بها المصارف العاملة في سورية في تحديد أسعار الفائدة لديها وذلك بدءاً من العام 2005 وخاصةً في ظل آلية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

11- القرار رقم 698 تاريخ 2010/8/24 والذي حدد الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل بين 5.5% و 7% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ ، أما ودائع التوفير فحددها بـ 5.5% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ ، كما حدد أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار بـ 5.5% ، وبعد أربعة شهور تم تعديل هذه الأسعار بالقرار 728 تاريخ 2010/12/8 لتصبح بين 5% و 7% للودائع لأجل مع هامش حركة

±2%، و5% لودائع التوفير مع إعطاء هامش حركة ±1%، أما شهادات الاستثمار فأصبحت الفائدة عليها 5% سنوياً.

12- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 5937 تاريخ 2011/4/28 والقاضي برفع معدلات الفائدة الدائنة بمقدار نقطتين لتصبح بين 7% و9% للودائع لأجل تدفع حسب الآجال وبهامش حركة ±1، أما ودائع التوفير أصبحت 7% وبهامش حركة ±0.5% شريطة أن لا تزيد الوديعة عن مليوني ليرة سورية والفائض يعامل معاملة الحسابات الجارية الدائنة، وبالنسبة لشهادات الاستثمار أصبحت الفائدة عليها 7% سنوياً.

في الربع الأول من العام 2011 بدأت أحداث الأزمة السورية الراهنة فأعلن المصرف المركزي اتخاذ حزمة من القرارات التي من شأنها ضبط السوق النقدية والحد من أي تلاعب في السوق غير النظامية قد يضر بالمواطن، وتعزيز القطاع المصرفي في سورية ورفع سوية ادائه، وتعميق دور المصرف المركزي في استخدام أدواته، حيث أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 747 تاريخ 2011/7/18 والمتضمن تعديل هوامش الحركة لأسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على ودائعها بالليرة السورية والمحددة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٩٣٧) تاريخ 2011/04/28، حيث اقتصر التعديل على توسيع هوامش الحركة حول أسعار الفائدة التي بقيت عند مستوياتها المحددة في القرار السابق، وذلك على الشكل التالي:

زيادة هامش الحركة على أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة ليصبح 2% بدلاً من 1%، وزيادة هامش الحركة على أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف على ودائع التوفير بمقدار نصف نقطة مئوية ليصبح 1% بدلاً من 0.5%، إن هذا التعديل يهدف الى إعطاء مرونة أكبر للمصارف العاملة في تحديد أسعار الفائدة لديها، وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة فيما بينها، خاصة وأن زيادة هامش الحركة يتيح للمصارف إمكانية اجتذاب المودعين من خلال تحديد أسعار فائدة أكثر جاذبية، ويساعدها على تخفيض معدلات الفوائد عند الإقراض مما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد للخروج من الأزمة من خلال مشاركة القطاع المصرفي في عملية التنمية وخلق السيولة اللازمة في الاقتصاد المحلي للقيام بالمشاريع الاستثمارية والتنمية المطلوبة وتشجيع حركة الاستهلاك على النحو المطلوب.

لقد تضمن القرار أيضاً تخفيض أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي واليورو بمقدار نقطة مئوية واحدة، وذلك بما يتلاءم مع أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية، مع الإبقاء على هامشٍ مغرٍ مقارنةً مع الأسعار السائدة في الخارج خاصةً في البلدان المجاورة بهدف تحفيز المواطنين الذين يرغبون بالاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي السوري بدلاً من تحويلها إلى الخارج، إذ نص القرار على تحديد هذه الفوائد على الشكل التالي $(\%2 + \text{libor} - \%3)$ على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي بدلاً من $(\%2 + \text{libor} - \%3)$ ، أما الفوائد على الودائع لأجل باليورو فقد أصبحت $(\%2 + \text{libor} - \%1)$ بدلاً من $(\%2 + \text{libor} - \%1)$ ، وكان من نتيجة التخفيضات في معدلات الفائدة أن نمت الإيداعات المصرفية في النصف الثاني من العام 2011 بحدود 4%، كما نمت فوائض السيولة في القطاع المصرفي بحدود 12%¹.

13- القرار رقم 795 تاريخ 2011/12/14 الذي بموجبه تم رفع الفوائد الدائنة بمقدار نقطتين فأصبحت الفائدة على الودائع لأجل بين 9% و 11%، والتوفير 9%، وشهادات الاستثمار 8%، وقد تم تعديل هذا القرار بالقرار رقم 818 تاريخ 2012/2/15 فيما يخص الفوائد على شهادات الاستثمار 10% بدلاً من 8%.

14- القرار رقم 1266 / م ن / ب 1 تاريخ 2015/5/31 والقاضي بتعديل أسعار الفوائد على الودائع لأجل الواردة بالقرار رقم 818 / فقرة / ب / لتصبح على الشكل التالي: 7% للودائع لأجل من 1 - 3 أشهر، و 8% للودائع من 4 - 6 أشهر، و 9% للودائع من 7 - 9 أشهر، و 10% للودائع من 10 - 12 شهر، ومن 10% - 20% للودائع لأجل التي تزيد عن السنة.

❖ نتائج تطورات سعر الفائدة:

لقد حاول مجلس النقد والتسليف ملامسة الواقع السوري من خلال القرارات التي اتخذها بخصوص سعر الفائدة في سبيل تحسين عمل القطاع المصرفي وتحسين الوضع الاقتصادي

¹ - تصريح صحفي للدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي لجريدة الثورة، تاريخ 2011/7/26، عن الموقع <https://www.zamanalwsl.net/news/20595.htm>

فكانت قرارات تخفيض أسعار الفائدة والتي ثبت عدم فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة¹، وذلك لأن ما حدث هو تخفيض كبير لأسعار الفائدة وليس تعديلاً لأن التعديل يكون تدريجياً مما أدى إلى سحب جزء كبير من الودائع وخاصةً ودائع التوفير والحسابات الجارية وتوجيه القسم الأكبر منها إلى المضاربة في سوق العقارات، مما أدى إلى رفع أسعار العقارات بين عامي 2005 و 2009 وحصول تضخم كبير بين عامي 2006 و 2008 وصل إلى 30%.

إن قرار تخفيض أسعار الفائدة جاء صحيحاً من الوجهة النظرية إلا أنه لم يستجب لمتطلبات الوضع الاقتصادي الذي يعاني من الركود، وذلك لأن عوائد الاستثمار تتجاوز سعر الفائدة، كما أنه ومع بدء الأزمة السورية في العام 2011 سعت الحكومة إلى زيادة تجميع المدّخرات الوطنية فقامت برفع سعر الفائدة وذلك بهدف استقطاب الودائع بالليرة السورية من أجل حمايتها والحفاظ على قوتها الشرائية، إلا أن الذي حصل هو العكس فالعقوبات التي فرضت على الجمهورية العربية السورية منذ العام 2012 إلى الآن، بالإضافة إلى رجال الأعمال الذين هربوا أموالهم خارج البلاد وتجار الأزمات الذين ساهموا وبشكل كبير في رفع سعر الدولار من خلال شرائه وبيعه بالسوق السوداء مما أدى إلى انهيار قيمة الليرة السورية فبعد أن كان دخل المواطن السوري بحدود 175 دولاراً فإنه اليوم يكاد يصل إلى 60 دولاراً.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة فبعد تعيينها بالقرار رقم 43 السابق ذكره تم إعادة تحديد معدلات الفائدة المقرر تطبيقها في المصارف العامة عدا المصرف الزراعي على عمليات الحسم والقروض والسلف الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في القرار رقم 172 تاريخ 2005/11/14 وتم جعلها فائدة تأشيرية تسترشد بها المصارف العامة كما الخاصة بالقرار رقم 216 لعام 2006/8/16 فقد وصل سعر الفائدة إلى حدود بين 9% و 10.5% ومع ترك الحرية للمصارف العامة في تحديد سعر الفائدة على القروض كانت النتيجة أن توجه المصارف إلى منح القروض للقطاعات الخدمية، الأمر الذي زاد من نسبة اقتصاد الخدمات من 34% من حجم الانتاج عام 2000 إلى 44% عام 2009²، أي أن نسبة الخدمات ارتفعت بحدود 10%، كما تراجع حجم الانتاج في القطاعات الانتاجية من 54% عام 2000 إلى 46% من الناتج عام 2009.

¹ - الحوراني، أكرم، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) 2005.

² - المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 دمشق 2010 ص 474.

إن من وجهة نظر الباحث أن سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية في سورية لم يكن فعالاً طيلة الفترة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتجالية اتخاذ القرار من قبل القائمين عليه وعدم وجود معايير محددة لتحديد سعر الفائدة. حيث أن معظم القرارات الصادرة تعكس رؤية الحكومة وليست رؤية مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي وذلك لعدم استقلاليتها، وإنما تبعيتهما لرئاسة مجلس الوزراء، والأمر الآخر هو قلة الخبرة في قراءة التنبؤات الناتجة عن قرارات تحريك أسعار الفائدة من حيث المخاطر المالية ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية.

ت- حجم التسليف

❖ مفهوم التسليف وأهميته:

يعرف التسليف بأنه كمية النقود التي يستلفها الأفراد والشركات من المصارف لتمويل أنشطتها الانتاجية والخدمية مما يؤدي إلى زيادة الانتاج من السلع والخدمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

إن التعريف السابق يظهر أهمية التسليف (الائتمان) في الحياة الاقتصادية فهو متغير نقدي يؤثر في الدخل والانتاج والأسعار، فمثلاً عند زيادة حجم التسليف لقطاع ما يؤدي ذلك إلى تطوير العملية الانتاجية والخدمية في هذا القطاع من خلال توفير المستلزمات اللازمة له ورفع كفاءة العاملين فيه من خلال اتباعهم دورات خاصة بالعمل ومنحهم الحوافز، بالإضافة إلى تشغيل العديد من العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى جودته فتزداد المبيعات وتزداد الدخل وترتفع الأسعار.

لذلك ومن أهمية التسليف المذكورة يقوم المصرف المركزي بوضع خطة تسليفية يوزعها على المصارف كل حسب دوره في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما ويستخدم حجم التسليف كأداة نقدية توجهها نحو القطاعات إما لتطويرها أو للحد من تطورها بهدف معالجة بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم مثلاً، ويستطيع المصرف المركزي التحكم في العرض النقدي عن طريق التسليف من خلال الأدوات التي يمتلكها كسعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة.

¹ - كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص485.

تستخدم السلطة النقدية هذا المتغير في الحد من بعض المشكلات الاقتصادية كحالات الركود والتضخم التي تعاني منها المجتمعات، ففي حالة الركود يتم تخفيض سعر الفائدة و تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة من خلال زيادة عمليات الشراء السندات والاوراق المالية من قبل المركزي، فتزداد الكتلة النقدية لدى المصارف وتزداد قدرتها على منح الائتمان، فتزداد القروض وينتعث الاقتصاد ويبدأ بالخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فيتم رفع سعر الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة من خلال زيادة بيع السندات والأوراق المالية من قبل المركزي فتتخفص الكتلة النقدية لدى المصارف وتنخفض قدرتها على منح الائتمان، فتتخفص السيولة وتراجع الأسعار.

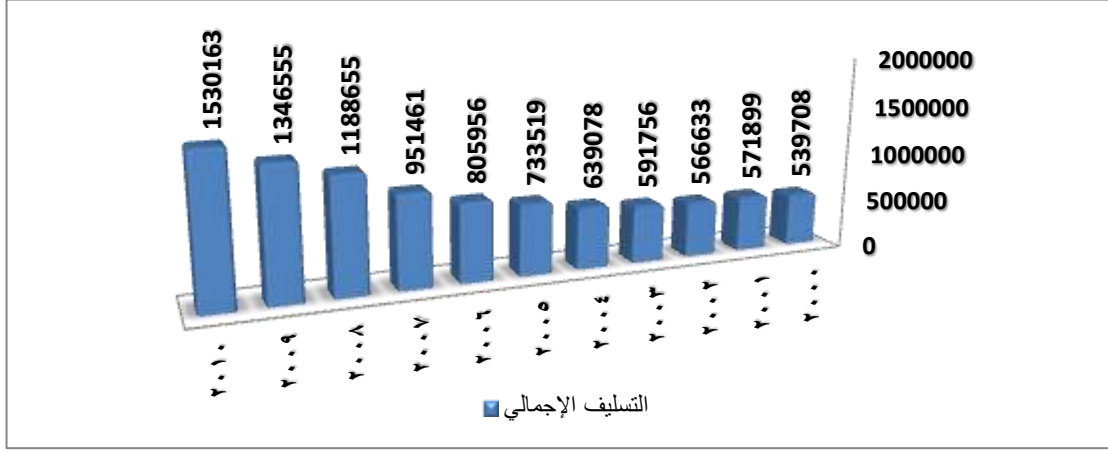
❖ تطور حجم التسليف:

نلاحظ في الجدول رقم (7) تطورات التسليف المحلي والذي يتكون من التسليف الممنوح من المصرف المركزي + تسليفات المصارف المتخصصة، ونسبة كل منهما إلى إجمالي التسليف الممنوح.

الجدول رقم (7) تطور التسليف المصرفي في سورية الأرقام بملايين الليرات السورية						
السنوات	التسليف الممنوح من المركزي	نسبته من إجمالي التسليفات	التسليف من المصارف المتخصصة	نسبته من إجمالي التسليفات	التسليف الإجمالي	معدل نمو التسليف
2000	275741	51.09	263967	48.91	539708	
2001	302142	52.83	269757	47.17	571899	5.96
2002	321059	56.66	245574	43.34	566633	-0.92
2003	304786	51.51	286970	48.49	591756	4.43
2004	308978	48.35	330100	51.65	639078	8.00
2005	311796	42.51	421723	57.49	733519	14.78
2006	314434	39.01	491522	60.99	805956	9.88
2007	318076	33.43	633385	66.57	951461	18.05
2008	318360	26.78	870295	73.22	1188655	24.93
2009	318339	23.64	1028216	76.36	1346555	13.28
2010	318172	20.79	1211991	79.21	1530163	13.64
المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة						

❖ نتائج تطور حجم التسليف

المخطط البياني رقم (2)



نلاحظ من المخطط البياني رقم (2) تزايد حجم التسليف المصرفي في الفترة بين عامي 2000 و 2010 مع وجود انخفاض في العام 2002 وتحليل التطورات على حجم التسليف وفقاً لبيانات الجدول رقم (7) نجد ما يلي:

1- انخفاض معدل نمو التسليف الإجمالي في العام 2002 فقد انخفض حجم التسليف بحدود الـ 5 مليار ليرة سورية، ويعود ذلك إلى انخفاض تسليف المصارف المتخصصة بسبب السيولة العالية في المصارف العامة والخاصة وذلك لأن رأسمال تلك المصارف لم يكن بالمستوى المطلوب، فكان رأي الحكومة بالتنسيق مع المركزي رفع رأسمال المصارف العامة بحدود 1.5 ← 10 مليارات لكل مصرف حسب نشاطه، ولذلك نجد ارتفاع نسبة التسليف الممنوح من قبل المركزي للحكومة بالإضافة إلى تمويل البرامج الوطنية وعجز الموازنة الذي قدر آنذاك بحدود 933 مليون ليرة سورية.

2- عاد بعدها معدل نمو حجم التسليف إلى الارتفاع تدريجياً ولكنه في العام 2005 قفز قفزة نوعية من 8% إلى 14.78% وهذا يعود إلى الزيادة الكبيرة في تسليف المصارف المتخصصة، فقد زاد حجم التسليف بحدود 95 مليار كانت نسبة تسليفات المصارف المتخصصة بحدود 92 مليار. كذلك الأمر في عام 2008 فقد زاد حجم التسليف الإجمالي بحدود 237 مليار ليرة سورية و نسبة 99% من هذه الزيادة هي بسبب زيادة تسليف المصارف المتخصصة ويعود ذلك إلى العديد من العوامل ومنها تزايد الطلب

على الاستهلاك الداخلي وتراجع الانتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار العقارات.

3- تراجع مساهمة المصرف المركزي في التسليف من 51% في عام 2000 لتصل إلى 21% في عام 2010، وذلك بسبب تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية لدعم آلية الانتقال لاقتصاد السوق الاجتماعي.

لقد تم في هذا المبحث عرض تطور السياسة النقدية في سورية ونتائج تلك التطورات وأثرها في الواقع الاقتصادي، فقد تم البحث في متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في العرض النقدي وسعر الفائدة وحجم التسليف، وقد تبين للباحث مدى أهمية هذه المتغيرات ومالها من دور في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال التحكم بالعرض النقدي الموجه للاقتصاد، وتعديل أسعار الفائدة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة، هذا بالإضافة إلى دور حجم التسليف الممنوح للقطاعات الاقتصادية، فإن من رأي الباحث توجيه هذه المتغيرات بالشكل الذي يخدم عملية التنمية بالأخص دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذلك كان لابد من دراسة تطور هذه المشاريع في سورية ومعرفة أثر هذه المتغيرات عليها وهذا ما سيتم التعرف لاحقاً.

المبحث الثاني

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

تعد النهضة الاقتصادية التي وصلت إليها الدول سواء النامية منها أو المتقدمة إنموذجاً حياً لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث إن الاتجاه الحديث للاقتصادات المتقدمة هو الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية والحد من ظاهرتي البطالة والفقر، وقد بنت معظم تلك الدول نهضتها بالاعتماد على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيلائها الأهمية اللازمة لنجاحها من خلال جعلها ضمن أولويات سياساتها الاقتصادية ودعمها سواء على المستوى الإداري أو التنظيمي أو التمويلي وغيرها، وسورية كغيرها من الدول النامية التي سعت لبناء اقتصاد قوي ومتين من خلال تشجيعها لهذا القطاع، لذا فإن الباحث سوف يسقط الضوء على واقع هذه المشاريع في الاقتصاد السوري والهيكل الداعمة لها.

أولاً: واقع وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر سورية من البلدان التي وضعت ضمن أولوياتها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة عن طريق انتهاجها سياسات اقتصادية داعمة لمتطلبات التنمية والتي كان أهمها دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصةً في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً كبيراً في رفد الاقتصاد الوطني وتقديم سلع وخدمات مناسبة، كما تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول الجذرية في الحد من الفقر ومواجهة مشكلة البطالة والتي زادت في سورية بسبب زيادة عدد الداخلين الجدد في سوق العمل وخاصةً فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 الذين يشكلون حوالي 80% من السكان العاطلين عن العمل¹، وقد وصلت نسبتهم إلى 24.9% في عام 2004²، وخاصةً بسبب عدم قدرة القطاع العام على استيعاب عدد الراغبين في العمل ونمو نسبة البطالة المقنعة، لذلك تم التوجه إلى القطاع الخاص والذي يلعب دوراً أساسياً في استيعاب العاملين الجدد وقدرته على إقامة المشاريع

¹ - حرب، بيان، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006/2/14.

² - التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، أيلول، 2005.

الصغيرة والمتوسطة.

يشكل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيزاً هاماً في الاقتصاد السوري فهو يشكل حوالي 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية في سورية ويشكل نحو 15% من القوة العاملة ويسهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي¹، ويعود ذلك إلى نشاط القطاع الخاص، وبالرغم من عدم دقة الإحصاءات حول القطاع الخاص في سورية إلا أنه يمكن تقدير أن حوالي 99% من المشاريع الخاصة في سورية يمكن تصنيفها ضمن فئة المشاريع الصغيرة جداً وتهيمن عليها الملكية الفردية والشراكة، كما وأنه مؤخراً وحسب دراسة قام بها المكتب المركزي للإحصاء تبين أن المشاريع في سورية تتسم بأنها صغيرة ومتوسطة وتشغل أقل من 10 أشخاص، ويظهر الجدول التالي مدى مساهمة تلك المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي في سورية:

الجدول رقم (8) مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الأرقام بملايين الليرات السورية					
السنة	الناتج المحلي الإجمالي	ناتج المنشآت الصغيرة والمتوسطة	نسبة القطاع العام	نسبة القطاع الخاص	ناتج المنشآت/ الناتج المحلي الإجمالي
2000	903.9	325.4	63.6%	36.4%	36.0%
2001	974	394.3	59.1%	40.9%	40.5%
2002	1016.5	396.4	60.6%	39.4%	39.0%
2003	1067.3	376.5	64.4%	35.6%	35.3%
2004	1263.1	663.3	47.0%	53.0%	52.5%
2005	1493.8	792.0	46.4%	53.6%	53.0%
2006	1726.4	916.9	46.4%	53.6%	53.1%
2007	2020.8	1135.0	43.3%	56.7%	56.2%
2008	2448.1	1484.4	38.8%	61.2%	60.6%
2009	2520.7	1416.4	43.2%	56.8%	56.2%
2010	2791.8	1658.9	40.0%	60.0%	59.4%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

ويرى الباحث أن تطور انتاج المنشآت الصغيرة ليصل إلى 61% في عام 2008 هو نتيجة

¹ - برهوم، أديب، حيدر، يونا يوسف، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية (دراسة تطبيقية على الساحل السوري)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص 275.

لسياسة الدولة في تنمية القطاع الخاص، ولكن ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أدى إلى تراجع أداء القطاع الخاص وتراجع انتاج تلك المنشآت.

تكمّن أهمية هذا القطاع في أنه يغطي الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة مشاريع كبيرة لإنتاجها، كما وتتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمرونة تمكنها من مواجهة التغيرات الطارئة في السوق مما يسهم في وضع التعديلات المناسبة وخلال فترة قصيرة، وتساعد تلك المشاريع في توفير سلع الاستهلاك المحلي مما يقلل من الاستيراد وتدعم قطاع التصدير الأمر الذي يساعد في توفير العملة الصعبة.

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية أكثر من 90% من عمالة واستثمارات القطاع الخاص وتختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية فهي تصل إلى 80% من قطاع التجارة والسياحة، و 50% في الزراعة والبناء، و 30% في قطاع الصناعة، وتراجع إلى 20% في قطاع النقل والمواصلات¹.

وانطلاقاً من إدراك الحكومة للدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع دخل الأسرة والفرد بدأت سورية في إطار خطتها للإصلاح الاقتصادي بتطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، لذلك اتخذت الحكومة السورية جملة من القرارات نذكر منها:

أ- إحداث مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد بالقرار/252/ تاريخ 2007/2/6 وقد كان من مهامها كالاتي:

1- إعداد الدراسات والإحصائيات والتصنيفات المتعلقة بأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المعنية.

2- المساهمة في النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة الصناعية والتجارية والخدمية بالتعاون مع الجهات المعنية.

3- وضع استراتيجية شاملة تحكم تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يلزم بالتنسيق مع الجهات والوزارات المعنية.

¹ - خربوطلي، عامر، دور المنظمات الداعمة للأعمال في تطوير القطاع الخاص السوري (نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005/7/30، ص 10.

- 4- المساهمة في إعادة وتطوير التشريعات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصةً التي من شأنها تسهيل النفاذ إلى التمويل والقروض المدروسة.
- 5- المساهمة في دراسة كيفية التوصل إلى إدارة ومعالجة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإنترنت بغرض تقليل الوقت والتكاليف.
- 6- المساهمة في تطوير ثقافة الإبداع والابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على تطوير قدرتها التنافسية¹.

إلا أن المديرية إلى الآن لم تقم إلا بوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي هدفت لتعزيز قدرة تلك المشاريع على خلق فرص عمل وفيرة ومساهمتها في زيادة الثروة الاقتصادية² وكانت على الورق لم يطبق شيء منها على أرض الواقع.

ب- الترخيص لعدد من المشاريع المالية والسماح لها بمزاولة مهنة التمويل الصغير ومنها المؤسسة الأولى للتمويل الصغير (الأغا خان) والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير وبنك الابداع.

ت- إطلاق مصرف سورية المركزي حزمة من القرارات والإجراءات بهدف تحفيز النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938/ لعام 2011 القاضي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 5%³، وذلك بهدف تأمين استقرار القطاع المالي والنقدي وتمكينه من مواجهة أي حركة سحب محتملة، مع إمكانية تخفيض هذا المعدل بالنسبة لجزء من ودائع المصرف الموجه إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي⁴:

- 1- تخفيض بمقدار 1 نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 16-25%.

¹ - المادة 3 من القرار 252/ تاريخ 2007/2/6، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

² - الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية (2014-2018)، وزارة الاقتصاد السورية، 2013، ص6.

³ - التقرير السنوي التاسع لهيئة الاستثمار السورية 2015.

⁴ المادة 3 من القرار 5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تاريخ 2011/5/2.

2- تخفض بمقدار 2 نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 26-35%.

3- تخفض بمقدار 3 نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين 36-45%.

4- تخفض بمقدار 3 نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة أكبر من 45%.

ث- توقيع اتفاقية بين الحكومة السورية وبنك الاستثمار الأوروبي نتج عنها تشكيل وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ثانياً: الصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لتحسين واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير أدائها في الاقتصاد السوري إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحد من الوصول إلى ما هو مخطط له وهي:

أ- **عدم وجود تعريف محدد ودقيق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:** الأمر الذي أدى إلى اختلاف تصنيف هذه المشاريع بين القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى عدم الوصول إلى استراتيجية تستطيع تقديم الدعم التمويلي لهذه المشاريع، فبالإضافة إلى التعريف الذي ورد في المرسوم رقم /39/ لعام 2007 والذي تم ذكره في الفصل الثاني يوجد تعريفات أخرى وهي:

1- التعريف الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمد من قبل وزارة الاقتصاد والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في عام 2008، والقاضي باعتماد التعريف وفقاً لمعباري عدد العمال وحجم المبيعات أو الميزانية كالاتي¹:

¹ - قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/9471 تاريخ 2008/11/4 .

المشروع	العمال	المبيعات أو الميزانية	
		بملايين الليرات	بملايين الليرات
المشاريع متناهية الصغر	<10	< 3	-
المشاريع الصغيرة	< 50	< 50	< 50
المشاريع المتوسطة	<250	<250	<250

المصدر: التعريف الوطني الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تاريخ 2008/11/4.

2- التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 666 لعام 2010

والذي عرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

1. المشاريع الصغيرة: وهي المشاريع التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 ولا يقل عن 10

عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية ولا يقل

عن 10 ملايين ليرة سورية.

2. المشاريع المتوسطة: وهي المشاريع التي لا يزيد عدد عمالها عن 250 ولا يقل عن

50 عاملاً مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 250 مليون ليرة سورية

ولا يقل عن 50 مليون ليرة سورية.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة نجد أن هذه التعاريف متضاربة فيما بينها، كما نجد أن التعريفين السابقين يبتعدان كلياً عن التعريف الوارد في المرسوم رقم 39/ لجهة رأس المال وعدد العمال، لذا فإن الباحث يرى ضرورة وضع تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع، وذلك من خلال اعتماد معايير أخرى في التصنيف كرقم الأعمال مثلاً كما في مصر¹، أو الاعتماد على معيارين للتصنيف وهما معيار العوائد السنوية ومعيار رأس المال، كما يمكن اعتماد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقطاعات الاقتصادية كما في اليابان.

¹ - اعتمد البنك المركزي المصري تحديداً لرقم الأعمال من خلال النسبة التالية: المبيعات/ الإيرادات السنوية، ووضع تصنيف لكل مشروع من المشاريع (متناهية الصغر - الصغيرة - المتوسطة)، وقسم هذا التصنيف إلى مشاريع قائمة ومشاريع جديدة أي حديثة لتأسيس.

ب- صعوبات إدارية وتنظيمية:

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات الادارية التنظيمية التي ماتزال تحد من فعالية هذه المشاريع وهي عديدة منها:

- 1- تعدد الأجهزة الإشرافية والرقابية عليها.
- 2- غياب الدليل الإرشادي والتوجيهي للراغبين في الاستثمار والتعريف بالإجراءات اللازمة والمطلوبة لإقامة المشاريع.
- 3- الجهل الواضح في أساليب العمل الإداري والانتاجي الأمر الذي يستوجب اخضاع الموارد البشرية للتدريب والتأهيل المتواصل.
- 4- إن التشريعات والقوانين النازمة لهذه المشاريع ماتزال في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاطات تلك المشاريع خاصة تلك القوانين التي وضعت من قبل المشرع منذ فترة طويلة ولم يحدث عليها أي تعديل وخاصة ما يتعلق التشريع الضريبي المرهق كرسوم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ريع الآلات وهي ما تشكل حواجز صعبة أمام نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹
- 5- قلة الامتيازات الممنوحة لهذه المشاريع (منح الإعفاءات الضريبية والجمركية، تأمين الخدمات الداعمة والبنى التحتية، إقامة المدن الصناعية بالنسبة للصناعات الصغيرة).
- 6- عدم وجود الإعفاءات الضريبية مقابل خلق المنشآت الصغيرة والمتوسطة لفرص عمل جديدة، بل على العكس كل عامل جديد يعني دفع المزيد من التأمينات الاجتماعية والمزيد من الضرائب المفروضة على العاملين.

ت- معوقات فنية:

من أهم التحديات الفنية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة² :

- 1- عدم كفاية المعلومات في مجالات البحوث الاقتصادية والتخطيطية والتسويقية والفنية.
- 2- عدم الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية والبيئية في منتجات هذه المشاريع، وابتعادها عن متابعة نظم الجودة الشاملة والمعايير البيئية وملاحقة التطورات التي تحدث

¹ - د. حرب، بيان، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مرجع سابق، ص125.

² - مقابلة شخصية مع د. إياد مقلد، مدير العلاقات الدولية بوزارة الصناعة، مقابلة تاريخ 2015/12/15.

في الأسواق العالمية.

3- نقص الخبرة في مجال تسويق الصادرات نتيجة عدم توافر المعرفة الكافية بحجم الطلب والتوقعات المستقبلية للسوق.

4- غياب شبكات تبادل المعلومات بين المشاريع الداخلية والخارجية وعدم توفر قاعدة معلومات عن التكنولوجيات ومستلزمات المشاريع ومصادرهما الأولية، حيث لا يتوفر بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية وحدات تتولى البحث والتطوير للنشاط الذي تقوم به، وعدم سعيها للارتباط بالمراكز البحثية المتخصصة التي يمكن الاستعانة بها في إجراء التطوير ويترتب على ذلك عدم التمتع بالمرونة اللازمة لإحداث التعديلات اللازمة في مواجهة تقلبات السوق والتغيرات السلوكية لأذواق المستهلكين.

ث- المعوقات التمويلية:

في سورية وبالرغم من وجود معوقات إدارية وفنية وغيرها، إلا أن جل المشكلة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المشكلة التمويلية، فبالرغم من اهتمام الحكومة السورية بهذه المشاريع وسعيها لإيجاد حلول لتلك المشكلة إلا أنها لاتزال تعاني من صعوبة الحصول على التمويل للأسباب التالية:

1- عدم توفر البيانات المالية، مما يخلق مشكلة لدى القطاع المصرفي.

2- عدم وجود الضمانات الكافية لديها، فالضمانات المطلوبة عالية فقد تصل إلى 200% من قيمة الائتمان¹، ولذلك غالباً ما تؤخذ الملكية كضمان للقروض الصغيرة ويعود ذلك إلى مخاطر تلك القروض.

3- محدودية الخبرة لدى البنوك في خلق المنتجات المناسبة ومنافذ التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- ارتفاع تكاليف الاقتراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تفوق قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى ارتفاع أعباء التطوير والتوسع في هذه المنشآت مما يضعف من قدرتها على المنافسة في

¹ - Arbashe, Ziad ayoub, SME Development Policy in Syria and recommendations for a draft SME law, PROJECT NO. MEDA/2005/17542 , Aug,2007,p22.

الأسواق المحلية والاقليمية والعالمية¹.

5- طول مدة وصعوبة إجراءات الحصول على القروض بسبب الإجراءات الروتينية المعقدة وإهدار مبالغ كبيرة من القرض اللازم لتجهيزات المشروع بحيث لا يتبقى من المبلغ ما يفي بأغراض التشغيل، مما كان سبباً في فشل إقامة تلك المشاريع وإتمامها، هذا فضلاً عن الأزمة التي تمر بها سورية اليوم وأثرها السلبي على العملة السورية، إذ إن تقلب سعر صرف الدولار وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية أدى إلى زيادة كلفة المشروع وعدم كفاية رأس المال.

إن العوامل السابقة كانت سبباً رئيسياً في فشل الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم تحقيقها للهدف المرجو منها، ويرى الباحث أن هناك مشكلة أساسية تكمن في أصحاب تلك المشاريع وهي قلة الوعي المصرفي لديهم، وغياب ثقافة العمل الخاص الحر، فضلاً عن انتشار الفساد والرشوة الذين أصبحوا ثقافة في مجتمعنا أدت إلى عدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة فيما يتعلق بترخيص تلك المشاريع وتمويلها ومتابعتها في مراحل تنفيذها، الأمر الذي أدى بها إلى الفشل. ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود مؤسسات لضمان مخاطر القروض الموجهة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقاً أمام تمويل تلك المشاريع.

وأيضاً فإن الافتقار للمعلومات المتاحة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغياب البيانات الإحصائية العامة والدقيقة اللازمة لفهم طبيعة هذه المشاريع يعتبر من المشاكل التي واجهت تلك المشاريع في سورية².

ثالثاً: الهياكل والآليات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قوة ديناميكية تؤثر في مستوى الاقتصاد سواء على المستوى الاقليمي أو الوطني، لذلك فقد كان تشجيع الاستثمار الخاص أحد أهداف الخطة الخمسية العاشرة، وتترجم اهتمام الحكومة بقطاع التمويل الصغير من خلال إصدار المرسوم رقم 15 لعام 2007 الناظم لعملية تأسيس شركات التمويل الصغير، بالإضافة إلى سعيها

¹ - مقابلة شخصية مع الاستاذ أحمد خليل، مدير مكتب تنمية المشاريع الصغيرة، الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع، مقابلة تاريخ 2015/11/16.

² - المللي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015، ص79.

المتواصل لتذليل كافة العقبات وذلك في سبيل تطويره وإشراكه في عملية التنمية التي تشهدها سورية.

إن تعزيز مساهمة التمويل الصغير في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مشاريع جديدة، وتوسيع القائم منها مما يساعد في الوصول إلى التنمية الشاملة والتي يمثل المواطن السوري أدواتها وغايتها النهائية، لذلك سوف يتطرق الباحث إلى الهيئات والمشاريع التمويلية المتخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع العلم أنه يجب التفريق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر.

أ- هيئة مكافحة البطالة - الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع الصغيرة - مؤخراً هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تمثل هيئة مكافحة البطالة السورية إحدى ثمار مرحلة التطوير والتحديث التي تشهدها سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد، حيث ظهرت إلى الوجود بالقانون رقم 71 لعام 2001 القاضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة كبرنامج وطني مدته خمس سنوات يهدف إلى توفير 440 ألف فرصة عمل جديدة للعاطلين عن العمل في مشاريع (زراعية - صناعية - سياحية - تجارية) عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً وتمويلها وقد خصص لأجل ذلك 50 مليار ليرة سورية كرأس مال للهيئة¹، وهو رأس مال كبير حتى بالمقاييس الدولية لهذه المشاريع.

تهدف الهيئة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومنها الاستثمار في التشغيل والتنمية، تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد، وتوفير فرض عمل دائمة مع القطاع الخاص وخاصةً للأفراد والأسر في المناطق الحضرية والنامية، وقد عملت الهيئة لتحقيق أهدافها من خلال العديد من البرامج ومنها:

1- برنامج المشاريع الصغيرة وهذه المشاريع فردية صغيرة تهدف إلى خلق فرص عمل وتحسين دخل القائمين عليها.

2- برنامج المشاريع الأسرية متناهية الصغر وهي أيضاً مشروعات صغيرة ولكنها موجهة

¹ - سعيان، سمير، توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، تاريخ 19 شباط 2008، ص18.

للأسرة لتحسين دخلها.

3- برنامج التشغيل العامة والاسكان ويهدف إلى تنفيذ مشروعات في البنية التحتية مثل تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وأعمال صيانة المباني، وقد تم إيقاف العمل فيه منذ نيسان 2004 بناءً على توجيهات الجهات الوصائية للهيئة وحولت مخصصاته المالية إلى برنامج تنمية المشاريع¹.

4- برنامج التدريب وتنمية المجتمع ويقوم بتمويل المشاريع التي تعنى بالتنمية البشرية.

5- برنامج التدريب للتشغيل المضمون وهو برنامج يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة عن طريق إقامة شراكة مع القطاع الخاص ترمي إلى تدريب وتأهيل الشباب المتعطّل عن العمل .

يقوم عمل الهيئة حسب برامجها على منح القروض المختلفة ضمن تسهيلات تساعد المقترضين، وتمنحهم حافزاً على إنجاز مشروعاتهم والاستمرار بها، وقد قدر سعر الفائدة للمشروعات الأسرية بمعدل 4% وتلك للمشروعات الصغيرة بنسبة 5%، أما بالنسبة لمشاريع التوسع للمنشآت القائمة فحددت بـ 7%، يحصل المقترضون حسب تعاملهم وإنجازهم على منحة في نهاية فترة المشروع تصل حتى 50% من الفوائد على القرض².

لقد عملت الهيئة في كافة المحافظات السورية ولكنها لم تحقق النجاح المطلوب، فقد قامت الهيئة بتمويل حوالي 54366 مشروعاً أسرياً و 27351 مشروعاً صغيراً وحققت حوالي 177743 فرصة عمل، وبالإضافة إلى ذلك فقد ولدت 8649 فرصة عمل من برنامج التدريب والتنمية المجتمعية و 9456 فرصة عمل من برنامج التشغيل العامة³، إلا أن هذه الأرقام قليلة في فترة الخمس السنوات وقياساً بخصوصية الواقع السوري وستظهر الجداول في الصفحة التالية المشاريع الصغيرة وفقاً لشرائح التمويل ونوع النشاط ووفقاً للمصارف الممولة، كما وستظهر فرص العمل المحققة منها.

لقد قام الباحث بإعداد الجداول بالاعتماد على بيانات حصل عليها من الهيئة بالإضافة إلى

¹ - تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشاريع الأسرية والصغيرة والمتوسطة من الفترة 2002-2006، هيئة مكافحة البطالة، ص4.

² - مرزوق، نبيل، البطالة في سورية وأسبابها ومداخل معالجتها، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 2004/11/5.

³ - تقرير نتائج الأعمال المنفذة لهيئة مكافحة البطالة السورية لغاية 2007/12/31.

التقارير السنوية للهيئة خلال الأعوام من 2002-2006.

جدول رقم (10) أعداد المشاريع الصغيرة الممولة وفق شرائح التمويل (الأرقام بالآلاف)

البيان	من 101 - 750	من 751 - 1500	من 1510 - 3000	المجموع
المجموع	25239	1127	993	27359

جدول رقم (11) عدد المشاريع حسب نوع النشاط والمصارف الممولة

نوع النشاط	العدد	نوع المصرف	العدد
زراعي	10169	زراعي	15393
صناعي	4653	صناعي	3947
خدمي	12537	تسليف	1497
		توفير	6522
المجموع	27359	المجموع	27359

الجدول رقم (12) عدد المشاريع الممولة من قبل الهيئة

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
مشروعات أسرية	2286	21203	15485	13405	1987	54366
مشروعات صغيرة	134	7314	9620	6964	3327	27359
مشروعات التوسعة	0	0	22	45	30	97
المجموع	2420	28517	25127	20414	5344	81822

الجدول رقم (13) فرص العمل المحققة من برامج مديرية تنمية المشاريع الاجمالي

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
مشروعات أسرية	2857	26504	19356	16756	2484	67957
مشروعات صغيرة	536	29256	38480	27856	13308	109436
مشروعات التوسعة	0	0	80	126	144	350
المجموع	3393	55760	57916	44738	15936	177743

ولقد حققت الهيئة خلال الفترة من 2001 - 2006 المنجزات التالية¹:

- 1- انفاق نحو 19 مليار ليرة سورية على تمويل المشاريع وتم تمويل 82000 مشروعاً.
- 2- شكلت القروض الأسرية ما يعادل نسبة 68% وقروض المشاريع الصغيرة نحو 32% من المجموع.

ورغم ذلك فإنه يوجد حوالي 44% من المشاريع التي تدرسها الهيئة لا تجد طريقاً إلى التمويل بسبب عدم توفر الضمانات المصرفية من قبل طالبي القروض وخاصةً طالبي القروض الأسرية. وبما أن الهيئة لا تملك مصرفاً خاصاً بها، ولم يكن يوجد في سورية مصرف مختص بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لذلك لجأت الهيئة إلى توقيع عقود مع المصارف التالية (المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التوفير، ومصرف التسليف الشعبي)، كجهة وسيطة تقوم بتمويل مشروعات العاطلين عن العمل (زراعية، صناعية، سياحية، خدمية) من خلال المبالغ المتعاقد عليها، كما وتعتبر تلك المصارف الوكيل في حفظ حقوق الهيئة والتأكد من صحة الضمانات ومنح القروض واستردادها².

تقوم المصارف السابق ذكرها باعتماد قيمة القرض المقترحة بحسب دراسة الجدوى الاقتصادية المعتمدة من فرع الهيئة، ويمنح الموافقة الأولية على القرض بعد التأكد من كفاية الضمانات ونوعها، وتستكمل التراخيص والاجراءات اللازمة لمنح القرض.

إلا أنه ورغم العمل لإنجاح تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من حدة البطالة والفقر في المجتمع السوري، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، وذلك بسبب العديد من العوامل والصعوبات التي واجهت عمل الهيئة ومنها:

- 1- صعوبات تتعلق بثقافة المجتمع، وانتشار ثقافة الائتمان وروح المبادرة والاعتماد على الدولة، فقد تبين غياب ثقافة العمل الحر الخاص لدى غالبية الشباب، ورغبة الغالبية العظمى بالعمل لدى القطاع العام والخوف من العمل الحر الخاص.
- 2- صعوبات تمويلية وذلك بسبب عدم التزام المصارف بالاتفاقيات الموقعة مع الهيئة والتي بلغت 10 اتفاقيات وخاصةً لجهة عدم الالتزام بإعطاء سنة سماح للمستفيد كما ورد في

¹ - مللي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص81.

² - التعليمات التنفيذية الموحدة للمصارف بشأن مشروعات هيئة مكافحة البطالة، القرار رقم 8729، تاريخ 2002/11/28 .

الاتفاقيات الموقعة.

- 3- صعوبات إدارية لجهة الحصول على التراخيص المطلوبة فمثلاً محافظة طرطوس زراعية ولكن الحيازات صغيرة، بالإضافة إلى غياب المناطق والمدن الصناعية واقتصارها على المناطق المتوفرة حالياً.
- 4- عدم إغارة أي اهتمام من قبل المشاريع التمويلية لموضوع التدريب والتأهيل على إدارة المشاريع الذي تقوم به الهيئة واعتباره مجرد ميزة.

أما من وجهة نظر الباحث فقد لاحظ من خلال جولة ميدانية للعديد من المشاريع والحديث مع أصحابها أنه يوجد فرق واضح في ثقافة الأفراد في القيام بالمشاريع الصغيرة بين الريف والمدينة، حيث أن نسبة 85% من أبناء الريف حصلوا على قروض صغيرة ووظفوها في سبيل الحصول على لقمة العيش فقط دون أي تطوير يذكر، أما أبناء المدينة فقد أخذوا قروضاً صغيرة واستثمروها في مشاريع صغيرة ثم طوروها إلى أن أصبحت اليوم مشاريع كبيرة فمنهم من أصبح لديه معمل رخام ومنهم من أصبح لديه معمل خياطة والخ.

كما أنه رغم ما حققته الهيئة إلا أنها لم تأتِ بالثمار المطلوبة، لذلك فإن الحكومة السورية واستكمالاً لخطتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع الصغيرة لتحل محل هيئة مكافحة البطالة لتصبح هذه الهيئة مؤسسة جديدة بعد أن كانت برنامجاً مدته خمس سنوات وفق ما جاء بالمرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 والتي باشرت أعمالها في عام 2008.

لقد اعتمدت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع سياسة التدريب والتأهيل وإقامة الدورات الخاصة لرواد الأعمال لمساعدتهم في الانطلاق بمشاريعهم، بالإضافة إلى دراسة جدوى المشاريع المقدمة من قبلهم ثم تحويلها إلى المصرف المختص ليقوم بعملية التمويل، ولكن ما حصل هو زيادة المشكلة التمويلية وانخفاض تقديم القروض لرواد الأعمال ذلك بسبب عائدية القرار التي أصبحت للمصرف والذي يسعى بشكل دائم للربح ولذلك فقد تخلّى عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بخلاف هيئة مكافحة البطالة التي كانت صاحبة القرار في التمويل.

لكن اليوم وبسبب الأهمية المتزايدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وخاصةً في ظروف الأزمة الحالية والتي تخطت الخمس سنوات، فقد زاد اهتمام الحكومة بهذا القطاع، لذلك فقد تم مؤخراً في بداية هذا العام بإحداث هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشاريع الصغيرة وذلك وفق القانون رقم /2/ لعام 2016 والذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد، وقد عرف القانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالآتي¹:

هي المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري. ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصى لحجم كل نوع من انواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

تسعى هذه الهيئة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في توفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة وما يرتبط بها من قوانين وبرامج اقتصادية لازمة، والعمل على زيادة إنتاجيتها وتحسين أدائها من خلال تسهيل نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية ورصد وتقييم أداء هذه المشاريع.

ب - وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بنك الاستثمار الأوروبي):

يعتبر مصرف الاستثمار الأوروبي واحداً من المصارف الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال قيامه بتقديم الدعم الفني والمالي من خلال تقديم منحة مالية فنية للدول المتقدمة والنامية، لذلك وسعيًا من الحكومة السورية لتسخير كافة الجهود لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية قامت بتوقيع اتفاقيات مع مصرف الاستثمار الأوروبي وفق ما يلي²:

الاتفاقية الأولى:

وهي اتفاقية بمبلغ /40/ مليون يورو مضافاً إليها /2/ مليون يورو منحة فنية لتدريب وتأهيل كوادر مصرفية متخصصة وخبيرة بدراسة وتمويل ومتابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد صدقت هذه الاتفاقية بموجب القانون /13/ تاريخ 2006/3/26، حيث تم دراسة وتمويل /33/ مشروعاً بمبلغ وقدره /30/ مليون يورو جميعها هامة صناعية وسياحية وزراعية.

¹ - القانون رقم /2/ تاريخ 2016/1/6، المادة 1.

² - كتاب رقم 7/ ص، تاريخ 2016/2/2، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Fund unit .

الاتفاقية الثانية:

وهي اتفاقية بمبلغ /80/ مليون يورو مضافاً إليها منحة مالية فنية بمبلغ /2.8/ مليون يورو لتدريب وتأهيل كوادر مصرفية متخصصة وخبيرة بدراسة وتمويل ومتابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد صدقت الاتفاقية بموجب القانون رقم /21/ تاريخ 2008/11/9، حيث تم بموجبها تمويل /30/ مشروع بمبلغ /32/ مليون يورو إلى أن فرضت عقوبات الاتحاد الأوروبي واضطر بنك الاستثمار الأوروبي للتوقف عن التمويل والعمل.

لقد تم تدريب أعداد كبيرة من الكوادر المصرفية من قبل خبراء بنك الاستثمار الأوروبي بلغ عددهم /360/ متدرباً في الاتفاقية الأولى، و/1005/ متدرب في الاتفاقية الثانية وقد حصل بعضهم على شهادة خبير إقراض دولي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للفائدة على القروض فإنه وفقاً لنظام الشرائح وفقاً للآتي¹:

1- الشريحة الأولى 2000000 يورو بمعدل فائدة 3.686%

2- الشريحة الثانية 8000000 يورو بمعدل فائدة 3.699%

3- الشريحة الثالثة 4000000 يورو بمعدل فائدة 4.32%

4- الشريحة الرابعة 6500000 يورو بمعدل 4.812 %

لقد واجهت الوحدة عدداً من الانسحابات من قبل طالبي القروض بالإضافة إلى رفض العديد من الطلبات المقدمة وتعود الانسحابات للأسباب التالية:

1. أسباب تتعلق بالمصارف الوسيطة فقد لعبت دوراً كبيراً في انسحاب العديد من المتعاملين وذلك بسبب الوقت الطويل الذي تستغرقه دراسة أي ملف لدى المصرف الوسيط، وأيضاً خوف الكثير من موظفي المصارف الوسيطة من قروض الوحدة لضعفهم وعدم تأهيلهم في مجالات القطع الأجنبي - الاعتمادات المستندية - البوالص.
2. أسباب تتعلق بالاتفاقية وذلك من خلال التخوف من عملة القرض، وارتفاع معدل الفائدة على اليورو / 7-7.4 % /، بالإضافة إلى استبعاد الكثير من المشاريع من امكانية التمويل مثل المشافي والمدارس والجامعات والمخابر ومحطات الوقود.

¹ - كتاب رقم 170/ ص تاريخ 2007/5/23، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Fund unit.

3. أسباب تتعلق بالوحدة وذلك بسبب خضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والبيانات المالية لكثير من التدقيق والتفصيل وحتى الاطلاع لخبرة صاحب العمل في هذا المجال، وهذا شيء غير مألوف في الثقافة والعقلية المصرفية لدى أصحاب الفعاليات لدينا.

أما أسباب الرفض فتعود لسببين:

1- عدم توفر نسبة المساهمة الذاتية أي ال 50% لدى الزبون.

2- عدم توفر الضمانات اللازمة والمطلوبة من قبل المصارف الوسيطة.

من خلال ما سبق ذكره نجد أنه بالرغم من السعي الجاد للحكومة السورية لتطوير واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، إلا أن محاولاتها لم تكلل بالنجاح ويعود ذلك إلى غياب تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تم وضعها من قبل مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد، وهذا لا يساهم في الحد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع في سورية.

هذا فضلاً عن الترخيص للعديد من المؤسسات التي تمارس مهنة التمويل الصغير والمتناهي في الصغر ومنها المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير (الأغا خان)، بنك الابداع، مؤسسة التمويل الصغير الأولى، مؤسسة باب رزق، وصندوق التنمية الريفية وغيرها، والتي تتميز بأهميتها الكبيرة في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وتشكل لهم أساس داعم لقيامهم بمشاريع صغيرة ومتوسطة، إلا أنها لم تحقق الهدف الرئيسي من إنشائها وذلك لتوجه الأفراد للاقتراض منها لتمويل الحاجات الاستهلاكية بالدرجة الأولى.

الفصل الرابع

الدراسة العملية

المبحث الأول: أداة الدراسة والإجراءات

المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية وتفسيرها

المبحث الأول

أداة الدراسة والإجراءات

أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال استمارة وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على عينة الدراسة، ومن ثم ملاحظة النتائج وإسقاطها على المجتمع المدروس على النحو التالي .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الذي يحاول وصف طبيعة الظاهرة موضع الدراسة، فالمنهج الحالي يساعد على تفسير الظواهر الموجودة، كما يفسر العلاقات بين هذه الظواهر، يضاف إلى ذلك أنه يساعد في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه الظواهر استناداً إلى حقائق الواقع، وتعد الأبحاث الوصفية أكثر من مشروع لجمع المعلومات فهي تصف وتحلل وتقيس وتُقيم وتُفسر (Lokesh, 1993, 405).

مجتمع الدراسة : يتألف مجتمع الدراسة من موظفي قسم الاقراض وقسم التخطيط وقسم المخاطر في البنوك العامة العاملة في سورية وفروعها بما فيهم من مدراء الأقسام والفروع .

عينة الدراسة :

يمثل اختيار عينة الدراسة إحدى أهم خطوات البحث الميداني، لأنّ نتائجها التي سينتهي إليها تتركز ارتكازاً كلياً على خصائص العينة، ومدى تمثيلها له، حتى يتوفر إمكانية تعميم نتائجها على أفراد المجتمع الأصلي الذي سحبت منه، ومدى تمثيلها له، وبالتالي تعميم نتائجها على أفراد المجتمع الإحصائي كلها، لذا يجري عادة توجيه عناية خاصة لطريقة سحبها، حيث تنتقي عنها صفة التحيز وعدم التمثيل الصادق وتتألف عينة الدراسة من:

عينة الدراسة الاستطلاعية: تكونت هذه العينة من (30) موظفاً تم اختيارهم بهدف قيام الباحث بدراسة استطلاعية للتحقق من صلاحية أداة الدراسة.

عينة الدراسة الأساسية: وتكونت العينة من (106) موظفاً، اختيروا بطريقة مقصودة من المصارف الآتية: المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي، مصرف التوفير.

وقام الباحث باختيار أفراد العينة من العاملين في الأقسام التالية التابعة للمصارف المذكورة (قسم التسليف - قسم المخاطر - قسم التخطيط - وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وشملت مدراء المصارف المذكورة ومدراء الفروع والمديريات. والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (14)

العدد	المصرف	العينة
1	الزراعي	36
2	الصناعي	33
3	التسليف	26
4	التوفير	11
	المجموع	106

حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان على الموظفين، والحصول على إجاباتهم، حيث قام بالتوزيع على (120) موظفاً وكانت الاستبانة الصالحة للتحليل بلغت (106) استبانة، واستبعدت باقي الاستبانات بسبب عدم استكمال البيانات ومن ثم قام بتحليل الإجابات للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

تصميم أداة الدراسة:

1- اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها

نتناول في هذه الخطوة أهداف الدراسة الميدانية ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة ومن ثم معرفة صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية، وفيما يلي ذلك :

2 أداة الدراسة الميدانية :

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة ميدانية والتي تعد إحدى أدوات المنهج الوصفي ويعد الاستبيان

أحد وسائل الحصول على المعلومات من المبحوث نفسه، وهو أداة مهمة للتعرف على الإجابة اللفظية التي تعبر عن آراء مجموعة من الأفراد في موضوع الدراسة وتتيح لهم فرضية التعبير عن آرائهم بحرية، وقد جرى بناء الاستبيان في عدة خطوات على النحو التالي :

❖ الخطوة الأولى :

استخلاص أبعاد الدراسة قام الباحث باستخلاص الأبعاد من خلال الإطار النظري، ومن ثم تم بناء استمارة التحكيم التي شملت مجموعة من المتغيرات (39) متغير رئيسي ومتغيرات فرعية وذلك من خلال وضعها في محاور أساسية، حيث جاءت استمارة التحكيم في عدة فقرات (39) رئيسية و (بيانات شخصية حسب سنوات الخبرة -التعليم - المنصب الوظيفي) ومن ثم تم توزيع الاستمارة على عدد من الخبراء في الإحصاء والاقتصاد بلغ عددهم (3) محكماً من أجل تحكيم العبارات الواردة فيها وإبداء الرأي فيها، بعد أن تم توضيح تعريفات (المعايير) وذلك بهدف التأكد من أن هذه المعايير أو الأبعاد تحقق هدف الدراسة وإضافة وحذف ما يروونه مناسباً وفي ضوء ذلك تم تعديل ما جاء بها من ملاحظات واستقرت على صيغتها النهائية.

❖ الخطوة الثانية: صياغة عبارات الاستبيان :

في ضوء ما سبق قام الباحث بإعداد الاستبيان من خلال تحويل (الأبعاد) إلى مجموعة من الأسئلة التي تغطي جميع أبعاد الدراسة وقد تم تحكيمة من قبل عدد من الخبراء في علم الإحصاء والاقتصاد بلغ عددهم (3) وقد جاءت ملامح الصورة النهائية للاستبيان كما هو موضح في الملحق و تمت صياغة الاستبيان بحيث يتضمن الاستجابات استخدم نظام ليكرت الخماسي لمعرفة الآراء حول بعض المحاور والفقرات (انظر للملاحق - استمارة الاستبيان)

❖ الخطوة الثالثة : دقة وثبات الاستبيان :

1- صدق الاستبيان :قام الباحث بالتأكد من صدق الأداة بطريقتين هما :

a. صدق المحتوى (الصدق الظاهري للتمكين)

أن الاختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه، ومن أهم الطرق المستخدمة لقياس صدق الاستبيان هو صدق المحتوى الذي يعد مناسباً لطبيعة الاستبيان في الابحاث الاجتماعية والذي

يقصد به مدى قدرة الاداة على تمثيل المحتوى المراد دراسته. إن ما تم التوصل إليه في عبارات الاستبيان تناسب البعد الذي تدرج فيه وتقيس ما وضعت لقياسه، وذلك بعد إجراء التعديلات التي وضعها المحكمون والتي في ضوءها تم اعتماد الاداة واخراجها في صورتها النهائية، وأصبحت صالحة لقياس ما وضعت من أجله.

نتائج الاتساق الداخلي

قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد للمقياس على عينة قوامها (30) مبحوث كما يلي:

(1) المحور: (العرض النقدي)

جدول (15) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (العرض النقدي) والدرجة الكلية للمحور

العرض النقدي		
.603**	معامل الارتباط بيرسون	يؤثر تغير العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.000		
.771**	معامل الارتباط بيرسون	إن زيادة العرض النقدي تؤدي لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.000		
.739**	معامل الارتباط بيرسون	تؤدي زيادة الودائع الجارية في المصارف إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.000		
0.273	معامل الارتباط بيرسون	تؤثر زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.145		
0.196	معامل الارتباط بيرسون	إن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.298		
.402*	معامل الارتباط بيرسون	إن توفر كميات كبيرة من الأصول المالية ذات السيولة المرتفعة يساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	الدلالة الحسابية	
0.028		

إن تقليص نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف يؤدي إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.524**
	الدلالة الحسابية	0.003

يوضح الجدول معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (العرض النقدي) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) حيث تراوحت بين 0.40 و 0.77 وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه عدا العبارة (تؤثر زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة). والعبارة (إن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) غير دالة إحصائياً.

(2) المحور: (حجم التسليف)

جدول (16) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (حجم التسليف) والدرجة الكلية للمحور

حجم التسليف		
يخصص المصرف المركزي قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.469**
	الدلالة الحسابية	0.009
إن زيادة حجم التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي تؤثر إيجاباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.482**
	الدلالة الحسابية	0.007
إن تغير نسبة التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاعات الاقتصادية يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.41
	الدلالة الحسابية	0.045
إن تغير حجم التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي بسبب تغير النشاط الاقتصادي يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.546**
	الدلالة الحسابية	0.002
إن تخصيص التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاع العام دون الخاص يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.415*
	الدلالة الحسابية	0.022
إن تجاوز بعض المصارف الخطة التسليفية لها في منح القروض لبعض القطاعات يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	معامل الارتباط بيرسون	0.395*
	الدلالة الحسابية	0.031

0.220	معامل الارتباط بيرسون	يشرف المصرف المركزي على تسليف المصارف والمشاريع المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.244	الدالة الحسابية	

يوضح الجدول معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (حجم التسليف) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) حيث تراوحت بين 0.39 و 0.54 وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه عدا عبارة (يشرف المصرف المركزي على تسليف المصارف والمشاريع المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) غير دالة إحصائياً.

(3) المحور: (سعر الفائدة)

جدول (17) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (سعر الفائدة) والدرجة الكلية للمحور

سعر الفائدة		
0.445*	معامل الارتباط بيرسون	يعتبر سعر الفائدة من المؤثرات المباشرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.014	الدالة الحسابية	
0.496**	معامل الارتباط بيرسون	إن تغير سعر الفائدة في المصرف المركزي يؤثر على تسليف المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.005	الدالة الحسابية	
0.794**	معامل الارتباط بيرسون	إن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.000	الدالة الحسابية	
0.704**	معامل الارتباط بيرسون	يعتبر سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لعدم حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض.
0.000	الدالة الحسابية	
0.522**	معامل الارتباط بيرسون	إن تخصيص سعر فائدة خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة تمويلها.
0.003	الدالة الحسابية	
0.576**	معامل الارتباط بيرسون	إن تخفيض سعر فائدة القروض على المصارف يزيد الكتلة النقدية المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.001	الدالة الحسابية	
0.507**	معامل الارتباط بيرسون	إن اختلاف سعر الفائدة المفروض على المصارف حسب القطاع يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.004	الدالة الحسابية	

يوضح الجدول معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (سعر الفائدة) والدرجة الكلية

للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) حيث تراوحت بين 0.44 و 0.79 وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه .

(4) المحور: (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

جدول (18) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والدرجة الكلية للمحور

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة		
	معامل الارتباط بيرسون	يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) .
0.376*	الدلالة الحسابية	
0.041		
	معامل الارتباط بيرسون	يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع .
0.481**	الدلالة الحسابية	
0.007		
	معامل الارتباط بيرسون	يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله .
0.540**	الدلالة الحسابية	
0.002		
	معامل الارتباط بيرسون	يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله .
0.445*	الدلالة الحسابية	
0.014		
	معامل الارتباط بيرسون	يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله .
0.38	الدلالة الحسابية	
0.04		
	معامل الارتباط بيرسون	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة .
0.436*	الدلالة الحسابية	
0.016		
	معامل الارتباط بيرسون	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة .
0.523**	الدلالة الحسابية	
0.003		
	معامل الارتباط بيرسون	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة .
0.486**		

0.007	الدلالة الحسابية	
.526**	معامل الارتباط بيرسون	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة.
0.003	الدلالة الحسابية	
30	N	
.537**	معامل الارتباط بيرسون	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشرط سداد تلك القروض.
0.002	الدلالة الحسابية	
.458*	معامل الارتباط بيرسون	
0.011	الدلالة الحسابية	تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغير والمتوسطة.
0.218	معامل الارتباط بيرسون	
0.248	الدلالة الحسابية	
.621**	معامل الارتباط بيرسون	التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها.
0.000	الدلالة الحسابية	
.621**	معامل الارتباط بيرسون	
0.000	الدلالة الحسابية	تقدم المصارف التجارية قروضاً متناسباً وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
.708**	معامل الارتباط بيرسون	
0.000	الدلالة الحسابية	
.489**	معامل الارتباط بيرسون	يتم تحديد عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتنسيق بين المصارف.
0.006	الدلالة الحسابية	
30	N	
0.326	معامل الارتباط بيرسون	تمول المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.079	الدلالة الحسابية	
0.44	معامل الارتباط بيرسون	
0.04	الدلالة الحسابية	تمنح المصارف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى الملاءة المالية لصاحبها.
0.293	معامل الارتباط بيرسون	
0.115	الدلالة الحسابية	

يوضح الجدول معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) حيث تراوحت بين 0.43 و 0.59 وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه عدا العبارة (التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها) و العبارة (إن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها) غير دالة إحصائياً.

ج. ثبات الاستبيان :

يشير الثبات إلى درجة استقرار نتائج أداة القياس إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم، وقد تم حساب الثبات للأداة المستخدمة في الدراسة الحالية على عينة من الاستمارات قوامها (30) شخص، وقام الباحث بحساب ثبات الأداة بالطرق الآتية :

-ألفا كرونباخ :

لغرض التأكد من الصدق المنطقي للاستبانة ووضوحها، قام الباحث بقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة حيث استخدم معامل ألفا كرونباخ الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة، وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر - واحد) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس وقد وجد الباحث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كما يلي:

جدول رقم (19)

المحور	العدد	معامل ألفا كرونباخ
العرض النقدي	7	0.512
حجم التسليف	7	0.59
سعر الفائدة	7	0.671
تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	18	0.77

المعالجة الإحصائية للبيانات :

استخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات حيث قام الباحث بتفريغ البيانات (إجابات العينة) حسب كل سؤال من الأسئلة وتم إعطاء العديد من الإجابات درجات استجابة بمقياس ليكرت الخماسي، وتم القيام بحساب تجميع المقياس في كل محور من محاور الدراسة وتم الحصول على قيمة المتوسط الحسابي والنسبة لكل عبارة من عبارة المحاور وإجراء التحليل عليها حيث تضمن التحليل ما يلي:

أ- النسب المئوية والتوزيعات التكرارية (الدراسة الوصفية) والوزن النسبي .

ب- اختبار العينة الاحادية T TEST.

ت- اختبار مقارنة الفروق Independent t test

ث- اختبار التباين One Way Anova

ج- معاملات الارتباط والانحدار .

ح- التحليل العاملي لمحور (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس ($5-1=4$)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي $0.80=5/4$ ، وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح (وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول خلايا كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (التميمي، 2004:ص 42)

الجدول رقم (20)

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	مدى الاتباع والاعتماد
من 1-1.80	من 20 % - 36 %	متدنية جداً
أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر من 36 % - 52 %	متدنية
أكبر من 2.60 - 3.40	أكبر من 52 % - 68 %	متوسطة
أكبر من 3.40 - 4.20	أكبر من 68 % - 84 %	عالية
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84 - 100 %	عالية جداً

المبحث الثاني

الأساليب الإحصائية والفرضيات وتفسيرها

وصف عينة الدراسة:

- توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

جدول (21) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		النسبة %	العدد
دبلوم	3.8	4	
بكالوريوس	75.5	80	
دراسات عليا	20.8	22	
المجموع	100.0	106	

توزعت عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي إلى دبلوم بنسبة 3.8 %، بكالوريوس بنسبة 75.5 %، ودراسات عليا بنسبة 20.8 %.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية:

جدول (22) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الفئة الخبرة العملية

النسبة %	العدد	
16	17	1 - 5 سنوات
17.9	19	5 - 10 سنوات
24.5	26	10 - 15 سنة
41.5	44	15 سنة فأكثر
100.0	106	المجموع

ويبين الجدول عدد سنوات الإقامة حيث الفئة الأعلى 15 سنة فأكثر 41.5 % و 10-15 سنة

24.5 % و 10-5 سنوات 17.9 % و من 1-5 سنوات 16 %.

• توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (23) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الفئة الوظيفي

النسبة %	العدد	
12.1	16	مراقب
37.7	40	رئيس قسم
18.9	20	مدير دائرة
18.9	20	مدير فرع
100 %	106	المجموع

يبين الجدول (23) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية حيث نجد موظف مراقب النسبة 12.1% ثم رئيس قسم بنسبة 37.7 % و مدير دائرة بنسبة 18.9 % و مدير فرع 18.9%.

1- دراسة المؤشرات الإحصائية لمحور (العرض النقدي)

تم إجراء العمليات الإحصائية والاختبارات لمتغيرات المحور (العرض النقدي)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (24) يبين إحصاءات ومتوسطات والوزن النسبي لمتغيرات المحور (العرض النقدي) حسب آراء عينة الدراسة

العدد	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	دالة t	الوزن النسبي	الدلالة الحسابية
0	0.0%	3.94	0.494	19.6	79	0.000
4	3.8%					
4	3.8%					
92	86.8%					
6	5.7%					
106	100.0%	4.00	0.851	12.1	80	0.000
3	2.8%					

يؤثر تغيير العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن زيادة العرض

							بشدة	النقدي تؤدي لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					0.9%	1	غير موافق	
					16.0%	17	محايد	
					53.8%	57	موافق	
					26.4%	28	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	80	13.0	0.787	3.99	0.0%	0	غير موافق بشدة	تؤدي زيادة الودائع الجارية في المصارف إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					9.4%	10	غير موافق	
					2.8%	3	محايد	
					67.0%	71	موافق	
					20.8%	22	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	75	9.7	0.794	3.75	0.0%	0	غير موافق بشدة	تؤثر زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					12.3%	13	غير موافق	
					10.4%	11	محايد	
					67.9%	72	موافق	
					9.4%	10	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	75	11.5	0.673	3.75	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					7.5%	8	غير موافق	
					15.1%	16	محايد	
					71.7%	76	موافق	
					5.7%	6	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	77	12.7	0.696	3.86	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن توفر كميات كبيرة من الأصول المالية ذات
					6.6%	7	غير موافق	

					12.3%	13	محايد	السيولة المرتفعة
					69.8%	74	موافق	يساعد في تمويل
					11.3%	12	موافق بشدة	المشاريع الصغيرة
					100.0%	106	المجموع	والمتوسطة.
0.000	71	6.9	0.829	3.56	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تقليص نسبة الاحتياطي
					17.0%	18	غير موافق	القانوني
					15.1%	16	محايد	المفروضة على
					63.2%	67	موافق	المصارف يؤدي
					4.7%	5	موافق بشدة	إلى زيادة تمويل المشاريع
					100.0%	106	المجموع	الصغيرة والمتوسطة.

1- العبارة الأولى: (يؤثر تغير العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.94) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (79 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 19.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أنه يؤثر تغير العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- العبارة الثانية: (إن زيادة العرض النقدي تؤدي لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

بينت أن متوسط الإجابات عليها (4) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (80 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 12.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي إن زيادة العرض النقدي تؤدي لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- العبارة الثالثة: (تؤدي زيادة الودائع الجارية في المصارف إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.99) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (80 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن زيادة الودائع الجارية في المصارف تؤدي إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- العبارة الرابعة: (تؤثر زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.75) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (75 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 9.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- العبارة الخامسة: (إن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.75) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (75 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 11.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- العبارة السادسة: (إن توفر كميات كبيرة من الأصول المالية ذات السيولة المرتفعة يساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.85) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (77 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 12.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط

المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن توفر كميات كبيرة من الأصول المالية ذات السيولة المرتفعة يساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7- العبارة السابعة: (إن تقليص نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف يؤدي إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.56) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (71 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 6.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تقليص نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف يؤدي إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- دراسة المؤشرات الإحصائية لمحور (حجم التسليف)

تم إجراء العمليات الإحصائية والاختبارات لمتغيرات المحور (حجم التسليف) وكانت النتائج كما يلي:

جدول (25) يبين إحصاءات و متوسطات والوزن النسبي لمتغيرات المحور حجم التسليف حسب آراء عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	دالة t	الوزن النسبي	الدلالة الحسابية
يخصص المصارف المركزي قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	6	5.7%	2.76	1.03	-2.36	55.28	0.02
	غير موافق بشدة						
	غير موافق	48.1%					
	محايد	12.3%					
	موافق	32.1%					
	موافق بشدة	1.9%					
	المجموع	100.0%					
إن زيادة حجم التسليف	0	0.0%	3.82	0.57	14.94	76.42	0.00
غير موافق بشدة							

					3.8%	4	غير موافق	الممنوح من قبل
					15.1%	16	محايد	المصرف
					76.4%	81	موافق	المركزي تؤثر
					4.7%	5	موافق بشدة	إيجاباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.00	76.98	13.27	0.66	3.85	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تغير نسبة التسليف
					1.9%	2	غير موافق	المصرفي
					24.5%	26	محايد	الممنوح من قبل
					60.4%	64	موافق	المصرف
					13.2%	14	موافق بشدة	المركزي للقطاعات الاقتصادية يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.33	58.49	-0.97	0.80	2.92	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تغير حجم التسليف
					34.0%	36	غير موافق	المصرفي
					41.5%	44	محايد	الممنوح من قبل
					22.6%	24	موافق	المصرف
					1.9%	2	موافق بشدة	المركزي بسبب تغير النشاط الاقتصادي يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.00	66.04	3.60	0.86	3.30	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تخصيص التسليف
					24.5%	26	غير موافق	الممنوح من قبل

					22.6%	24	محايد	المصرف
					50.9%	54	موافق	المركزي للقطاع
					1.9%	2	موافق بشدة	العام دون الخاص يؤثر
					100.0%	106	المجموع	سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.00	80.00	13.62	0.76	4.00	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تجاوز بعض المصارف الخطة التسليفية لها
					6.6%	7	غير موافق	في منح القروض لبعض القطاعات يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					8.5%	9	محايد	
					63.2%	67	موافق	
					21.7%	23	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.00	70.00	5.26	0.98	3.50	0.0%	0	غير موافق بشدة	يشرف المصرف المركزي على تسليف المصارف والمشاريع المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					26.4%	28	غير موافق	
					5.7%	6	محايد	
					59.4%	63	موافق	
					8.5%	9	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	

1- العبارة الأولى: (يخصص المصرف المركزي قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة

والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (2.76) وأن الوزن النسبي للإجابات هو

(55.2 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.02)

أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين

متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح

الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن نسبة تخصيص المصرف المركزي قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة.

2- العبارة الثانية: (إن زيادة حجم التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي تؤثر إيجاباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.82) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (76 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 14.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن زيادة حجم التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي تؤثر إيجاباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- العبارة الثالثة: (إن تغير نسبة التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاعات الاقتصادية يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.85) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (76 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تغير نسبة التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاعات الاقتصادية يؤثر بشكل كبير على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- العبارة الرابعة: (إن تغير حجم التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي بسبب تغير النشاط الاقتصادي يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (2.92) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (58 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -0.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة متوسطة ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن تغير حجم التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي بسبب تغير النشاط الاقتصادي قد يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

5- العبارة الخامسة: (إن تخصيص التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاع العام دون الخاص يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.3) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (66 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 3.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة متوسطة ومدى اعتماد (متوسطة) أي إن تخصيص التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاع العام دون الخاص قد يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- العبارة السادسة: (إن تجاوز بعض المصارف الخطأ التسليفية لها في منح القروض لبعض القطاعات يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (80 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تجاوز بعض المصارف الخطأ التسليفية لها في منح القروض لبعض القطاعات يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7- العبارة السابعة: (يشرف المصرف المركزي على تسليف المصارف والمشاريع المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.5) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (70 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 5.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن المصرف المركزي يشرف على تسليف المصارف والمشاريع المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة المؤشرات الإحصائية لمحور (سعر الفائدة)

تم إجراء العمليات الإحصائية والاختبارات لمتغيرات سعر الفائدة وكانت النتائج كما يلي:

جدول (26) يبين احصاءات ومتوسطات والوزن النسبي لمتغيرات المحور (سعر الفائدة) حسب آراء عينة الدراسة:

الدالة الحسابية	الوزن النسبي	دالة t	الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة %	العدد	
0.00	78	10.55	0.87	3.89	0.0%	0	يعتبر سعر الفائدة من المؤثرات المباشرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					14.2%	15	غير موافق بشدة
					0.9%	1	غير موافق
					67.0%	71	محايد
					17.9%	19	موافق
					100.0%	106	موافق بشدة المجموع
0.00	76	9.80	0.85	3.81	0.0%	0	إن تغير سعر الفائدة في المصرف المركزي يؤثر على تسليف المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					14.2%	15	غير موافق بشدة
					4.7%	5	غير موافق
					67.0%	71	محايد
					14.2%	15	موافق
					100.0%	106	موافق بشدة المجموع
0.00	78	10.58	0.87	3.90	0.0%	0	إن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					12.3%	13	غير موافق بشدة
					6.6%	7	غير موافق
					60.4%	64	محايد
					20.8%	22	موافق
					100.0%	106	موافق بشدة المجموع
0.04	65	2.12	1.19	3.25	2.8%	3	يعتبر سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لعدم حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على
					37.7%	40	غير موافق بشدة
					6.6%	7	غير موافق
					37.7%	40	محايد
					15.1%	16	موافق

					100.0%	106	المجموع	قروض.
0.00	82	14.64	0.79	4.12	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تخصيص سعر فائدة خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة تمويلها.
					8.5%	9	غير موافق	
					0.0%	0	محايد	
					62.3%	66	موافق	
					29.2%	31	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.01	65	2.76	0.91	3.25	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن تخفيض سعر فائدة القروض على المصارف يزيد الكتلة النقدية المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					25.5%	27	غير موافق	
					31.1%	33	محايد	
					36.8%	39	موافق	
					6.6%	7	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.00	66	3.37	0.95	3.31	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن اختلاف سعر الفائدة المفروض على المصارف حسب القطاع يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					31.1%	33	غير موافق	
					9.4%	10	محايد	
					56.6%	60	موافق	
					2.8%	3	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	

1- العبارة الأولى: (يعتبر سعر الفائدة من المؤثرات المباشرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.89) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن سعر الفائدة يعتبر من المؤثرات المباشرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- العبارة الثانية: (إن تغير سعر الفائدة في المصرف المركزي يؤثر على تسليف المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.8) وأن

الوزن النسبي للإجابات هو (76 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 9.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تغير سعر الفائدة في المصرف المركزي يؤثر على تسليف المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- العبارة الثالثة: (إن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.9) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- العبارة الرابعة: (يعتبر سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لعدم حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.25) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (65 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.12$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.04) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن سعر الفائدة يمكن أن يكون من المعوقات الرئيسية لعدم حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض.

5- العبارة الخامسة: (إن تخصيص سعر فائدة خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة تمويلها) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (82 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 14$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن تخصيص سعر فائدة خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم بدرجة عالية في زيادة تمويلها.

6- العبارة السادسة: (إن تخفيض سعر فائدة القروض على المصارف يزيد الكتلة النقدية المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.25) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (65 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.01) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن تخفيض سعر فائدة القروض على المصارف يمكن أن يزيد الكتلة النقدية المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7- العبارة السابعة: (إن اختلاف سعر الفائدة المفروض على المصارف حسب القطاع يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.3) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (66 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 3.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح مدى الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن اختلاف سعر الفائدة المفروض على المصارف حسب القطاع يمكن أن يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- دراسة المؤشرات الإحصائية لمحور (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

تم إجراء العمليات الإحصائية والاختبارات لمتغيرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكانت النتائج كما يلي:

جدول (27) يبين احصاءات ومتوسطات والوزن النسبي لمتغيرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب آراء عينة الدراسة

العدد	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	دالة t	الوزن النسبي	الدلالة الحسابية
0	0.0%	3.97	0.51	19.76	79	0.000
4	3.8%					
3	2.8%					

					85.8%	91	موافق	تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي).
					7.5%	8	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	73	8.17	0.80	3.63	0.0%	0	غير موافق بشدة	يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع.
					13.2%	14	غير موافق	
					17.0%	18	محايد	
					63.2%	67	موافق	
					6.6%	7	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	78	14.38	0.63	3.88	0.0%	0	غير موافق بشدة	يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأس المال المشروع المراد تمويله.
					4.7%	5	غير موافق	
					12.3%	13	محايد	
					73.6%	78	موافق	
					9.4%	10	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	81	21.35	0.50	4.05	0.0%	0	غير موافق بشدة	يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله.
					2.8%	3	غير موافق	
					1.9%	2	محايد	
					83.0%	88	موافق	
					12.3%	13	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	74	8.94	0.83	3.72	0.0%	0	غير موافق بشدة	يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله.
					7.5%	8	غير موافق	
					29.2%	31	محايد	
					47.2%	50	موافق	
					16.0%	17	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.052	64	1.97	0.99	3.19	0.9%	1	غير موافق بشدة	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة.
					35.8%	38	غير موافق	
					8.5%	9	محايد	
					52.8%	56	موافق	
					1.9%	2	موافق بشدة	

					100.0%	106	المجموع	
0.000	68	4.23	0.94	3.39	0.9%	1	غير موافق بشدة	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة.
					26.4%	28	غير موافق	
					8.5%	9	محايد	
					61.3%	65	موافق	
					2.8%	3	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.206	63	1.27	1.07	3.13	3.8%	4	غير موافق بشدة	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة.
					34.0%	36	غير موافق	
					13.2%	14	محايد	
					43.4%	46	موافق	
					5.7%	6	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	74	7.39	0.99	3.71	0.9%	1	غير موافق بشدة	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة.
					17.0%	18	غير موافق	
					10.4%	11	محايد	
					53.8%	57	موافق	
					17.9%	19	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	69	4.42	1.03	3.44	0.9%	1	غير موافق بشدة	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشرط سداد تلك القروض.
					26.4%	28	غير موافق	
					11.3%	12	محايد	
					50.0%	53	موافق	
					11.3%	12	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	81	27.50	0.39	4.04	0.0%	0	غير موافق بشدة	تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
					0.9%	1	غير موافق	
					2.8%	3	محايد	
					87.7%	93	موافق	
					8.5%	9	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	
0.000	82	34.72	0.32	4.09	0.0%	0	غير موافق	التوسع في منح

							بشدة	القروض للمشاريع
					0.0%	0	غير موافق	الصغيرة
					0.9%	1	محايد	والمتوسطة يشجع
					88.7%	94	موافق	أصحابها على
					10.4%	11	موافق بشدة	طلبها.
					100.0%	106	المجموع	
0.002	65	3.10	0.81	3.25	0.9%	1	غير موافق بشدة	تقدم المصارف
					15.1%	16	غير موافق	التجارية قروضاً
					48.1%	51	محايد	تتناسب وأصحاب
					30.2%	32	موافق	المشاريع الصغيرة
					5.7%	6	موافق بشدة	والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.001	53	-3.30	1.15	2.63	14.2%	15	غير موافق بشدة	يتم تحديد عدد
					42.5%	45	غير موافق	القروض الممنوحة
					15.1%	16	محايد	للمشاريع الصغيرة
					22.6%	24	موافق	والمتوسطة بتنسيق
					5.7%	6	موافق بشدة	بين المصارف.
					100.0%	106	المجموع	
0.000	50	-5.21	1.03	2.48	12.3%	13	غير موافق بشدة	تمول المصارف
					53.8%	57	غير موافق	جميع المتقدمين
					8.5%	9	محايد	من أصحاب
					24.5%	26	موافق	المشاريع الصغيرة
					0.9%	1	موافق بشدة	والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.000	71	4.78	1.22	3.57	8.5%	9	غير موافق بشدة	تمنح المصارف
					17.0%	18	غير موافق	القروض للمشاريع
					2.8%	3	محايد	الصغيرة
					52.8%	56	موافق	والمتوسطة استناداً
					18.9%	20	موافق بشدة	إلى الملاءة المالية
					100.0%	106	المجموع	لصاحبها.
0.000	83	18.00	0.66	4.16	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن عدم وجود
					4.7%	5	غير موافق	ثقافة الاقتراض
								يؤثر سلباً على

					0.9%	1	محايد	تمويل المشاريع
					67.9%	72	موافق	الصغيرة
					26.4%	28	موافق بشدة	والمتوسطة.
					100.0%	106	المجموع	
0.000	75	10.31	0.75	3.75	0.0%	0	غير موافق بشدة	إن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها.
					13.2%	14	غير موافق	
					3.8%	4	محايد	
					77.4%	82	موافق	
					5.7%	6	موافق بشدة	
					100.0%	106	المجموع	

1- العبارة الأولى: (يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله

(تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.9) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (79 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 19.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة ضعيفة ومدى اعتماد (عالية) أي أن طبيعة عمل المشروع تلعب دوراً أساسياً في قرار منح التمويل.

2- العبارة الثانية: (يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها

المشروع) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.63) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (73 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 8.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة متوسطة ومدى اعتماد (عالية) أي أن المنطقة الجغرافية التي سيقام عليها المشروع تلعب دوراً مهماً في قرار منح التمويل.

3- العبارة الثالثة: (يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله)

بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.88) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 14$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أكبر من مستوى

الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن قرار منح التمويل يعتمد بشكل كبير على حجم رأس مال المشروع المراد تمويله.

4- العبارة الرابعة: (يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.05) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (81 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 21$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة ضعيفة ومدى اعتماد (عالية) أي أن قرار منح التمويل يعتمد بشكل كبير على التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله.

5- العبارة الخامسة: (يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.7) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 8.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله تؤثر على قرار منح التمويل.

6- العبارة السادسة: (يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (64 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 1.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.05) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن وجود شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة لا يؤثر بشكل كبير على تمويلها.

7- العبارة السابعة: (يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.3) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (68 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن وجود شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة لا يؤثر بشكل كبير على تمويلها.

8- العبارة الثامنة: (يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.13) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (63 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 1.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.20) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن وجود شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة لا يؤثر بشكل كبير على تمويلها.

9- العبارة التاسعة: (يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.7) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 7.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن وجود شروط ميسرة للقروض فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة له تأثير على تمويلها.

10- العبارة العاشرة: (توجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشروط سداد تلك القروض) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.4) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (69 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.4$)

لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن وجود تسهيلات فيما يتعلق بشروط سداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم زيادة تمويلها.

11- العبارة الحادية عشرة: (تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.04) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (81 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 27$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الموافقة ومدى اعتماد (عالية) أي أن التسهيلات المصرفية تسهم وبشكل كبير في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

12- العبارة الثانية عشرة: (التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.0) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (82 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 34.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الموافقة ومدى اعتماد (عالية) أي أن زيادة منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها.

13- العبارة الثالثة عشرة: (تقدم المصارف التجارية قروضاً متناسبة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.2) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (65 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 3.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.06) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة حيادي ومدى اعتماد (متوسطة) أي أن القروض التي تقدمها المصارف التجارية لا تتناسب بالشكل المطلوب لأصحاب المشاريع الصغيرة

والمتوسطة.

14- العبارة الرابعة عشرة: (يتم تحديد عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق بين المصارف) بينت أن متوسط الإجابات عليها (2.6) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (53 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 3.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.001) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متدنية) أي أنه لا يتم تحديد عدد القروض الممنوحة بالتنسيق بين المصارف.

15- العبارة الخامسة عشرة: (تمول المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (2.4) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (50 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 5.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متدنية) أي أن المصارف لا تمول جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

16- العبارة السادسة عشرة: (تمنح المصارف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى الملاءة المالية لصاحبها) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.5) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (71 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن الملاءة المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً كبيراً في حصولهم على القروض من المصارف.

17- العبارة السابعة عشرة: (إن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (83 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 18.0$) لمستوى الدلالة

الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الموافقة ومدى اعتماد (عالية) أي أن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

18- العبارة الثامنة عشرة: (إن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.75) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (75 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 وهذا يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض (3) والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية) أي أن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها.

فرضيات الدراسة:

فرضيات البحث : لقد تمت صياغة فرضيات البحث وفق الصورة العدمية.

الفرضية الأولى:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين تغيرات العرض النقدي في سورية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين تغيرات العرض النقدي في سورية.

قام الباحث بدراسة تحديد اتجاه كل من المتغيرات المستقلة ممثلة بـ (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) على حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة الانحدار الخطي وهو من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X₁) لذا فهو يستخدم في دراسة تغيرات التابع الذي يؤثر فيه متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار، والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي هي:

$$Y = a + b_1X_1$$

وبدراسة طريقة الانحدار المستخدمة وهي طريقة **Enter** يمكن تحديد النموذج الامثل الذي يعطي الدلالة المعنوية للعلاقة بين المستقل والتابع وبالتالي يمكن تحديد فقط نموذج مكافئ لارتباط المؤشرات فيما بينها ونحصل على نموذج مثالي وكانت النتائج التالية:

جدول (28) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (العرض النقدي) والتابع (حجم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)

Model Summary

Model	R	معامل الارتباط	معامل التفسير	معامل التصحيح	الخطأ في الانحراف
1	.116 ^a		0.013	0.004	0.37183

a. Predictors: (Constant), العرض النقدي

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته جيدة 11.6% وأيضاً لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً 1.3 %، أي أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لها تأثير بمقدار 1.3% على المتغير التابع (حجم التمويل)، مما يعني أن المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 1.3% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم التمويل) (Y) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (29) تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل

ANOVA^a

Model	مجموع المربعات	درجة حرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الحسابية
Regression	0.196	1	0.196	1.416	.237 ^b
Residual	14.379	104	0.138		
المجموع	14.575	105			

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), العرض النقدي

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية $F = 1.4$ وكما نشاهد من جدول تحليل التباين عدم وجود معنوية للاختبار ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig} = 0.237$) وهي أكبر من الدلالة القياسية $\text{sig} = 0.05$ ، مما يؤكد عدم وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج غير دال إحصائياً.

الجدول (30) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Coefficients^a

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	10.616		0.303	3.219	(Constant)
0.237	1.190	0.116	0.078	0.093	1 العرض النقدي

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل المتعلق بالعرض النقدي غير دال إحصائياً في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $\text{sig} > 0.05$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.23$.

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{العرض النقدي} = 3.2 + (0.09) \text{ حجم التمويل}$$

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين تغيرات العرض النقدي في سورية.

هذا يعني أنه لا يوجد أثر لتغيرات العرض النقدي في سورية على حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ إنه بالرغم من وجود أثر لتغيرات العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما مر معنا إلا أنه بسيط، أي أن الزيادة في العرض النقدي يقابله زيادة طفيفة جداً في حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تكاد تذكر وعليه فإنه لا

يوجد أثر لقرارات السلطة النقدية فيما يخص العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الثانية:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين حجم التسليف المقدم من قبل المصارف في سورية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين حجم التسليف المقدم من قبل المصارف في سورية.

جدول (31) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (حجم التسليف) والتابع (حجم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)

Model Summary

Model	R معامل الارتباط	معامل التفسير	معامل التصحيح	الخطأ في الانحراف
1	0.165 ^a	0.08	-0.008	0.37357

a. Predictors: (Constant), حجم التسليف

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته جيدة 16.5% وأيضاً لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً 8% أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لها تأثير بمقدار 8% على المتغير التابع (حجم التمويل)، مما يعني أن المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 8% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم التمويل) (Y) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (32) تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل

ANOVA^a

Model	مجموع المربعات	درجة حرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الحسابية
Regression	0.061	1	0.061	0.440	0.509 ^b
Residual	14.513	104	0.140		
المجموع	14.575	105			

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), حجم التسليف

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية $F = 1.4$ وكما نشاهد من جدول تحليل التباين عدم وجود معنوية للاختبار ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig} = 0.23$) وهي أكبر من الدلالة القياسية $\text{sig} = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج غير دال إحصائياً.

الجدول (33) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Coefficients^a

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	11.104		0.343	3.803	(Constant)
0.509	0.663	-0.065	0.099	0.065	1 حجم التسليف

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل المتعلق بحجم التسليف غير دال إحصائياً في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $\text{sig} > 0.05$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.509$.

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{حجم التسليف} = 3.8 + (0.06) \times \text{حجم التمويل}$$

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين حجم التسليف المقدم من قبل المصارف في سورية.

هذا يعني أنه لا يوجد أثر لتغيرات حجم التسليف المقدم من المصارف في سورية على حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ إن التغير في حجم التسليف يؤدي إلى تغير بسيط في حجم التمويل، وعليه فإنه لا يوجد أثر لقرارات السلطة النقدية فيما يخص حجم التسليف على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الثالثة:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة وبين سعر الفائدة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة وبين سعر الفائدة.

بإجراء الاختبار نجد ما يلي:

جدول (34) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (سعر الفائدة) والتابع (حجم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة)

Model Summary

Model	R	معامل الارتباط	معامل التفسير	معامل التصحيح	الخطأ في الانحراف
1	.094 ^a	0.01	-0.001	0.37269	

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته جيدة 9.4% وأيضاً لدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً 1% أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لها تأثير بمقدار 1% على المتغير التابع/ حجم التمويل مما يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 1% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم التمويل) (Y) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (35) تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل

ANOVA^a

Model	مجموع المربعات	درجة حرية	متوسط المربعات	F	الدالة الحسابية
Regression	0.129	1	0.129	0.928	0.338 ^b
Residual	14.446	104	0.139		
المجموع	14.575	105			

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), سعر الفائدة

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات

بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية $F = 0.9$ وكما نشاهد من جدول تحليل التباين عدم وجود معنوية للاختبار و معنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig} = 0.338$) وهي أكبر من الدلالة القياسية $\text{sig} = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج غير دال إحصائياً.

الجدول (36) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	12.605		0.264	3.326	(Constant)
0.338	0.963	0.094	0.072	0.069	1 سعر الفائدة

a. Dependent Variable: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل المتعلق بسعر الفائدة غير دال إحصائياً في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية $\text{sig} > 0.05$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.33$. وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{سعر الفائدة} = 3.3 + (0.06) \text{ حجم التمويل}$$

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف في سورية.

هذا يعني أنه لا يوجد أثر لتغيرات سعر الفائدة في سورية على حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإنه لا يوجد أثر لقرارات السلطة النقدية فيما يخص سعر الفائدة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرض الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة العملية) والرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتضمن الفروض الفرعية الآتية:

- 1- توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للمستوى التعليمي.
 - 2- توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للمستوى الوظيفي.
 - 3- توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للخبرة العملية.
 - 4- توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للمستوى التعليمي.
- تم إجراء اختبار التباين لمعرفة الفروق المعنوية بين مؤشرات الدراسة والحالة التعليمية والنتائج هي:

جدول (37) تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً للحالة التعليمية

ANOVA

الدالة الحسابية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مربع المجاميع	المستوى التعليمي
0.395	0.938	0.201	2	0.402	بين المجموعات
		0.214	103	22.039	العرض النقدي داخل المجموعات
			105	22.441	المجموع
0.122	2.149	0.287	2	0.574	بين المجموعات
		0.134	103	13.758	حجم التسليف داخل المجموعات
			105	14.332	المجموع

بين المجموعات	0.666	2	0.333	1.302	0.276
سعر الفائدة	26.363	103	0.256		
داخل المجموعات	27.030	105			
المجموع					
بين المجموعات	0.064	2	0.032	0.227	0.797
تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	14.511	103	0.141		
داخل المجموعات	14.575	105			
المجموع					

- العرض النقدي : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=0.93$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.39$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي) تبعاً للمستوى التعليمي.
- حجم التسليف : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=2.14$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.122$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (حجم التسليف) تبعاً للمستوى التعليمي.
- سعر الفائدة : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=1.36$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.27$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (سعر الفائدة) تبعاً للمستوى التعليمي.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=0.22$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.79$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تبعاً للمستوى التعليمي.

توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للمستوى الوظيفي.

جدول (38) تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً للحالة الوظيفية

ANOVA

الدالة الحسابية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مربع المجاميع	المستوى الوظيفي
-----------------	---	----------------	-------------	---------------	-----------------

0.004	4.670	0.903	3	2.710	بين المجموعات	العرض النقدي
		0.193	102	19.730	داخل المجموعات	
			105	22.441	المجموع	
0.001	5.956	0.712	3	2.136	بين المجموعات	حجم التسليف
		0.120	102	12.196	داخل المجموعات	
			105	14.332	المجموع	
0.197	1.588	0.402	3	1.206	بين المجموعات	سعر الفائدة
		0.253	102	25.824	داخل المجموعات	
			105	27.030	المجموع	
0.041	2.853	0.376	3	1.128	بين المجموعات	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
		0.132	102	13.446	داخل المجموعات	
			105	14.575	المجموع	

- العرض النقدي: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=4.67$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.00$ أصغر من القياسية 0.05 إذاً توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي) تبعاً للمستوى الوظيفي.
- حجم التسليف: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=5.9$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.00$ أصغر من القياسية 0.05 إذاً توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (حجم التسليف) تبعاً للمستوى الوظيفي.
- سعر الفائدة: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=1.5$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.19$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (سعر الفائدة) تبعاً للمستوى الوظيفي.

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=2.8$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.04$ أصغر من القياسية 0.05 إذاً توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تبعاً للمستوى الوظيفي.

توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول المؤشرات السياسية النقدية (العرض النقدي، سعر الفائدة، حجم التسليف) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للخبرة العملية.

جدول (39) تباين الفروق لمؤشرات الدراسة تبعاً لمستوى الخبرة

ANOVA

الخبرة	مربع المجاميع	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الحسابية
العرض النقدي	بين المجموعات	3	0.638	3.169	0.028
	داخل المجموعات	102	0.201		
	المجموع	105			
حجم التسليف	بين المجموعات	3	0.287	2.170	0.096
	داخل المجموعات	102	0.132		
	المجموع	105			
سعر الفائدة	بين المجموعات	3	0.102	0.389	0.761
	داخل المجموعات	102	0.262		
	المجموع	105			
تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	3	0.227	1.665	0.179
	داخل المجموعات	102	0.136		
	المجموع	105			

- العرض النقدي : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=3.1$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.02$ أصغر من القياسية 0.05 إذاً توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (العرض النقدي) تبعاً لسنوات الخبرة.
- حجم التسليف : إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=2.1$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.09$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (حجم التسليف) تبعاً لسنوات الخبرة.
- سعر الفائدة: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=0.3$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.7$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات السياسة النقدية (سعر الفائدة) تبعاً لسنوات الخبرة.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: إن قيمة مؤشر اختبار التباين $F=1.6$ ومعنوية الدلالة الحسابية $Sig=0.17$ أكبر من القياسية 0.05 إذاً لا توجد فروق دالة إحصائية للرأي حول مؤشرات (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تبعاً لسنوات الخبرة.

التحليل العاملي لمتغيرات محور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط، حيث يحول مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة، أو المكونات الأساسية التي لا ترتبط كل منها بالآخرى. وتدعى التوافق الخطية للمتغيرات باسم العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل. ويشكل التوفيق الأفضل المكونات الأساسية الأولى، وهي العامل الأول. ويحدد المكون الأساسي الثاني التوفيق الخطي الأفضل للمتغيرات لتفسير التباين غير المحسوب في العامل الأول ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع وأكثر، وتستمر العملية حتى تصبح جميع التباينات محسوبة، حيث يتم إيقافها بعد استنتاج عدد صغير من العوامل. والخطوات التي بنيت عليها هذه الطريقة في هذا البحث هي:

1. حساب مصفوفة معاملات الارتباط وتفسيرها.
2. حساب التباين المفسر على أساس القيم (الجزور) الكامنة Eigenvalues والتشبعات Loadings.

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (40) جدول مصفوفة القيم الاشتراكية للعنصر الأول

Extraction	Initial	
0.93	1	إن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.89	1	يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي).
0.88	1	تمول المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.87	1	يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع.
0.87	1	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة.
0.87	1	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة.
0.87	1	التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها.
0.86	1	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة.
0.86	1	يتم تحديد عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتنسيق بين المصارف.
0.84	1	تقدم المصارف التجارية قروضاً متناسباً وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.83	1	إن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها.
0.82	1	تمنح المصارف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى الملاءة المالية لأصحابها.
0.81	1	يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله.
0.79	1	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة.
0.76	1	تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.74	1	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشرط سداد تلك القروض.
0.73	1	يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله.
0.57	1	يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله.

من الجدول (40) مصفوفة القيم الاشتراكية في محور الأول تشير إلى أن نسبة 93 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين، وهذا واضح في متغير (إن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) ومتغير (يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) بنسبة 89% كذلك الامر بالنسبة لمتغير تمويل المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تشير القيمة الاشتراكية الى 88% من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 7 عوامل كما هو واضح في الجدول التالي.

جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (41)

Total Variance Explained						
Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
25.663	25.663	4.619	25.663	25.663	4.619	1
39.120	13.456	2.422	39.120	13.456	2.422	2
51.329	12.209	2.198	51.329	12.209	2.198	3
60.598	9.270	1.669	60.598	9.270	1.669	4
68.613	8.014	1.443	68.613	8.014	1.443	5
75.875	7.262	1.307	75.875	7.262	1.307	6
82.139	6.264	1.128	82.139	6.264	1.128	7

الجدول (41) يسمى جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ونجد أن المكون/العامل/ الأول أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 4.6 ويفسر 25.6% من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر الأول والمكون الثاني يفسر 2.4% من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور ويفسر 39.1 والثالث 2.19 ويفسر 51.3

والرابع 1.6 ويفسر 9.2 و الخامس 1.4 ويفسر 8.01 و السادس 1.3 ويفسر 7.2 والسابع 1.12 ويفسر 6.2 والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد والمكونات تفسر ما مجموعه 82 % من التباين.

الجدول (42) يتضمن تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الأول

Component Matrix^a

جدول رقم (42)

Component							
7	6	5	4	3	2	1	
0.32	-0.18	-0.23	0.13	0.46	0.64	0.26	يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي).
0.20	-0.15	-0.34	-0.25	0.44	0.14	0.65	يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع.
0.01	-0.21	-0.09	0.14	0.09	0.46	0.53	يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله.
0.13	0.15	0.48	-0.34	0.14	0.42	0.39	يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله.
-0.18	-0.11	0.53	-0.34	0.45	0.26	0.33	يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله.
-0.04	0.08	0.41	-0.12	-0.03	-0.48	0.67	توجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة.
0.36	0.16	0.35	0.21	-0.22	-0.37	0.61	توجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة.
0.14	-0.01	-0.15	0.06	-0.16	-0.37	0.76	يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة

0.24	-0.26	0.05	0.31	-0.10	-0.34	0.71	والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة. توجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة.
-0.02	-0.04	-0.35	0.02	0.34	-0.17	0.69	توجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشرط سداد تلك القروض.
-0.12	0.52	-0.10	0.38	0.44	-0.16	0.33	تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
-0.36	0.48	0.11	0.33	0.62	0.02	0.12	التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها.
-0.34	-0.15	0.12	-0.01	-0.45	0.42	0.55	تقدم المصارف التجارية قروضاً تتناسب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
-0.29	0.11	-0.08	-0.34	-0.28	0.28	0.69	يتم تحديد عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتنسيق بين المصارف.
-0.12	0.35	-0.32	-0.17	-0.59	0.12	0.50	تمول المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.32	0.58	-0.17	0.00	-0.30	0.51	-0.05	تمنح المصارف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى الملاءة المالية لأصحابها.
0.27	0.02	0.38	0.60	-0.23	0.54	-0.04	إن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
-0.45	-0.28	-0.05	0.65	-0.18	0.19	0.23	إن انخفاض العائد الذي تحققه

							البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها.
--	--	--	--	--	--	--	---

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول السابق يتضمن تشعبات المكونات/العوامل/ التي تم استخلاصها والتشعب عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المكون أو العامل والمتغير، وفي هذا الجدول نلاحظ أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو وجود شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة بنسبة 76 %، يليها وجود شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة بنسبة 71 %، بينما العامل الثاني نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو اعتماد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) بنسبة 64 %، والعامل الثالث المتغير التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها 62 %، والعامل الرابع يقوم يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله 48 % ، والسادس متغير تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغير والمتوسطة 52 %، والعامل السابع متغير يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمليات المطبقة 36 %.

النتائج والنوصيات

أولاً: النتائج

تبرز المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في عملية البناء الاقتصادي، فهي تعد اللبنة الأولى في بناء اقتصاد قوي ومتين ومتماسك، ولكن الانطلاق بأي مشروع لابد أن يكون له جملة من المقومات والعوامل التي تساعد في نجاحه، وتعد السياسة النقدية إحدى تلك العوامل والمقومات، فهي من خلال أدواتها تستطيع ان تكون عاملاً إيجابياً في تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال توجيه تلك الأدوات بما يخدم تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد توصل الباحث من خلال الدراسة التي أجراها على أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية إلى ما يلي:

1. إن السياسة النقدية المتبعة في سورية لم تحقق الأهداف المرجوة منها فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالرغم من جميع القرارات الهادفة إلى تحريك سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع والموجهة لتمويل مثل تلك المشاريع.
2. عدم فاعلية أدوات السياسة النقدية في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، ف جاء تأثير الأدوات الكمية بسيطاً مع وجود غياب كامل لأثر الأدوات النوعية، وذلك بسبب عدم تطبيقها في المصارف السورية.
3. عدم وجود تأثير لقرارات السياسة النقدية المتعلقة بسعر الفائدة والعرض النقدي وحجم التسليف على حجم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى عدد القروض الموجهة لتلك المشاريع.
4. عدم التزام المصارف بسعر الفائدة المحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين للباحث أن المصرف المركزي قد خصص سعر فائدة لكافة أنواع القروض إلا أن المصارف لا تنقيد بها وتضع سعر الفائدة بما يتلاءم مع سياستها ونظامها الداخلي.
5. وجود أكثر من تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للجهات التي تتبنى هذا التعريف.
6. تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في الاقتصاد السوري وخاصةً لجهة توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل والحد من نسبة البطالة الناتجة عن الزيادة في السكان وقلة التوظيف.

7. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية جملة من المشكلات والمعوقات التي تحد من نجاحها وتطورها ومنها المشكلات الادارية والتنظيمية والتمويلية والتسويقية.
8. تشكل المشكلة التمويلية الأساس الأكبر في صعوبة إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى قلة الوعي المصرفي لدى أصحاب تلك المشاريع من جهة وإلى صعوبة الحصول على التمويل من المصارف لعدة أسباب منها: ارتفاع درجة مخاطرة هذه المشاريع وصعوبة تأمين الضمانات اللازمة وانخفاض سيولة المصرف.
9. توجه أصحاب المشاريع في سورية إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل المتخصصة بالتمويل الصغير والمتناهي في الصغر، وذلك بسبب عدم وجود التعقيدات في عملية الاقتراض كالتي موجودة في مصارف القطاع العام، مما يوفر سرعة في الحصول على التمويل.
10. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصةً الصناعية من صعوبة تأمين الضمانات، فأصحاب المشاريع لا يملكون الضمان الكافي الذي يغطي قيمة القرض مما قد يتسبب في فشلهم في الحصول على التمويل.
11. إن إيقاف التمويل عن طريق هيئة مكافحة البطالة وتحويله للمصارف لتكون صاحبة القرار في التمويل ساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: التوصيات

بعد ما توصل إليه الباحث من نتائج يوصي بما يلي:

1. تبني تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.
2. إنشاء قاعدة بيانات لكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية كي تكون مصدراً دقيقاً للإحصاءات المتعلقة بتلك المشاريع، كما أنها يمكن أن تكون آلية تسهل على الشركات الحصول على كثير من الخدمات التعاقدية.
3. إنشاء مركز خاص بالابتكار بحيث يكون أهم مصادر المساهمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويسهل عمليات البحث والتطوير وتعزيز التنافسية يمكن المواطنين من قيادة القطاعات الاقتصادية والحيوية في الدولة.
4. إنشاء بنوك الاستثمار وذلك لتقديم الخدمات الاستثمارية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
5. إحداث أقسام خاصة بضمان القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف مهمتها توفير الضمانات اللازمة لإتمام تمويل تلك المشاريع.
6. اعتماد سياسة توجيهية من المصرف المركزي في سورية للقطاع المصرفي بهدف دعم تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المركزي من خلال منحه قسماً أكبر من الاستقلالية بغية إصدار قرارات يكون من شأنها تفعيل أدوات السياسة النقدية لجهة دعم تمويل تلك المشاريع.
7. العمل على تحسين البيئة التشريعية الخاصة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وذلك من خلال سن القوانين التي من شأنها التخفيف من البيروقراطية والتقليل من الصعوبات لجهة الحصول على الرخصة والموافقة وتسجيل المشروع.
8. تفعيل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الأنسب والعمل على حل المشكلة التمويلية من خلال إشراك جميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والنقابات المهنية والمنظمات والهيئات في الدولة في تكوين رأسمال الهيئة.

الخاتمة

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية، وعاملاً هاماً من عوامل نجاحها، فهي تستطيع من خلال أدواتها التحكم بكمية النقد الموجود وتخصيصه للقطاعات الاقتصادية وفقاً لحاجة كل قطاع، إذ إن تفعيل تلك الأدوات بالطريقة السليمة يساهم في بناء الاقتصادات ويسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية، ويسهم في حل الكثير من المشكلات والأمراض الاقتصادية.

وأيضاً مما لا شك فيه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة والنامية، فهي تسهم مساهمة مباشرة في التطور الصناعي والتكنولوجي في الدول المتقدمة وتساعد في القضاء على أمراض اجتماعية واقتصادية، كال فقر والبطالة والجهل في الدول النامية من خلال توفيرها لفرص عمل بتكلفة استثمارية بسيطة كما تسهم في تنمية الأرياف والحد من ظاهرة الهجرة.

من هنا ومن تفاعل أهمية السياسة النقدية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمع بشكل عام كان لابد من بناء جسر متين تمشي عليه تلك المشاريع وفقاً لأساس قوي تصممه السلطة النقدية، لذلك فإنه من الضروري تفعيل أدوات السياسة النقدية في سورية ومتغيراتها لخدمة أهداف التنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي الختام يتمنى الباحث من القائمين على صياغة السياسة النقدية إيلاء الاهتمام الكافي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبيل وضع أسس وآليات تدعم هذه المشاريع وسبل تمويلها.

تمت بـعون الله تعالى

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- الحلاق ، سعيد سامي، والعجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010/2009
- 2- غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، 2010.
- 3- كنعان ، علي ، اقتصاديات المال والسياستين النقدية والمالية ، دار الحسين، دمشق، 1998.
- 4- صديق، رمضان، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008.
- 5- مصطفى، أحمد فريد، السيد حسن، سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- 6- السويدي، سهام محمد، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.
- 7- بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.
- 8- ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- 9- علي ، فؤاد محمود، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي "في سورية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2011.
- 10- خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الورق للنشر والتوزيع 2004 .
- 11- رزق، ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، 2008-2009.
- 12- الاقتصاد الدولي، ترجمة د. قيس خضر وآخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، 2013.
- 13- فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد

إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006.

14- الحوراني، أكرم محمود، حساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، جامعة دمشق 2010-2011.

15- كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

16- غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

17- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

18- سامويلسون، بول، وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 2001.

19- خوني، رابح - حساني، رقية، المشاريع الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

20- عنبه، هالة محمد لبيب، ادارة المشاريع الصغيرة في الوطن العربي : دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وادارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2002.

21- الميبر بك، وفاء - الشمري، تركي، تأسيس المشاريع الصغيرة وادارتها، مراجعة واشراف: رمضان الشراح، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2006.

22- جواد، نبيل، ادارة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2006.

23- صلاح الدين، حسن، استراتيجيات وأليات دعم و تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي، 2009.

24- يوسف، توفيق عبد الرحيم، ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

25- الغالبي، طاهر محسن منصور، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2009.

- 26- كاسب، سيد و د. كمال الدين، جمال، المشاريع الصغيرة " الفرص والتحديات"، مركز تطوير الدراسات العليا، كلية الهندسة- جامعة القاهرة، 2007.
- 27- بشارت، هيا جميل، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الطبعة الأولى 2008.
- 28- محمد، عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2006.
- 29- الخير، طارق و د. رمضان، ريم، تمويل المشاريع الصغيرة، جامعة دمشق، 2008.
- 30- الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، منشورات جامعة دمشق، 2005.
- 31- جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر، 2005.
- 32- الزغبى، هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 33- الصوص، سمير زهير، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين)، وزارة الاقتصاد الأردني، 2010.

ب- الرسائل الجامعية والأبحاث المحكمة وأوراق العمل:

- 34- السيد حسن، موفق، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية ، مجلة جامعة دمشق ، 1999.
- 35- شجاع، صافي، المصرف المركزي والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2007.
- 36- الحوراني، أكرم محمود، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة.
- 37- حساني، عبد الرزاق، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية في سورية وآفاقها، رسالة دكتوراه جامعة دمشق، 2002، ص1.
- 38- القصار، محمد سامر، سعر الصرف وعلاقته الهامة مع السياستين النقدية والاقتصادية، مقال مقدم لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

- 39- بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم " دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية "، البنك المركزي العراقي.
- 40- التونسي، ناجي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 41- بدوي، احمد ابو بكر علي، مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي الياباني في تعزيزها، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2011.
- 42- الزبير، حاتم عبد الله، دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء تجربة البنوك السودانية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمشاريع المالية والاقتصادية في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2005.
- 43- السعيد، سعدية، واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2003.
- 44- لوكريز، سمية، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري، جامعة دمشق، 2008.
- 45- عبد الجبار، سالم، النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- 46- الأسرج، حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2007، ص3.
- 47- زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005.
- 48- أسماء، زراية، آثار سياسة تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 2011.
- 49- حميدة، رابح، استراتيجيات وتجارب ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011.
- 50- الأسرج، حسين عبد المطلب، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول

العربية، ورقة عمل، وزارة التجارة والصناعة المصرية، 2010.

- 51- الناصر، مشري محمد، دور المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2008-2011.
- 52- قويق، نادية، إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.
- 53- تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ورقة مقدمة من دولة الكويت خلال الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، 2012.
- 54- بدوي، محمد وجيه، تنمية المشاريع الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، منتدى التنمية البشرية للشباب ومردودها الاقتصادي: 2004.
- 55- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي ورقلة، 2012/2013.
- 56- المشاريع الصغيرة والمتوسطة " التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى، صنعاء-اليمن، فندق الموفنيك.
- 57- حسن، سحر أحمد، مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013)، ورقة عمل مقدمة لمجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩ /٧٠ /شتاء ٢٠١٥.
- 58- أحمد، فتحي السيد عبده أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص72.
- 59- بن عنتر، عبد الرحمان و عليان، ندير، عوامل نجاح وفشل المشاريع الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006.
- 60- الفاعوري، حمدان عبيد، مشكلات ومعوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها، ورقة عمل في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف والمشاريع المالية والاقتصادية في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان 2005.

- 61- التسويق كعامل لنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة - ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص2، 2006.
- 62- المحروق، ماهر والمقابلة، إيهاب، المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، ورقة عمل، 2006.
- 63- الربيعي، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشاريع الصغيرة مع إشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار.
- 64- البلتاجي، محمد، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة المعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن - عمان، 2005.
- 65- الشامي، أحمد محمد، الأساليب التقليدية لتمويل الصناعات الصغرى، ورقة عمل مقدمة إلى غرفة تجارة دمشق، 2004.
- 66- حيدر، نهاد، تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة " تجربة بنك الاستثمار الأوروبي"، رسالة ماجستير، 2001.
- 67- خضر، حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002.
- 68- حداد، مناور، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2006.
- 69- أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440 هـ، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، صفر 1423هـ.
- 70- حسانين، رانيا، قطاع سياسات تنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تجارب الدول، جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية 2012.
- 71- الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، المشاريع الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع اشارة لدورها في التنمية في الأردن، ورقة عمل مقدمة في متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17- 18 نيسان 2006.
- 72- المحروق، ماهر، أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل

مقدمة للمؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية - سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، موقع منظمة العمل الدولية.

73- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة، ورقة عمل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2013.

74- قندح، علي، منتدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة يستعرض التمويل الاسلامي والتجربة الاردنية، ورقة عمل عن الموقع: www.petra.gov.jo..

75- زيدان، محمد، الهياكل والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الشلف، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، نيسان 2006.

76- الملي، قمر، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015.

ت- المجلات والدوريات:

77- العمر، حسين علي، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009.

78- جباري، شوقي، والعوادي، حمزة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى للدراسات الاستراتيجية، المجلد الثاني، العدد (8)، 2014.

79- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة المال والصناعة، العدد 24، بنك الكويت الصناعي، 2006.

80- قبرصلي، صبا، دور الائتمان المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (3)، 2013.

81- حرب، بيان، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " التجربة السورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد

الثاني، 2006.

82-صالح، عدنان مناتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

83-أحمد، بوسهيم، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

84-سماي، علي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية.

85-بتال، أحمد حسين، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد (7)، 2011.

86-الحوارني، أكرم، السياسة النقدية في سورية بين مطرقة الأزمة وسندان المركزي، جريدة تشرين، 2012.

87-الرداوي، تيسير، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

88-الحوارني، أكرم، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) 2005.

89-حرب، بيان، البطالة ومكافحتها في اطار الخطة الخمسية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006/2/14.

90-برهوم، أديب، حيدر، يونا يوسف، دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية (دراسة تطبيقية على الساحل السوري)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، 2014.

91-خربوطلي، عامر، دور المنظمات الداعمة للأعمال في تطوير القطاع الخاص السوري (نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005/7/30.

92-سعيغان، سمير، توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء

الاقتصادية الحادية والعشرون، تاريخ 19 شباط 2008.
93-مرزوق، نبيل، البطالة في سورية واسبابها ومداخل معالجتها، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ث- المراسيم والقرارات الإدارية:

- 94- المرسوم التشريعي رقم 39 للعام 2006 القاضي بإحداث هيئة عامة تدعى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع.
- 95- استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعدلة، وزارة الاقتصاد السورية.
- 96- قانون النقد الأساسي رقم 23 عام 2002.
- 97- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 93 لعام 2004، مصرف سورية المركزي دمشق 2004.
- 98- قرارات مجلس النقد والتسليف للأعوام من 2003 - 2015.
- 99- تصريح صحفي للدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي لجريدة الثورة، تاريخ 2011/7/26، عن الموقع <https://www.zamanalwsl.net/news/20595.htm>.
- 100- القرار /252/ تاريخ 2007/2/6، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.
- 101- القرار /5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تاريخ 2011/5/2.
- 102- القرار / 1 / 9471 / الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تاريخ 2008/11/4.
- 103- القرار رقم 8729، تاريخ 2002/11/28.
- 104- القانون رقم /2/ تاريخ 2016/1/6.
- 105- كتاب رقم 7/ ص، تاريخ 2016/2/2، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Fund unit.
- 106- كتاب رقم 170/ ص تاريخ 2007/5/23، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Fund unit.
- 107- كتاب رقم 170/ ص تاريخ 2007/5/23، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Fund unit.

ج- التقارير والنشرات:

- 108- تقرير عالم العمل 2014، منظمة العمل الدولية : البلدان التي تستثمر في فرص عمل عالية الجودة تستطيع تحقيق قفزات اقتصادية.
- 109- صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2013.
- 110- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام 2010، 2009، 2005، 2003.
- 111- التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2014.
- 112- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 دمشق 2010.
- 113- التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، أيلول، 2005.
- 114- التقرير السنوي التاسع لهيئة الاستثمار السورية 2015.
- 115- تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشاريع الأسرية والصغيرة والمتوسطة من الفترة 2002-2006، هيئة مكافحة البطالة.
- 116- تقرير نتائج الأعمال المنفذة لهيئة مكافحة البطالة السورية لغاية 2007/12/31، هيئة مكافحة البطالة.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

1- Books

- 117- Mishkin, Frederic S, the economics of money, banking , and financial markets, 7th ed, Columbia university, 2004.
- 118- Iannis A Mourmouras, MG Arghyrou, monetary policy at European periphery springer, 2000.
- 119- David begg, Stanley fischer, Rudiger dornbusch, economics, 5th.ed, McGraw-Hill, Sydney, 1997.
- 120- Sharp, Ansel.M, Grime, Poul W, Register, Charles A,

economics of social issue, 17th.ed, 2006,

121- Hogendorn, Jan S, modern economics, Prentice–Hall, 1995.

122- Mankiw,Gregory, principle of economics, Harvard university, sixth edition, 2011.

2– Research and Reports:

123- Mishkin, FredericS : Symposium on the monetary transmission mechanism, journal of economic perspectives, fall, 1995.

124- Ireland, peter N, The monetary transmission mechanism, Federal reserve bank of Boston, November 2005.

125- – Kalikek,Mbewe,and Sheefeni, Johannes peyavali, interest rate channel and monetary transmission in Zambia, journal of emerging issues in economics, finance and banking (JEIEFB), 2013.

126- The transmission mechanism of monetary policy, report from the staff of Bank of England.

127- Hai, bui van, trang, tran thi minh, The Transmission Mechanism of Monetary Policy in Vietnam : A VAR Approach, Working Paper, the graduate institute Geneva, 2015.

128- -Khou, vouthy, and others, Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, working paper, international labour office, 2015

129- financing global development: The Role of Central Banks, briefing paper, German development institute,2015.

130- Hammond, Gill, State of the art of inflation targeting,CCBS Handbook No. 29, bank of England, 2012.

- 131- Jahan, sarwat, inflation targeting: holding the line, publication of the international monetary fund, 2012.
- 132- ononugbo, Michael chinedu, monetary policy in developing country, the case of Nigeria, the university of Leeds, July 2012, p31.
- 133- Fredman, Benjamin M, the role of interest rate in federal reserve policymaking, NBER working paper series, Cambridge, 2000.
- 134- Arbashe, Ziad ayoub, SME Development Policy in Syria and recommendations for a draft SME law, PROJECT NO. MEDA/2005/17542 , Aug,2007.
- 135- Karadag, Handa, Financial management challenges in small and medium- sized enterprise: A strategic management approach, emerging markets journal, university of Pennsylvania, volume 5 NO 1, 2015, P28
- 136- Small & Medium Enterprise Development Policies in 6 ASEAN Countries, Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN, 2008.
- 137- SMEs Experience in Malaysia, Egyptian Banking Institute, Cairo, Second Series, 2011.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- <https://www.banquecentrale.gov.sy/ba-edu/educa-stu.html>.
- <https://www.zamanalwsl.net/news/20595.htm>.
- petra.gov.jo.

الملاحق

الملاحق

ملحق (1)

استبانة لدراسة أثر السياسة النقدية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في سورية

الأخ الكريم...الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو من حضرتكم الإجابة على أسئلة الاستبانة التي تم وضعها لدراسة أثر السياسة النقدية في

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

إن هذه الاستبانة هي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير ومساهمتكم هي محل

تقدير واحترام نظرًا للجهد الذي تبذلونه لمساعدة الباحث في الحصول على معلومات واقعية

وحقيقية عن موضوع البحث مما يشكل دعماً للبحث العلمي، ولن تستخدم إجاباتكم لأي أغراض

أخرى إلا البحث العلمي

ولكم وافر الشكر والتقدير

الباحث

الرجاء وضع إشارة (v) مقابل العبارة التي تعكس الواقع الفعلي في مؤسستك أو مشروعك

المحور الأول : متغيرات السياسة النقدية :

أولاً : العرض النقدي :

	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يؤثر تغير العرض النقدي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
2	إن زيادة العرض النقدي تؤدي لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
3	تؤدي زيادة الودائع الجارية في المصارف إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
4	تؤثر زيادة النقود المتداولة في يد الجمهور على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
5	إن تغير نسبة الودائع الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
6	إن توفر كميات كبيرة من الأصول المالية ذات السيولة المرتفعة يساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
7	إن تقليص نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف يؤدي إلى زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					

ثانيا : حجم التسليف :

	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يخصص المصرف المركزي قروضا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
2	إن زيادة حجم التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي تؤثر إيجابا على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
3	إن تغير نسبة التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاعات الاقتصادية يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
4	إن تغير حجم التسليف المصرفي الممنوح من قبل المصرف المركزي بسبب تغير النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
5	إن تخصيص التسليف الممنوح من قبل المصرف المركزي للقطاع العام دون الخاص يؤثر سلبا على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
6	إن تجاوز بعض المصارف الخطة التسليفية لها في منح القروض لبعض القطاعات يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
7	يشرف المصرف المركزي على تسليف المصارف والمؤسسات المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.					

ثالثاً: سعر الفائدة:

	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر سعر الفائدة من المؤثرات المباشرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
2	إن تغير سعر الفائدة في المصرف المركزي يؤثر على تسليف المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
3	إن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
4	يعتبر سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لعدم حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض.					
5	إن تخصيص سعر فائدة خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة تمويلها.					
6	إن تخفيض سعر فائدة القروض على المصارف يزيد الكتلة النقدية المتاحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
7	إن اختلاف سعر الفائدة المفروض على المصارف حسب القطاع يؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					

المحور الثاني : تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة	موافق	العبـارات	
					يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي).	1
					يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع.	2
					يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله.	3
					يعتمد قرار منح التمويل التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله.	4
					يعتمد قرار التمويل منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي المحددة للمشروع المراد تمويله.	5
					يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدل الفائدة.	6
					يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنسبة العمولات المطبقة.	7
					يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة.	8
					يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمدة القروض الممنوحة.	9
					يوجد شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بشرط سداد تلك القروض.	10

					تساهم التسهيلات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	11
					التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشجع أصحابها على طلبها.	12
					تقدم المصارف التجارية قروضا تتناسب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	13
					يتم تحديد عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتنسيق بين المصارف.	14
					تمول المصارف جميع المتقدمين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	15
					تمنح المصارف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى الملاءة المالية لصاحبها.	16
					إن عدم وجود ثقافة الاقتراض يؤثر سلبا على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	17
					إن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤثر على تمويلها.	18

بيانات عامة:

الرجاء وضع إشارة ($\sqrt{\quad}$) مقابل العبارة التي تنطبق عليك:

- المؤهل العلمي:

دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا. ()

- المسمى الوظيفي:

مراقب () رئيس قسم () مدير دائرة () مدير فرع ()

- الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات -5 () أقل من 10 سنوات - 10 () أقل من 15 سنة 15 () سنة فأكثر

- يعد المصرف الذي تعمل فيه:

خاص () عام ()

شكراً جزيلاً لتعاونكم

Syrian Arab Republic
University of Damascus
Faculty of Economics
Banks and Insurance



The impact of monetary policy in the financing of small and medium enterprises in Syria

A research Submitted to obtain Master Degree in Banks and Insurance

Prepared by
Saeed Main Ahmad

Supervised by
Prof. Dr. Ali Kana'n
Professor at the Department of banks and insurance
Faculty of Economics, Damascus University

Damascus: $\frac{2016-2015}{1437-1436}$